العدد
608

الاقتصاد

الملف..
حصاد الثمانية!

اقتصاديات..
«الجافورة».. قصة اكتشاف!

كرييتف..
حقول زراعية طائرة!

القحطاني القابضة
Al Qahtani Holding

شركة القحطاني القابضة

مساهمة مقفلة

مجموعة أبناء عبدالهادي عبدالله الجضعي القحطاني القابضة
عبدالعزيز، خالد، محمد

Abdulhadi A. AL Qahtani Sons Group Holding
Abdulaziz, Khaled, Mohammed

التعدين القابضة
MINING HOLDING

سيمسيرف
CemServ

القحطاني ماريتايم
ALQAHTANI MARITIME

إرفاد العقارية
Refad Real Estate

القحطاني للمرطبات
ALQAHTANI BEVERAGES

شركة إنداك صناعة العلب
Consolidated Can Manufacturing Co. (Limited Liability)

CBI

المرطبات القابضة
BEVERAGES HOLDING

كومبدات
COMEDAT
شركة كومبدات السعودية المحدودة
Saudi Comedat Company Limited

Jordan Ice & Aerated Water Co.
شركة الثلج والصودا والكازوز الأردنية

OUR JV'S & PARTNERS

TUBULAR
Coating Solutions Limited

SledgeHammer International
COMMITMENT TOWARDS PERFECTION....

TIW
A DRIL-QUIP Company

AQH Head Office & AQM | Al Khobar | Tel.: 839 7900 Fax.: 882 2584 - P.O.Box 2224, Dammam 31451
AQS | Khamis Mushait | Tel: 227 9109 Fax: 2271237 P.O.Box 1120, Khamis Mushait 61961
CCMC | Jeddah | Tel: 289 955 / 289 9966 - P.O.Box 12168, Jeddah 21473
CMH | Al Khobar | Tel: 887 3030 Fax: 887 6672 - P.O.Box 3099, Alkhobar 31952
www.aqh.com.sa

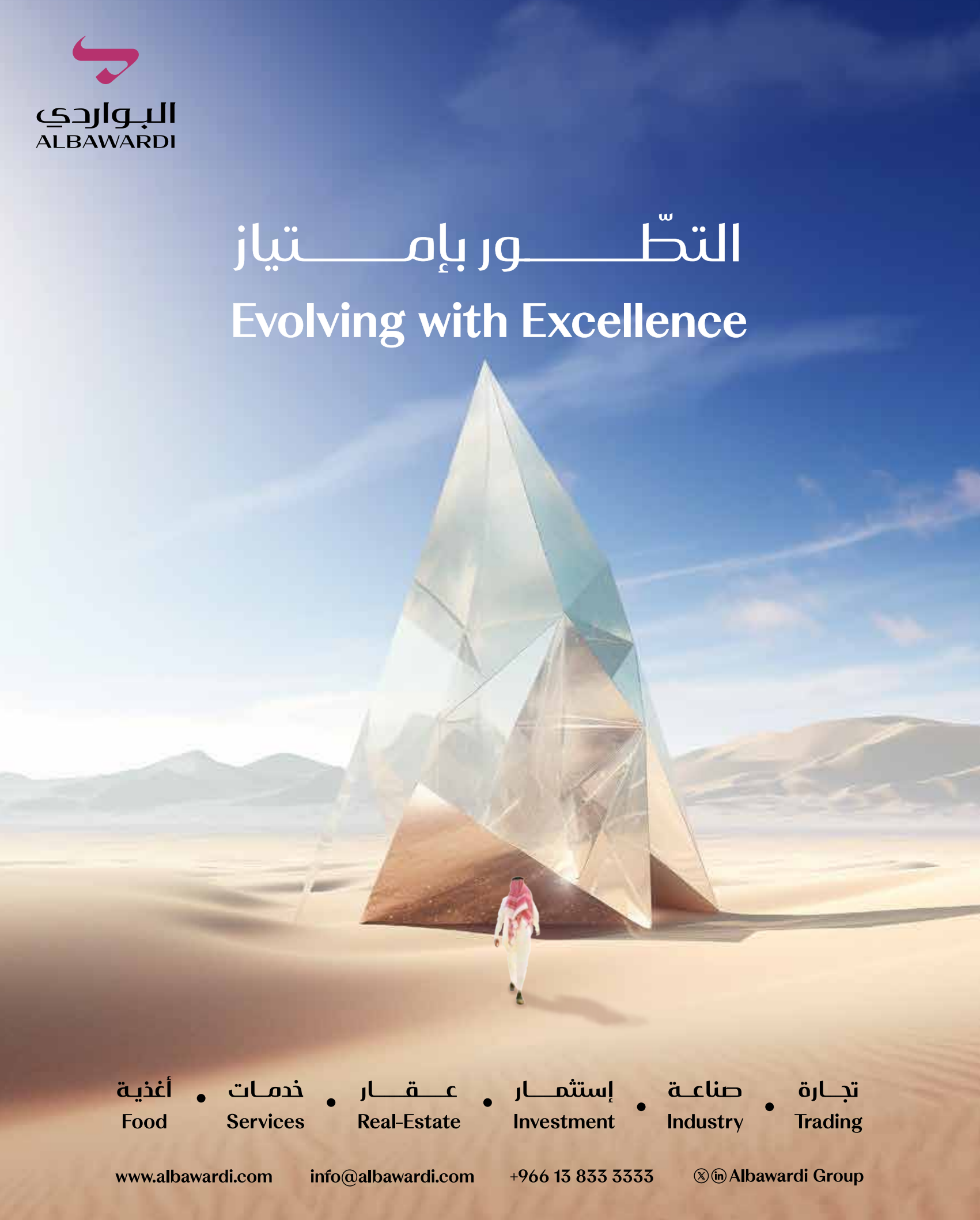
البواردي
ALBAWARDI
التطّـــــور بإمـــــتياز
Evolving with Excellence
تجـارة • صناعـة • إستثمـار • عـقـار • خدمـات • أغذية
Trading • Industry • Investment • Real-Estate • Services • Food
www.albawardi.com info@albawardi.com +966 13 833 3333 Albawardi Group

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

الاقتصـــاد

مجلـة اقتصـاديـة تـصـدر
عـن غـرفـة الشـرقـيـة

العدد 608

مارس/أبريل 2024م
(شعبان/رمضان 1445هـ)
السنة السابعة والخمسون

الرئيس
بـدر بن سـليـمان الرزيـزاء

النائب الأول للرئيس
حمـد بن محمـد البـوعلـي

النائب الثاني للرئيس
حمـد بن محمـد العمـار

الأعضاء
أغاريد بنت إحسان عبدالجواد
بـدر بن محمـد العبدالكريـم
حـمـد بن حـمـود الحـمـاد
سعـد بن فـضـل البوعينيـن
عبدالرحمن بن محمد البسام
عبدالعزيـز بن محمـد العثمـان
فهـد بن عبـدالله الفـراج
فهـد بن هـذال المطيـري
قصي بن عبدالله الجشـي
ماجـد بن إبراهيـم الجميـح
محمد بن عبدالمحسن الراشـد
محمد بن علـي المجدوعـي
ناصـر بن راشـد آل بجـاش
ناصـر بن عبدالعزيز الأنصـاري
نـوف بنت عبدالعزيـز التركـي

الأمين العام
عبدالرحمن بـن عبدالله الوابـل

مساعد الأمين العام والمشرف على التحرير
محمـد بن سعـد القويـزانـي

ص.ب 719 الدمام 31421
المملكة العربية السعودية
هاتف: 8187 859 013 / 8158 859 013
فاكس: 0392 857 013
e-mail: aliktisad@chamber.org.sa

الرقم المجاني: 920024555

• يسمح بنقل أو إعادة نشر أي موضوع من المجلة بشرط الإشارة إلى المصدر بوضوح.
• المقالات والأبحاث التي تنشر في "الاقتصاد" لا تعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة ولكن تعبِّر عن رأي كاتبها.

ردمد: NSSI: 9131 - 5830

الاشتراكات:
• 120 ريالاً للأفراد والمؤسسات والمصالح الحكومية.
• 180 ريالاً للاشتراكات خارج المملكة.

الإعلانات: إدارة التسويق
هاتف: 1111 857 013 تحويلة 8166

طباعة:
مطابع اليوم
اليوم الطباعي Al Yaum Printing Complex
هاتف Tel +966 13 858 0080
فاكس Fax +966 13 858 4691
ص.ب P.O.Box 565 ,الدمام Dammam 31421
المملكة العربية السعودية Kingdom of Saudi Arabia
printing@alyaum.com
www.alyaum.com

رئيس التحرير
خالد بن علي اليامي

kalyami@chamber.org.sa
twitter @alyamik

الرؤية النموذج..

يتزامن هذا العدد من مجلة الاقتصاد (الثامن بعد الستمائة)، مع تاريخ انطلاق رؤيتنا المباركة في أبريل 2016م، ومرور ثماني سنوات استنهضت خلالها المملكة كافة مكامن القوة التي تمتلكها على جميع الأصعدة وفي جميع القطاعات، وأضاءت الطريق نحو مستقبل ينمو فيه الوطن والمواطن، عبر (11) برنامجًا متكاملاً وعديد من المبادرات والاستراتيجيات الطموحة التي جعلتها الرؤية "النموذج".

الرؤية "النموذج"، لأنها أوصلت إيرادات الأنشطة غير النفطية، بحسب التقرير السنوي للرؤية 2023م، لأعلى مستوى تاريخي لها، فمن 185.7 مليار ريال عام 2016م إلى 457.7 مليار ريال العام الماضي، وانخفضت بمعدلات البطالة لـ7.7% عام 2023م مقارنة 8.0% عام 2022م، وانخفضت كذلك بمستويات التضخم رغم الظروف العالمية المحيطة لأدنى معدل تاريخي لها بما نسبته 1.6% عام 2023م مقارنة بـ3.1% عام 2022م، وعظَّمت من قيمة الأصول المدارة لصندوق الاستثمارات العامة بنحو 2.81 تريليون ريال، ورفعت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.4%، ووضعت المملكة ضمن تصنيف ائتماني ذي نظرة مستقبلية إيجابية ومستقرة، ما يؤكد قوة أداء الاقتصاد الوطني ومرونته في التعاطي مع التغيرات شبه المستمرة التي يمر بها الاقتصاد العالمي.

الرؤية "النموذج"، لأنها وضعت المملكة أيضًا ضمن مصاف الدول الأكثر تنافسية، فجاءت في المركز (17) من بين (64) دولة الأكثر تنافسية، والثانية عالميًا ضمن مؤشر ريادة الأعمال والأول في عدد من المؤشرات الفرعية للعام الماضي، والخامس عالميًا والثالث بين دول مجموعة العشرين في مؤشر السوق المالية، وغيرها من المراكز المتقدمة في مختلف المجالات التي لا تتسع هذه المساحة لكتابتها، وضاعفت من عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما نسبته 108% العام الماضي مقارنة بعام 2016م، وأعلت من مكانة سوق الاتصالات والتقنية السعودي لتجعله الأكبر والأسرع نموًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأصبحت النموذج الرائد في سد الفجوة الرقمية.

الرؤية "النموذج" لأنها أخذت المملكة إلى آفاق رحبة وانتقلت بها إلى مصاف الدول الرائدة في مختلف المجالات، استنادًا على قيم متجذرة في الوجدان المجتمعي، وقيادة شابة ألهمت كافة قوى المجتمع، فكانت النتائج تفوق التوقع والوصول للمستهدفات بسرعة أكبر تجاوزت في عديد من القطاعات الموعد المحدد، فلا يسعني إلا أن أقول بأن الرؤية رسخت ولا تزال أثر دائم وتجربة ونموذج ثري في الداخل والخارج.

الملف

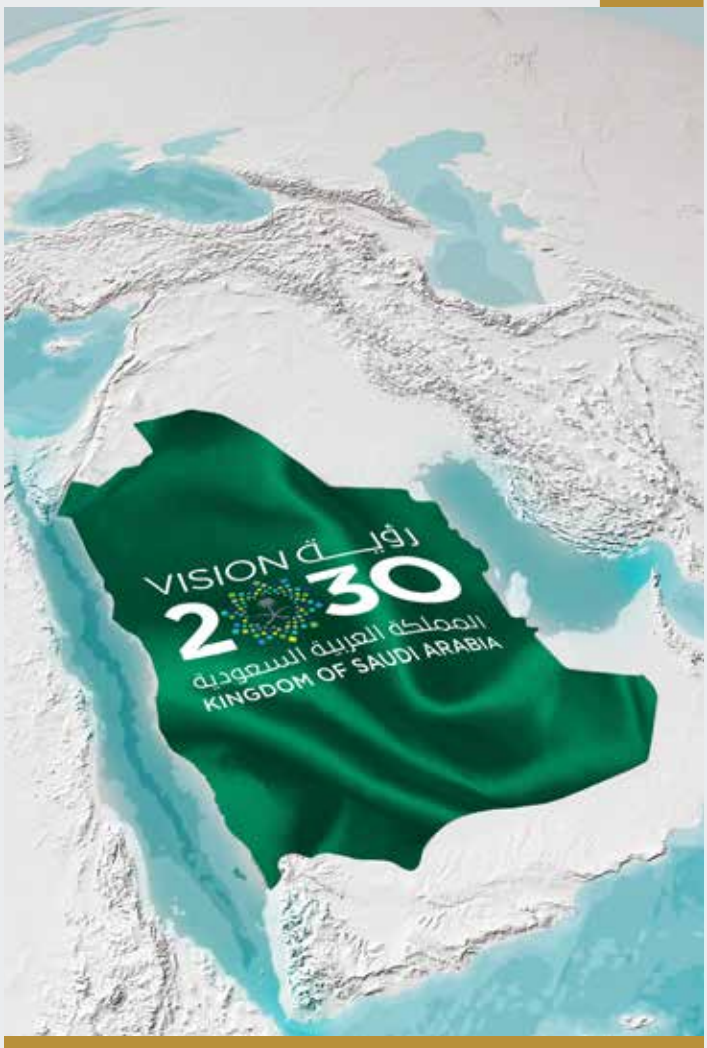

حصاد الثمانية! 10

أسواق

أسواق المال 2024م .. التفاؤل الحذر! 36

السلع المُقلَّدة.. هاجسٌ يتنامى! 42

الفائدة.. كل العيون تترقب! 48

اقتصاديات

"الجافورة".. قصة اكتشاف! 18

العالم ومزارع الرياح! 24

المربع.. بوابة إلى عالم آخر 30

تحليل

لماذا تهرب الصين من الدولار وتذهب إلى الذهب؟ 54

كريتيف

حقول زراعية طائرة! 56

بلاستيك.. صديق للبيئة! 62

تقرير

روزنامة العالم التقني! 78

لاقندر

"الزنك".. البطاريات منخفضة التكلفة 66

من الغرفة

فعاليات وأحداث غرفة الشرقية 84

ثروات

الأصل.. الأكثر قيمة وربحية! 72

رأي

حرب التضخم توقظ الغور الأسيوية 35
عبدالعزيز المقبل

المرآة الأولى! 47
محمد اليامي

ساحة الحرب! 61
صباح التركي

رؤية VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

حصاد الثمانية!

الاقتصاد - هيئة التحرير

"دائمًا ما تبدأ قصص النجاح برؤية، وأنجح الرؤى هي تلك التي تُبنى على مكامن القوة"، بهذه الجملة استهل ولي العهد رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي، الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، منذ ثماني سنوات تقديم رؤية المملكة 2030م في أبريل عام 2016م، التي أضاءت طريقًا لحاضر ينمو متسارعًا، ومستقبل رحب يعج بالفرص، ووفرت فرصًا من النجاح على كافة الأصعدة، وعززت حاضرًا ومستقبلاً مستدام مليء بالفرص للجميع، وأحدثت تحولاً نوعيًا في الاقتصاد والتنمية يراه العالم ويتأثر به وبما يمتلكه من مرونة وقدرة على التعاطي مع التغيرات، وأصبحت نموذجًا للإنجازات المتوالية، التي رصدها التقرير السنوي للرؤية 2023م، الصادر في أبريل 2024م.

"إجمالي الأصول المدارة من قبل صندوق الاستثمارات العامة تضاعفت بأكثر من ثلاث مرات منذ انطلاق الرؤية لتسجل 2.81 تريليون ريال بنهاية 2023م.

"87% من مبادرات الرؤية اكتملت أو تسير على الطريق الذي خطط له في حين أن 81% من مؤشرات الأداء الرئيسية للبرامج حققت مستهدفاتها السنوية بالفعل.

شعلة التغيير والتطوير

فمنذ ثماني سنوات وتضيء الرؤية شعلة التغيير والتطوير، ممهدةً الطريق نحو مستقبل مزدهر يُعزز التنمية الشاملة ويوفر فرصًا للازدهار، وحققت عديدًا من أهدافها بشكل أسرع مما كان متوقعًا، بتجاوزها لأهدافها المحددة عام 2030م، بل ورفعت من سقف التطلعات بتحديد أهداف أكثر طموحًا؛ إذ تسعى الرؤية إلى تحقيق تأثير دائم يتجاوز فترتها الزمنية بتركيزها على النمو النوعي وليس الكمي، وهو ما أكده وزير المالية، محمد الجدعان، خلال أعمال الاجتماع الخاص للمنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد في الرياض مؤخرًا، بقوله: "إن الرؤية تركز على النمو النوعي وليس الكمي، فلو أردنا لأنتجنا 10 ملايين برميل نفط يوميًا بدلاً من 9.5 ملايين برميل وحققنا نموًا أكبر بكثير في الناتج المحلي الإجمالي، وإن الرؤية تحققت أهدافها بالفعل، ولا نزال نواجه تحديات، ولهذا السبب سنواصل تعديل وتغيير بعض المشاريع وتسريع أخرى"، مؤكدًا على أهمية التأكد من أن الخطط تكون قابلة للتعديل والتكيف مع أي وضع جديد، ولا بد من التفكير في الظروف التي تدعو إلى التغيير، ووضع مخططات على المدى البعيد، وأن الرؤية أسهمت في رسم الخطط الاقتصادية للمملكة على المدى البعيد، كما أنها مفيدة للاقتصاد وللمستثمرين على النطاقين الإقليمي والدولي.

نقلات نوعية على جميع الأصعدة

وكان التقرير السنوي لرؤية المملكة 2030م لعام 2023م، قد كشف في 137 صفحة بأسلوب شامل يحتوي على إجابات لكل ما يتعلق بتحقيق مستهدفات الرؤية، عن مجموعة من النقلات النوعية في كافة القطاعات، متناولاً مختلف الجوانب التي تشكل أساس الرؤية كالتحول الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز القطاعات غير النفطية، وتحسين بيئة الأعمال، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، فضلاً عن التقييم والمراجعة للبرامج والمبادرات المختلفة التي تم تنفيذها، مع تسليطه الضوء على الإنجازات الملموسة والتحديات المستمرة، والجهود المبذولة لتعزيز التنمية المستدامة والاستدامة البيئية، وتحسين جودة الحياة.

واستعرض التقرير برامج تحقيق الرؤية الـ 11 والتي من خلالها تتحقق أهداف الرؤية، وهي: برنامج تطوير القطاع المالي، وبرنامج الاستدامة المالية، وبرنامج التخصيص، وبرنامج تحول القطاع الصحي، وبرنامج الإسكان، وبرنامج تنمية القدرات البشرية، وبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والدعم اللوجستي، وبرنامج التحول الوطني،

وبرنامج خدمة ضيوف الرحمن، وبرنامج صندوق الاستثمارات العامة، وبرنامج جودة الحياة.

عزم على مواصلة الإنجازات

وأفاد التقرير بأن الرؤية حققت إنجازات غير مسبوقة على كافة الأصعدة؛ مبينًا المملكة تواصل تقدمها في المؤشرات العالمية، وتؤكد عزمها على مواصلة الإنجازات والإصلاحات التي توفر بيئة حاضنة وداعمة للأعمال، حيث قدرت مؤشرات الأداء الرئيسة لعام 2023م بـ243 مؤشرًا، وحقق 81% من مؤشرات الأداء للمستوى الثالث مستهدفاتها، فيما تخطت 105 مؤشرات مستهدفاتها المستقبلية لعامي 2024م - 2025م، فبنسبة 87% من مبادرات الرؤية اكتملت أو تسير على الطريق الذي خطط له في حين أن 81% من مؤشرات الأداء الرئيسية للبرامج حققت مستهدفاتها السنوية بالفعل

وعلى الصعيد الاقتصادي، سجل التصنيف العالمي من حيث الناتج المحلي الإجمالي للمملكة قيمة بلغت 2.96 تريليون ريال، مقارنة بخط الأساس البالغ 2.68 تريليون ريال سعودي، ويبلغ مستهدف العام 3.03 تريليونات ريال، ومستهدف الرؤية 6.5 تريليونات ريال، فيما صعد القطاع غير النفطي ليُشكل نصف إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، فمن 185.7 مليار ريال عام 2016م إلى 457.7 مليار ريال عام 2023م، مقارنة بخط الأساس البالغ 166 مليار ريال، فيما يبلغ مستهدف الرؤية 1.000 مليار ريال، ما يعني أن المملكة أوشكت الانتقال من حيز الاعتماد على النفط إلى دولة متعددة الموارد، لافتًا إلى أن هذه الإيرادات أسهمت بتغطية 35% من إجمالي مصروفات الميزانية للعام 2023م المقدرة بـ 1.293 مليار ريال.

معدلات تضخم هي الأدنى

وأظهر التقرير أن المملكة سجلت معدلات تضخم هي الأدنى بين دول مجموعة العشرين وصلت إلى 1.6% في الربع الرابع من عام 2023م مقارنة بـ 3.1% على أساس سنوي، وأن إجمالي الأصول المدارة من قبل صندوق الاستثمارات العامة تضاعفت بأكثر من ثلاث مرات منذ انطلاق الرؤية لتسجل 2.81 تريليون ريال بنهاية 2023م، مقارنة بخط الأساس البالغ 0.72 تريليون ريال، متخطية بذلك مستهدف العام البالغ 2.7 تريليون ريال، فيما يُقدر مستهدف الرؤية بـ 10 تريليونات ريال، وساهم الصندوق في تأسيس 93 شركة جديدة في محفظته خلال العام 2023م مقارنة بـ 71 شركة في العام 2022م، ووفّر الصندوق 644 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة، مقارنة بـ 500 ألف في العام 2022م.

الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية

سجل الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية أعلى مستوى تاريخي له بمساهمة بلغت

50%

من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2023م، حيث نمت الأنشطة غير النفطية بمعدل 4.7% خلال عام 2023م.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي*

انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بنسبة

0.9%

مقارنة بالعام 2022م، ويعود هذا الانخفاض إلى التراجع الذي حققته الأنشطة النفطية بمعدل 9.2%

معدل البطالة

بلغ معدل البطالة لإجمالي السعوديين (الذكور والإناث)

7.7%

في عام 2023م، مقارنةً بـ 8.0% في عام 2022م

مستويات التضخم

انخفضت مستويات التضخم في نهاية عام 2023م لتبلغ

1.6%

مقارنة بـ 3.1% في عام 2022م

* الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010م

ارتفع متوسط العمر المتوقع بحوالي سنة ليبلغ

78.10 سنة

لعام 2023م

مقارنةً بخط الأساس 77.06 سنة.

حققت المملكة أعلى عدد للمعتمرين من خارج المملكة حيث ارتفع بحوالي 7.36 مليون معتمر ليبلغ

13.56 مليون معتمر

لعام 2023م

مقارنةً بعام 2016م، متخطياً بذلك مستهدف العام البالغ 10 ملايين معتمر.

ارتفعت نسبة الأسر السعودية التي تمتلك وحدة سكنية بحوالي 16.7 نقطة مئوية لتبلغ

63.74%

لعام 2023م

مقارنة بعام 2016م، متخطيةً بذلك مستهدف العام، البالغ 63%.

سجلت الأنشطة غير النفطية أعلى مستوى تاريخي لها بمساهمة بلغت

50%

من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2023م.

تعاظمت قيمة الأصول المدارة لصندوق الاستثمارات العامة بحوالي 2.09 تريليون ريال سعودي

2.81 تريليون ريال سعودي

لعام 2023م

مقارنةً بعام 2016م، متخطيةً بذلك مستهدف العام البالغ 2.7 تريليون ريال سعودي.

حققت المملكة أدنى معدل لبطالة السعوديين الذي بلغ

7.7%

لعام 2023م

مقارنةً بـ 12.3% لعام 2016م، متجاوزًا بذلك مستهدف العام، البالغ 8.0%.

ارتفع إجمالي الإيرادات الحكومية غير النفطية بحوالي 291 مليار ريال سعودي لتبلغ

457 مليار ريال سعودي

لعام 2023م

مقارنةً بعام 2016م، وساهم ذلك بتغطية 35% من إجمالي مصروفات الميزانية لعام 2023م، المقدرة بـ 1,293 مليار ريال سعودي.

ارتفع مؤشر الفاعلية الحكومية بحوالي 7.8 درجة ليحقق

70.8 درجة

لعام 2022م

مقارنةً بعام 2016م، ومتخطيًا بذلك مستهدف العام، البالغ 60.7 درجة.

ارتفع عدد المتطوعين في المملكة بأكثر من 800 ألف متطوع ليبلغ

834 ألف متطوع

لعام 2023م

مقارنةً بعام 2016م، متخطياً بذلك مستهدف العام، البالغ 670 ألف متطوع.

وبلغت حصة الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي 24.1%، مقارنة بخط الأساس 18%، ويبلغ مستهدف العام 36%، ومستهدف الرؤية 50%، فيما بلغ معدل البطالة بين السعوديين 7.7%، مقارنة بخط الأساس البالغ 12.3%، ومتجاوزا مستهدف 2023 البالغ 8%، فيما يبلغ مستهدف الرؤية 7%.

معدل بطالة عند أقل مستوى

وأوضح أن معدلات البطالة التي كانت من أبرز التحديات الماثلة آنذاك أمام الرؤية، التي كانت تتراوح ما بين 10% إلى 13%، لتضع الرؤية هدفًا طموحًا كان بمثابة الحلم آنذاك، بخفض معدل البطالة ليستقر عند 7% بحلول 2030م، وقد استطاعت أن تحافظ على مستوياتها القريبة من مستهدفات 2030م، لتصل إلى معدل بطالة عند أقل مستوى منذ 2016م بنسبة 7.7% عام 2023م، مقارنة بخط الأساس البالغ 12.3%، ومتجاوزًا مستهدف لعام 2023م البالغ 8%، فيما يبلغ مستهدف الرؤية 7%، فضلاً عن ارتفاع معدل مشاركة السعوديات في القوى العاملة لتصل إلى ما نسبته 35.5%، مقارنة بخط الأساس 22.8%، فيما يبلغ مستهدف الرؤية 40%، وكذلك ارتفاع قوى العمل من الأشخاص ذوي الإعاقة؛ إذ بلغت نسبتهم 12.6%، مقارنة بخط الأساس 7.7%، متجاوزة مستهدف العام البالغ 12.3%، فيما يبلغ مستهدف الرؤية 15%، ما يؤكد وجاذبية سوق العمل ودوره في توظيف الكوادر السعودية، نظرًا للدور المؤثر لبرامج الرؤية في مستهدفات خلق الفرص الوظيفية.

وتوسعت أعمال توطين الوظائف لتشمل 14 مهنة وُطِّنت في القطاع اللوجستي، وسجلت مهن الاتصالات وتقنية المعلومات توطينًا بنسبةٍ بلغت 65%، وهو القطاع الذي سجل نموًا استثنائيًا ليصبح الرائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فقد حقق القطاع نموًا بنسبة 10% وارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 3.8%.

> **صعد القطاع غير النفطي ليُشكل نصف إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، فمن 185.7 مليار ريال عام 2016م إلى 457.7 مليار ريال عام 2023م.**

> **سجلت المملكة معدلات تضخم هي الأدنى بين دول مجموعة العشرين وصلت إلى 1.6% في الربع الرابع من عام 2023م مقارنة بـ 3.1% على أساس سنوي.**

ازدهار كبير للصغيرة والمتوسطة

فيما ازدهر قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ازدهارًا كبيرًا، فبحسب التقرير بلغت قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك 8.3%، مقارنة بخط الأساس البالغ 2%، ويبلغ مستهدف العام 8.6%، ومستهدف الرؤية 20%.

وكانت الرؤية قد اعتبرت المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات النمو الاقتصادي، وترى أنه ما زالت تساهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بنسبة مُتدنية من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، لذلك شجعت على تأسيس الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة لتشجيع شباب الأعمال على النجاح من خلال إصدار أنظمة ولوائح أفضل وتمويل أيسر وشراكات دولية أكثر حصة وإعطاء نصيب أكبر للشركات المحلية من المشتريات والمنافسات الحكومية مع مراجعة العوائق التي قد تعترض طريقهم، وتسهيل الحصول على التمويل، ومساعدة الشباب من خلال إنشاء المزيد من حاضنات ومؤسسات التدريب وصناديق رأس المال الجريء لمساعدة رواد الأعمال على تطوير مهاراتهم المختلفة.

خدمات الدعم للمنتجات السكنية

وعلى صعيد تملك الوحدات السكنية، كشف التقرير استلام 66 ألف أسرة سعودية منازلها، وإطلاق أكثر من 24 ألف وحدة سكنية حتَّى نهاية شهر أغسطس 2023م، كما بلغت نسبة تملك المواطنين مساكنهم 63.74%، محققة مستهدف عام 2023م البالغ 63%، مقارنة بخط الأساس البالغ 47%، ويبلغ المستهدف العام للرؤية 70%، وهذا واستفاد أكثر من 96 ألف مواطن من خدمات الدعم للمنتجات السكنية، وقُدِّر مجموع الدعم المالي لمستحقي الدعم 4.1 مليارات ريال، فيما تجاوزت نسبة المستفيدين من الإعانات المالية القادرين على العمل والمُمكِّنين مستهدف العام البالغ 32% بقيمة فعلية بلغت نسبتها 32.3% مقارنة بخط الأساس البالغ نسبته 1%، يفصلها بذلك عن مستهدف الرؤية ما نسبته 6%.

تنمية وتنويع الاقتصاد

المؤشر	خط الأساس	القيمة الفعلية	مستهدف 2023م	مستهدف 2030م
التصنيف العالمي من حيث الناتج المحلي الإجمالي (مليار ريال سعودي)*	2,685	2,959	3,032	6,500
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (مليار ريال سعودي)*	1,519	1,889	1,934	4,970
مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي (%)*	%40.3	%45	%45	%65
قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (%)	%2	%8.3	%8.6	%20
حصة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز (%)	%37	%63	%59	%75
إجمالي قيمة الصادرات التراكمي للصناعات المرتبطة بالنفط والغاز (مليار ريال سعودي)	128.9	605.43	495.4	2,114
حصة المحتوى المحلي من نفقات القطاعات غير النفطية (%)	52	56.8	59	75
نسبة توطين الصناعات العسكرية (%)	%7.7	%10.4	%9	%50
إجمالي الأصول المدارة من قبل صندوق الاستثمارات العامة (تريليون ريال سعودي)	0.72	2.81	2.7	10
حصة الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)*	%18	%24.1	%36	%50

* الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010م

منصة البورصة العقارية

وأشار التقرير إلى أن المنظومة العدلية في المملكة تجاوزت الحلول التقليدية في معالجة التحديات، أتمتة الخدمات العدلية؛ محققة بذلك نسبة إنجاز عالية في مؤشرات تعزيز قيم العدالة والشفافية، وتقدمًا في نسبة رضا المستفيدين من الخدمات العدلية، موضحًا التقرير أن نسبة الخدمات المؤتمتة المتاحة للمستفيدين من وزارة العدل عام 2023م بلغت 86.94% بارتفاع 8.4% عن المستهدف، فيما بلغ رضا المستفيدين من الخدمات العدلية 97%، بارتفاع 16.4% عن المستهدف، وسلط الضوء على منصة البورصة العقارية، التي تحفز وتدفع باتجاه رقمنة قطاع العقارات وتطويره، بما يساعد على توثيق وتيسير عمليات تداول العقارات، وليكون القطاع محفزاً للاستثمارات وجاذباً للمستثمرين، موضحاً أن الوقت المستغرق في الإفراغ العقاري إلكترونيًا أقل من 60 دقيقة.

الارتقاء بجودة الحياة

وتحقيقًا لمستهدفات رؤية المملكة، للارتقاء بجودة الحياة، بلغت القيمة الفعلية لمعدل متوسط العمر المتوقع 78.10 سنة مقارنة بخط الأساس المقدر 77.6 سنة، فيما يبلغ مستهدف الرؤية 80 سنة، وتخطت نسبة التجمعات السكانية بما فيها الطرفية المغطاة بالخدمات الصحية مستهدف عام 2023م بنسبة 96.41%، حيث بلغت نسبة المستهدف 96%، مقارنة بخط الأساس المقدر بنسبة 84.13%، فيما يبلغ مؤشر الرؤية 99.5%.

وبخصوص الأشخاص البالغين الذين يمارسون النشاط البدني لمدة 150 دقيقة أسبوعيا، فقد قاربت نسبتهم للمستهدف العام للرؤية المقدر بـ 64%، محققة قيمة فعلية تقدر بـ62.3% متجاوزة هدف عام 2023م المقدر بـ 51%، وكان خط الأساس مقدرا 49%.

نظرة عامة على أداء برامج تحقيق الرؤية

يقيّم أداء برامج تحقيق الرؤية من خلال بعدين رئيسيين

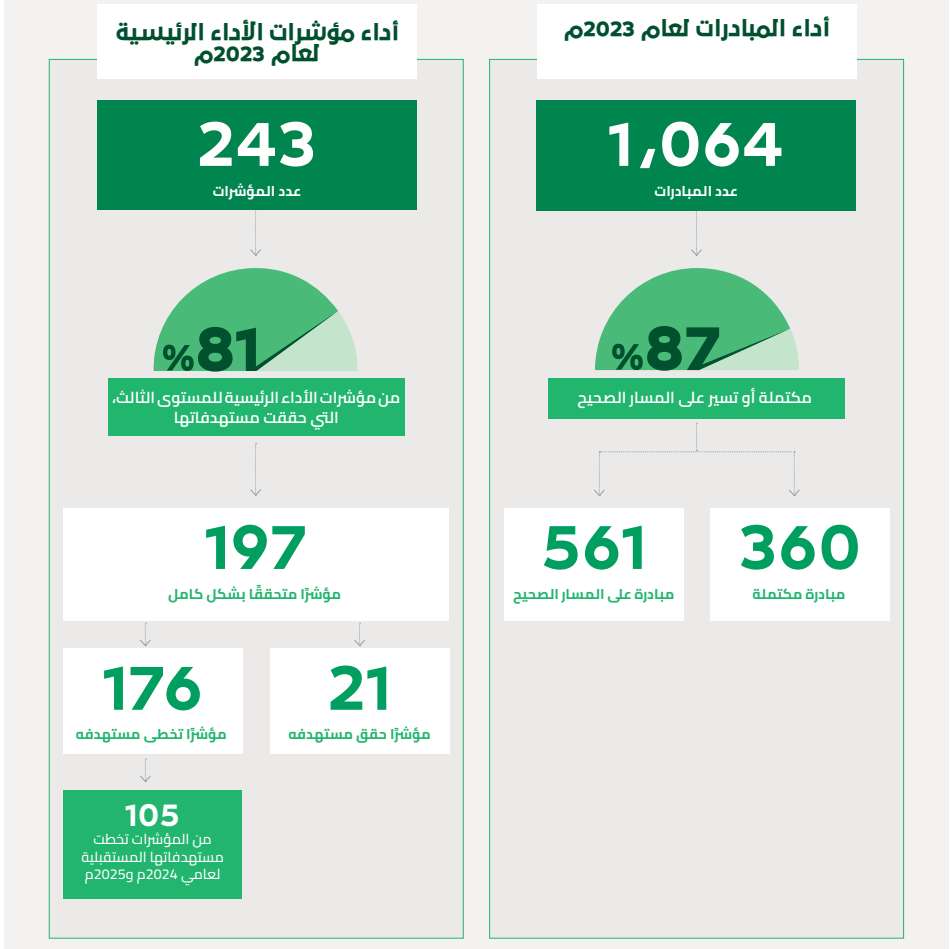

شركات عالمية على أرض المملكة

كما أفاد التقرير بأن عدد الشركات التي اختارت الرياض مقرًا إقليميًا بلغ بنهاية عام 2023م مستويات 200 شركة، فيما استقطبت 4 مناطق اقتصادية خاصة جديدة استقطبت أكثر من 30 مليار ريال من الاستثمارات، وتُواصل المملكة خطواتها الثابتة نحو تحقيق أهدافها من خلال تطوير 50 فرصة استثمارية صناعية بقيمة تجاوزت 96 مليار ريال، والتي تُعدّ هذه المبادرة استراتيجية هامة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الشراكات العالمية، حيث وصلت نسبة الاستثمارات الأجنبية والمشتركة في قطاع الصناعة إلى 37% من إجمالي استثمارات القطاع حتى شهر مايو 2023م بقيمة تجاوزت 542 مليار ريال.

مؤشر الفاعلية الحكومية

وبحسب التقرير بلغ مؤشر الفاعلية الحكومية 70.8 درجة للعام 2023م مقارنة بخط الأساس البالغ 63 درجة، ومتخطيًا بذلك مستهدف العام البالغ 60.7 درجة، فيما يبلغ مستهدف الرؤية 91.5 درجة،

حافظت معدلات البطالة عند مستوياتها القريبة من مستهدفات 2030م، لتصل إلى معدل بطالة عند أقل مستوى منذ 2016م بنسبة 7.7% عام 2023م.

فضلاً عن تصدر المملكة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاستثمار الجري، بقيمة بلغت 5.25 مليار ريال في عام 2023م، وارتفعت كذلك المملكة بمعدلات توطين الصناعات التي تتقدم بصورة كبيرة بدءً من إنتاج السيارات الكهربائية محليًا مرورًا بتوطين الصناعات العسكرية والدوائية، وفيما يتعلق بالأولى شهدت توطين ما نسبته 10.4%، مقارنة بخط الأساس البالغ 7.7%، متجاوزة مستهدف عام 2023م البالغ 9%، فيما يبلغ مستهدف الرؤية 50%، ونوعت من مسارات الكشف عن الثروات الطبيعة التي لا تزال تسفر عن نجاحات متتالية من ثروات معدنية قُدرت بحوالي تسع تريليونات ريال، ورفعت من قيمة الأصول المدارة لصندوق الاستثمارات العامة بنحو 2.81 تريليون ريال، وكذلك نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.4%، ووضعت المملكة ضمن تصنيف ائتماني ذي نظرة مستقبلية إيجابية ومستقرة.

تنمية القطاعات الرئيسية والجديدة

فيما أظهر التقرير بشأن إجمالي قيمة الصادرات التراكمي للصناعات المرتبطة بالنفط والغاز، أنها بلغت 605.43 مليارات ريال، مقارنة بخط الأساس البالغ 128.9 مليار ريال، متجاوزًا بذلك مستهدف العام البالغ 495.4 مليار ريال، ويبلغ مستهدف الرؤية 2,114 مليار ريال، كما بلغت حصة المحتوى المحلي من نفقات القطاعات غير النفطية 56.8% مقارنة بخط الأساس البالغ 52%، ويبلغ مستهدف العام 59%، ومستهدف الرؤية 75%.

وأوضح التقرير أنه خلال رحلة سنوات تنفيذ الرؤية في تنمية القطاعات الرئيسية والجديدة، ظهر أثر التحول سريعًا في قطاعات عدة منذ السنوات الأولى، حيث شهدت قطاعات مثل الترفيه والرياضة والسياحة والثقافة والخدمات الرقمية، بالإضافة

إلى التحول والتمكين المجتمعي انتعاشًا ملحوظًا، ففي مجال السياحة بشكل عام، ووفقاً لتقرير السياحة العالمي "باروميتر" الصادر عن منظمة السياحة العالمية في سبتمبر 2023م وصل عدد زوار المملكة إلى 106 ملايين زائر العام الماضي، منهم 27.4 مليون زائر دولي، لتصبح في المركز الثاني بنسبة نمو السياح الدوليين، وموضحًا أنه من ناحية أخرى، هناك قطاعات تتطلب وقتًا أطول من الإصلاح لتحقيق النمو المتسارع، مثل قطاع التعدين الذي استغرق سبع سنوات من المسح والتنقيب، وقطاع الطاقة المتجددة الذي طوّر من خلال إنشاء بنية تحتية واسعة النطاق للاستثمار.

وأكد التقرير أن أحد أبرز أدوات تحقيق التحول الاقتصادي، هو توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاستراتيجية والواعدة، مثل الصناعات التحويلية والتقنية والسياحة والطاقة المتجددة، والتعدين واللوجستيات.

وجهة مفضلة ورائدة على مستوى العالم

والواضح من التقرير أن المرحلة الأولى من رحلة الرؤية شهدت إصلاحات اقتصادية وهيكلية في الكثير من المجالات، والتي مهّدت الطريق إلى تحول وطني ناجح، أصبحت نتائجه ملحوظة على أرض الواقع، في وقت ستبدأ مرحلة ثانية من النمو والفرص في شتى القطاعات الواعدة، والتي يتوسع فيها القطاع الخاص لتحقيق الأهداف التنموية في بيئة ممكنة وجاذبة، بما يحقق تنوعًا اقتصاديًا وأثرًا اجتماعيًا مستدامًا في المرحلة الثالثة من الرحلة.

وأوضح التقرير إلى أن الرؤية مستمرة في مواصلة جهودها لبناء مجتمع ينعم بالرفاهية والرخاء، ويتمتع فيه أفراد المملكة بجودة حياة عالية، عبر تعزيز القيم الإسلامية والهوية الوطنية وخدمة ضيوف الرحمن، والارتقاء بمستوى الخدمات الأساسية والرعاية الصحية، وتهيئة المملكة لتكون وجهة مفضلة ورائدة على مستوى العالم، كاشفًا عن استقبال المملكة لأعلى عدد من معتمري الخارج بواقع 13.56 مليون معتمر عام 2023م، متجاوزة المستهدف عام 2023م بـ 10 ملايين معتمر، وتأهيلها لنحو 12 مواقع تاريخي لإثراء التجربة الثقافية لضيوف الرحمن، فيما بلغ عدد المتطوعين لخدمة ضيوف الرحمن أكثر من 131 ألف متطوع، متجاوزًا مستهدف العام البالغ 110 آلاف متطوع، واستطاعت المملكة أن تسجل سبعة مواقع سعودية في قائمة يونيسكو، وهي: هي جدة التاريخية، والفنون الصخرية في حائل، وموقع الحجر في مدينة العلا، وواحة الأحساء في منطقة الأحساء، وكذلك حي الطريف في الدرعية التاريخية، ومنطقة حمى الثقافية في نجران، وأخيراً محمية عروق بني معارض في نجران التي سجلت العام الماضي كأول موقع للتراث العالمي الطبيعي في السعودية، وجميعها تبرز تنوع البلاد الثقافي، وتقترب من هدف الرؤية 2030م البالغ ثمانية مواقع حيث كان عددها أربعة في 2017م.

كل ذلك يعني أن المملكة تسير في الطريق الصحيح وأن الرؤية تواصل جهودها في بناء مجتمع حيوي، يتمتع فيه الأفراد بجودة حياة عالية، والمساهمة في بناء مجتمع مسؤول مما ساعد المواطنين في العمل على طموحاتهم وتحمل المسؤولية تجاه وطنهم وأسرهم وأنفسهم، كما حققت ولا زالت تحقق اقتصادًا يزدهر ويتوسع فيه نطاق الاستثمار. ■

اقتصاديات

الغاز

"الجافورة".. قصة اكتشاف!

الاقتصاد - هيئة التحرير

دفعت حالة الاضطراب الحاصل في إمدادات الغاز عالميًا، وحالة النمو الاقتصادي العالمي وتضاعف احتياجات الدول من الطاقة، وأيضًا الملاءمة التي يمتلكها الغاز الطبيعي للتحوّلات الجديدة في قطاعات الطاقة، كونه وقودًا منخفض الانبعاثات الكربونية، بالمملكة إلى تعزيز مكانتها كلاعب رئيس في أسواق الغاز العالمية، وتكثيف عمليات البحث والتنقيب والعمل على زيادة إنتاجها وفقًا لاستراتيجية تطويرية تنتهج تطبيق التقنيات عالية الأداء والأساليب الاستكشافية المُثلى، للعمل على زيادة تطوير آبار الغاز الطبيعي المستقلة.

ويكتسب الغاز الطبيعي أهمية عالمية لاسيما في السنوات الأخيرة بسبب التغيرات الجيوسياسية والمناخية التي يشهدها العالم؛ واكتشاف تقنيات جديدة تخفض من تكلفة إنتاجه، فضلاً عن انبعاثاته الكربونية الضئيلة مقارنة بالنفط، وثمَّة توقعات بتزايد الطلب العالمي عليه بأكثر من 50% بحلول عام 2040م؛ إذ تزيد الصين ودول في جنوب شرق آسيا استخدامها للغاز لدعم نموها الاقتصادي، ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى تنويع مصادره من الغاز الطبيعي بعيدًا عن روسيا بحلول عام 2027م.

وكانت المملكة قد بدأت في استخلاص الغاز الطبيعي واستخدامه لتطوير منتجات ذات قيمة مضافة إلى جانب الزيت، منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، وتحديدًا عام 1975م حين طلبت وزارة الطاقة (البترول والثروة المعدنية حينها) من شركة أرامكو السعودية تصميم وتشغيل شبكة متكاملة لتجميع ومعالجة ونقل الغاز الطبيعي المصاحب لإنتاج الزيت الخام (شبكة الغاز الرئيسية)، وبالفعل فقد تم تطوير بنية تحتية شاملة للغاز الطبيعي في المملكة، لتشكل بعد ذلك، شبكة ضخمة من خطوط الأنابيب وثلاثة مرافق ضخمة لمعالجة الغاز.

ومنذ ذلك الوقت، ووفقًا للاستراتيجية التطويرية المعتمدة، أخذت تتسع رقعة المملكة في اكتشافات الغاز الطبيعي وزيادة إنتاجها منه، فكان بدء معمل الغاز في "الحوية" أعماله عام 2001م لتعزيز إمدادات المملكة من الغاز، وتزويده لشركات الكهرباء ومحطات تحلية المياه بالوقود، وتغذية صناعة البتروكيماويات في المملكة، وكذلك افتتاح معمل الغاز في "حرض" عام 2003م ليرفع الطاقة الاستيعابية لشبكة الغاز، لتصل إلى 9.5 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم.

وفي عام 2008م تم تدشين معمل غاز "الخرسانية،" أما في عام 2015م فقد بدأ الإنتاج في معمل الغاز في "واسط" الذي يعد واحدًا من أكبر معامل الغاز بالمملكة، وبعدها بدأ الإنتاج بمعمل "الفاضلي" لإنتاج الغاز.

خريطة اكتشافات الغاز

ويعد عام 2014م عامًا فاصلاً في خريطة اكتشافات المملكة لحقول إنتاج الغاز الطبيعي، باكتشافها حقل الجافورة الصخري الواقع في الأحساء بالمنطقة الشرقية ويمتد بطول 170كم وعرض 100كم، وذلك أثناء عمليات التكسير الحفزي للسوائل التي تقوم بها شركة أرامكو بصورة شائعة لأجل تحويل النفط البترولي ذي درجة الغليان المرتفعة والمحتوي على مقادير كبيرة من الهيدروكربون إلى وقود سيارات وغازات ألكين ومنتجات أخرى ذات قيمة أكبر، وفي نوفمبر 2021م بدأت شركة أرامكو في العمل على تطوير الحقل بحجم استثمارات قدرت بنحو 110 مليارات دولار، متوقعة أن يبدأ الإنتاج منه في عام 2024م وأن يصل إنتاجه بحلول 2036م إلى نحو 2.2 مليار قدم مكعبة يوميًا، ليحقق دخلاً صافيًا بنحو 8.6 مليار دولار سنويًا.

وبشكل عام أسفرت الجهود المبذولة في مسيرة الاكتشافات التي انطلقت عن اكتشاف عديد من حقول الغاز الطبيعي، حيث اكتُشِف حقل "الحيران" للغاز الطبيعي،

الزيادات الكبيرة والمؤكدة من احتياطات الجافورة تدفع بالمملكة إلى التسريع في الوصول بمستهدفاتها المرتبطة باعتمادات توليد الطاقة الكهربائية لتنتقل بها من حيز الاستهلاك المحلي إلى حيز التصدير الإقليمي والعالمي.

بعد أن تدفق الغاز من مكمن "حنيفة" في بئر الحيران بمعدل 30 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم، و1.600برميل من المكثفات، بالإضافة إلى تدفق الغاز من مكمن "العرب" في الحقل نفسه بمعدل 3.1 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم، وكذلك اكتُشِف حقل "المحاكيك".

كما اكتُشِف الغاز الطبيعي في خمسة مكامن في حقول مكتشفة مسبقًا، حيث اكتُشف الغاز الطبيعي في مكمن "الجلة" في حقل "عسيكرة" في الربع الخالي، إضافة إلى اكتشاف مكمن إضافي للغاز الطبيعي في حقل "شدون" غرب مركز حرض، وأيضًا تم اكتشاف الغاز الطبيعي في حقل "مزاليج" جنوب غرب الظهران، حيث تدفق الغاز بمعدل 14 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم، مصحوبًا بنحو 4.150 برميلاً يوميًا من المكثفات، واكتُشِف أيضًا الغاز الطبيعي في مكمن "الصارة" بحقل "الوضيحي" ومكمن "القصيباء" في حقل "أوتاد" جنوب غرب مدينة الهفوف، حيث تدفق الغاز الطبيعي من مكمن "الصارة" بمعدل 11.7 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم، ومن مكمن "القصيباء" بمعدل 5.1 مليون قدم مكعبة قياسية في اليوم، مصحوبًا بنحو 57 برميلاً يوميًا من المكثفات.

أكبر طبقة غاز صخري

وتشير تقارير ودراسات عدة إلى أن سوق الأدوية في المملكة يستحوذ على 37% من سوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يعمل وفق خطوات ثابتة تتسق مع رؤية 2030م بتعزيز مكانة المملكة كسوق رائدة في صناعة الأدوية، لافتةً إلى أن الحوافز وبالعودة إلى الجافورة، أعلن في فبراير 2024م وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز

ابن سلمان، عن إضافة كميات كبيرة للاحتياطيات المؤكدة من الغاز والمكثفات في حقل الجافورة غير التقليدي، وكشف بأن الكميات الإضافية المؤكدة بلغت 15 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز، ما رفع احتياطيات حقل الجافورة بحوالي 229 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز و75 مليار برميل من المكثفات.

ويعدّ الجافورة أكبر حقل للغاز غير التقليدي وغير المصاحب للنفط في المملكة، ومن المحتمل أن يكون أكبر مشروع لتطوير الغاز الصخري خارج الولايات المتحدة؛ إذ يحتوي على ما يقدر بنحو 200 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز الطبيعي، من المتوقع أن يكون له دور محوري في النهوض بالتحوُّل في قطاع الطاقة بما يكفل المساعدة بتحقيق المحصلة الصفرية للانبعاثات، وأيضًا أن يُزوّد الجافورة قطاع التكرير والمعالجة والتسويق والبتروكيميائيات بعديد من أنواع اللقيم عالية القيمة.

ويعد الجافورة أكبر حقل للغاز غير التقليدي وغير المصاحب للنفط في المملكة، ومن المحتمل أن يكون أكبر مشروع لتطوير الغاز الصخري خارج الولايات المتحدة، وفي عام 2020م كان من المتوقع أن يحتاج حقل الجافورة إلى استثمارات بقيمة 110 مليارات دولار، وقالت أرامكو إنها تتوقع أن يصل إنتاجها إلى 425 مليون قدم مكعبة يوميًا من الإيثان تمثّل نحو 40% من الإنتاج الحالي، وأضافت أن حقل الجافورة سينتج نحو 630 ألف برميل يوميًا من سوائل الغاز والمكثفات بحلول عام 2030م.

شراكات عالمية حول الغاز

وقد أعربت سينوبك الصينية أغسطس 2023م، عن اهتمامها بالمشاركة في مشروع الغاز الصخري بالجافورة، ويأتي هذا بالتوافق مع تقرير سابق لوكالة رويترز أفاد بأن شركتي سينوبك وتوتال إنرجيز تجريان مناقشات منفصلة مع شركة أرامكو للاستثمار في مشروع الجافورة، وفي أكتوبر 2023م، وقّعت شركتا «هيونداي للهندسة والإنشاءات» و«هيونداي للهندسة» الكوريتان الجنوبيتان عقدًا بـ2.4 مليار دولار مع «أرامكو» لبناء محطة لمعالجة الغاز في الجافورة، ليمثل باكورة العقود الأجنبية الكبرى في الحقل.

من جهة أخرى، وفي إطار التنسيق الخليجي الأوروبي، أعلن سفير مفوضية الاتحاد الأوروبي، "باتريك سيمونيه"، عن استراتيجية جديدة لزيادة مستوى التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها المملكة تضمن إمدادات الغاز الطبيعي والطاقة، واستقرار أسواق الطاقة العالمية، ومواجهة التحديات، وتتضمن الاستراتيجية، زيادة كفاءة الطاقة، وتعزيز الطاقة الخضراء وتكنولوجيا الإنتاج وتنويع الاقتصاد، وتدشين مباحثات لاستيراد الغاز الطبيعي وتوسيع دائرة الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة، وضمان ضخ هيدروجين أخضر من المملكة إلى أوروبا.

وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان

باتريك سيمونيه

حفل توقيع شركتي "هيونداي للهندسة والإنشاءات" و"هيونداي للهندسة" الكوريتين الجنوبيتين عقدًا بـ2.4 مليار دولار مع "أرامكو" لبناء محطة لمعالجة الغاز في الجافورة

إضافة كميات كبيرة للاحتياطيات المؤكدة من الغاز والمكثفات في حقل الجافورة بلغت 15 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز، لترتفع احتياطاته بحوالي 229 تريليون قدم مكعبة قياسية من الغاز و75 مليار برميل من المكثفات.

دعم مستهدفات الرؤية

ويبقى أنه بالتأكيد سوف تقود هذه الزيادة الكبيرة المؤكدة من الغاز والمكثفات في حقل الجافورة غير التقليدي، إلى دعم مستهدفات الرؤية بالتنويع الاقتصادي، وأيضًا دعم ريادة المملكة ومكانتها في قطاع الطاقة العالمي، وفي تنويع مصادرها، وأن تصبح المملكة من كبار منتجي الغاز عالميًا مع اكتمال أعمال تطويره، وفي تنويع مصادر الطاقة، بالإضافة إلى تحقيقها لاحتياطيات ضخمة من الغاز وتوجهها إلى التصدير بدلاً من الاستهلاك المحلي في مصانع البتروكيماويات.

ولا تتوقف مردودات الزيادة المؤكدة على الدفع بريادة المملكة في قطاع الطاقة العالمي فحسب، بل سوف ترفع بلا شك من العوائد والإيرادات، بما ينعكس على تمويل المشاريع الكبرى التي تشهدها المملكة، ومواصلتها لخططها ومشاريعها التنموية، والاستفادة من هذه الزيادة في عمليات إنتاج الكهرباء والمياه المحلاة وعمليات التعدين، وتلبية حاجات قطاعاتها الاقتصادية بتغذية التصنيع وخلق فرص عمل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، ما يمهد بتعزيز موقع المملكة وترتيبها من بين أكبر منتجي الغاز في العالم.

فهذه الزيادات الكبيرة والمؤكدة من احتياطات الغاز والمكثفات، بجانب أنها تؤكد نجاح المملكة في جهودها وتُقدمها في مساعيها بأن تكون دولة رائدة في إنتاج كل أنواع الطاقة وليس النفط فحسب؛ تدفع كذلك بالمملكة إلى التسريع في الوصول بمستهدفاتها المرتبطة باعتمادات توليد الطاقة الكهربائية محليًا بنسبة النصف على الغاز والنصف الآخر على مصادر الطاقة المتجددة، ودخولها ضمن خريطة أسواق تصدير الغاز العالمية، واستدامة مكانتها كمنتج للنفط والغاز بمخرجاتها قليلة الانبعاثات الكربونية ومصادر الطاقة الأخرى، فضلاً عن أن الانتقال إلى حيز التصدير ينعكس بمزيد من الفرص أمام الشركات المحلية ذات الشأن. ■

اقتصاديات

طاقة

العالم ومزارع الرياح!

الاقتصاد - هيئة التحرير

لا صوت يعلو فوق صوت الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية، حيث يدخل العالم في سباق محموم لامتلاك مصادر الطاقة المتجددة، سعيًا إلى تحقيق الحياد الكربوني، والاعتماد على المصادر المستدامة والصديقة للبيئة، في ظل الكفاح العالمي لمواجهة "تغير المناخ"، ليس هذا فحسب، بل أيضًا لتحقيق التنمية الاقتصادية الخضراء وخلق ملايين فرص العمل، من خلال المجالات المساندة، حيث أصبح تسخير قوة الرياح أحد أهم مصادر هذه الطاقة النظيفة، وسط دعم من المنظمات الدولية المعنية، لخطط الدول للانتقال من الاعتماد على الوقود التقليدي إلى زيادة الاستثمارات في الحصول على الطاقة من هذه المصادر الخضراء.

الحياد الكربوني

ويتزايد الاهتمام العالمي بالاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، والذي ارتفع بشكل مطرد على مدى العقدين الماضيين، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات الجديدة في هذه المصادر المستدامة عام 2022م وحده، إلى حوالي 495 مليار دولار، بزيادة قدرها 17% مقارنةً بالعام السابق عليه، ومقارنةً بنحو 32 مليار دولار عام 2004م، ما يشير إلى أن الاستثمار في هذه الصناعة قد نضج بشكلٍ ملحوظ، حيث أسهمت السياسات الداعمة لمصادر الطاقة المتجددة والصناعة المتسارعة، وظهور الشركات المدرجة في أسواق المال المحلية والعالمية، في تسريع خطى الاستثمارات العالمية في مجالات الطاقة النظيفة.

وثمَّة تقديرات تشير إلى أن الاستثمارات العالمية في مجال طاقة الرياح والطاقة الكهروضوئية حققت معدل نمو بلغ 17%، لتصل إلى 1.8 تريليون دولار عام 2023م، ويمثل هذا الرقم مستوى قياسيًا جديدًا للاستثمار في تحول الطاقة، في عامٍ اتسم بالاضطرابات الجيوسياسية وارتفاع أسعار الفائدة وتضخم التكاليف، ورغم ذلك، ليست هذه الاستثمارات كافية حتى تحقق دول العالم الحياد الكربوني بحلول منتصف هذا القرن، وفقًا لما نصت عليه اتفاقية باريس.

وتبين التقديرات أنه لتحقيق هذه الغاية، يجب أن يصل متوسط الإنفاق العالمي على مصادر الطاقة النظيفة إلى 4.8 تريليون دولار سنويًا بين عامي 2024م و2030م، وهذا ما يقرب من ثلاثة أضعاف الاستثمارات الحالية، وأن يحقق معدل نمو في حدود 170%، لكن هذه التقديرات أكدت أيضًا ضرورة مواصلة نمو الاستثمارات في سلاسل توريد الطاقة النظيفة العالمية، بما في ذلك مصانع المعدات وإنتاج معادن البطاريات، وهو ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض أسعار المعدات في معظم هذه القطاعات.

وأضافت التقديرات إلى أن الصين لا تزال في صدارة دول العالم كأكبر مساهم في قطاع الطاقة المتجددة، باستثمارات بلغت 676 مليون دولار، أي ما يعادل 38% من

"4.8 تريليون دولار استثمارات سنوية مطلوبة لتسريع التحول إلى الطاقة المتجددة عالميًا.

"التوسع في مزارع الرياح أسهم في نمو متوقع بنسبة 8.8% في سوق توربينات الرياح.

"مشروع "دومة الجندل" لطاقة الرياح أكبر المشروعات في المملكة والشرق الأوسط.

الإجمالي العالمي، في حين بلغت قيمة الاستثمارات في دول أخرى، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والمملكة المتحدة نحو 748 مليون دولار في 2023م.

مزارع الرياح

وتتوسع الشركات اليابانية في الاستثمار في مزارع الرياح بالخارج، حيث تمتلك أصولاً لطاقة الرياح البحرية في عدة دول منها، بلجيكا وبريطانيا وتايوان، لكن الحكومة وافقت مؤخرًا على مشروع قانون يسمح بإنشاء مزارع رياح في المنطقة الاقتصادية الخالصة، والتي تزيد مساحتها على عدة أضعاف المياه الإقليمية التابعة لها، وهو ما يدعم طموحات طوكيو بتحقيق الحياد الكربوني بحلول 2050م.

وتشير بيانات المجلس العالمي لطاقة الرياح، إلى أن إنتاج اليابان من الطاقة النظيفة المولدة بلغت 136 ميجاوات عام 2022م، وهي بذلك تمثل جزءًا صغيرًا من حوالي 14 جيجاوات في بريطانيا و31 جيجاوات في الصين، حيث تستهدف طوكيو الحصول على 10 جيجاوات إضافية بحلول عام 2030م، و45 جيجاوات قدرات تشغيلية بحلول عام 2040م، لتصل نسبة مصادر الطاقة المتجددة من إنتاج الكهرباء إلى 36-38% نهاية هذا العقد، مقارنةً مع 20% حاليًا.

وفي السياق نفسه، تعتزم المملكة المتحدة منح حوافز مالية للشركات العاملة في مجال محطات الرياح البحرية بدايةً من العام المقبل، في إطار الجهود المبذولة لدعم القطاع وتعزيز الاستدامة وزيادة الاستثمارات في سلاسل توريد طاقة الرياح البحرية.

ويقول محلل سياسات الاقتصاد والأسواق في الجمعية البريطانية لطاقة الرياح، نيك هيبرد، "إذا تم تنفيذ هذه الحوافز بشكل صحيح، فيمكننا دعم التصنيع الجديد وخلق فرص العمل وتشجيع الابتكار، وبناء مشاريع جديدة بشكل أسرع، وخفض التكاليف وتسريع انتقالنا إلى طاقة نظيفة منخفضة التكلفة وتعزيز أمن الطاقة، فضلاً عن تعزيز سمعتنا كواحدة من أكثر الأماكن جاذبية على مستوى العالم للاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة".

وفي الولايات المتحدة، تم الإعلان عن افتتاح أول مزرعة رياح بحرية تجارية تحمل اسم "ساوث فورك ويند" في ولاية نيويورك، بطاقة 132 ميجاوات، تكفي لإمداد 70 ألف منزل بالكهرباء، وقامت شركتا "أورستد" الدانماركية ونظيرتها "إيفر سورس" الأمريكية، بتطوير المزرعة، وهي الخطوة التي اعتبرها مختصون بداية حقيقية لمستقبل واعد لصناعة مزارع الرياح البحرية، حيث يوجد حاليًا مشروعان آخران قيد الإنشاء، وهما مزرعة رياح "فيني يارد" التابعة لشركة "آفان جريد" بطاقة 806 ميجاوات في ولاية ماساتشوستس، والتي تنتج بالفعل الطاقة من خمسة توربينات، ومزرعة رياح "ريفوليوشن" التابعة لشركة "أروستد"، بقدرة 704 ميجاوات والتي ستوفر الكهرباء لولايتي كونيتيكت ورود آيلاند.

هيمنة الطاقة المتجددة

ويدفع الطلب المتزايد على إنشاء مزارع الرياح سواء البرية أو البحرية في مختلف دول العالم، إلى نمو قياسي في سوق تصنيع وتركيب وصيانة توربينات الرياح وخاصة الصغيرة (عادة ما تكون قدرتها أقل من 100 كيلو وات)، وهي المناسبة للأماكن السكنية والتجارية والزراعية، حيث من المتوقع أن تحقق معدل نمو يصل إلى 8.8% عالميًا بحلول عام 2030م، لتصل إلى 17 مليار دولار، في حين من المتوقع أن تحقق سوق توربينات الرياح العائمة معدل نمو يصل إلى 32.5%، بقيمة تناهز 31 مليار دولار بحلول عام 2027م، حيث تدفع "رياح التغيير" هذه الصناعة نحو مستقبل تحدده هيمنة الطاقة المتجددة.

وتعد منصات طاقة الرياح البحرية العائمة بمثابة نقلة نوعية في البنية التحتية للطاقة المتجددة، حيث يتم استغلال سرعة الرياح في المناطق السحيقة في البحار والمحيطات، والتي كان من الصعب الوصول إليها في الماضي، مما يمهد الطريق لمستقبل أكثر اخضرارًا واستدامة، فضلاً عن تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، فمناطق مثل أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية أصبحت أكثر اعتمادًا على هذا النوع من مزارع الرياح.

خطوات طموحة

ويتزامن هذا التطور المذهل في سوق طاقة الرياح العالمي مع خطوات عربية حثيثة لمزيد من الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة لترسم هذه الطموحات التي تحولت إلى واقع على الأرض، مستقبل أكثر إشراقًا في هذا المجال، إذ تشير تقديرات إلى نمو سوق الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط بمعدل 13.4% سنويًا خلال الفترة (2023م - 2028م).

وفي هذا السياق، أشادت دراسات دولية عدة بالخطوات التي تتخذها المملكة لتنويع سوق الطاقة والاستعداد لمستقبل أقل

نيك هيرد

اعتمادًا على الوقود التقليدي، وأشارت إلى أنه مع تزايد الطلب العالمي على مصادر الطاقة المتجددة والحاجة إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة بشكل أصبح أكثر الحاحًا، تقوم المملكة باستثمارات استراتيجية في مشاريع وتقنيات الطاقة المتجددة، من خلال تطوير المصادر النظيفة، والتي من المتوقع أن تلعب دورًا حاسمًا في تلبية احتياجات الطاقة المتزايدة في البلاد والحد من بصمتها الكربونية

ويعد مشروع "دومة الجندل" لطاقة الرياح، من أكبر المشروعات في المملكة والشرق الأوسط، والذي بدأ تشغيله عام 2022م، بطاقة تصل إلى 400 ميجاوات، تكفي لتشغيل 70 ألف منزل بالكهرباء، والذي يعد خطوة مهمة في سبيل تحقيق مستهدفات رؤية 2030.

وقد وضعت المملكة هدفًا طموحًا لتوليد 50% من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول عام 2030م، إذ تعمل بنشاط على تشجيع الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، فضلاً عن استثمارها في برامج التعليم والتدريب لتزويد المواطنين بالمهارات والخبرات اللازمة للعمل في صناعة الطاقة المتجددة، ويشمل ذلك عقد شراكات مع مؤسسات عالمية وإنشاء مراكز تدريب متخصصة، مثل: مركز تقنيات الطاقة المستدامة بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

ويبدو أن مستقبل سوق الطاقة الخضراء في المملكة واعدًا، وقد اجتذب التزام البلاد بتنويع مصادر الطاقة اهتمامًا كبيرًا من المستثمرين الدوليين وشركات الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى ذلك، ساعدت الجهود الحكومية لخلق بيئة تنظيمية مواتية وتوفير حوافز مالية لمشروعات الطاقة المتجددة على تحفيز النمو في هذا القطاع، فالتقدم الذي تم إحرازه حتى الآن وحرص الحكومة على تحقيق أهدافها في مجال الطاقة المتجددة، يشيران إلى أن المملكة في طريقها لتصبح رائدة على مستوى العالم في مجال الطاقة المتجددة.

وتلعب المملكة دورًا رئيسًا عندما يتعلق الأمر بنمو الطاقة المتجددة والنظيفة في الداخل والخارج، حيث فاز تحالف بقيادة شركة "أكوا باور" بمشروع لإنتاج طاقة الرياح بمنطقتي خليج السويس وجبل الزيت في مصر، بسعة 1.1 جيجاوات، وباستثمارات تصل إلى 1.5 مليار دولار.

وأمام تمتع المملكة بعدد من المزايا، منها الاستثمارات المضطردة في البنية التحتية المتجددة، والطلب القوي في هذا المجال وأهميته الاستراتيجية، حيث تمتلك المملكة حاليًا 13 مشروعًا للطاقة المتجددة قيد التطوير، بقدرات تصل إلى 11.3 جيجاوات، وأيضًا أمام ما وجهته من استثمارات ضخمة في تطوير مراكز الابتكار ذات التقنية العالية التي يمكن أن تكون جذابة للشركات العالمية المهتمة بتطوير التكنولوجيا النظيفة المتقدمة، فإن المملكة تتهيأ لأن تكون مركزًا عالميًا في توليد الكهرباء من الرياح. ■

مصر توقع اتفاقية لطاقة الرياح مع تحالف بقيادة أكوا باور السعودية بقيمة 1.5 مليار دولار

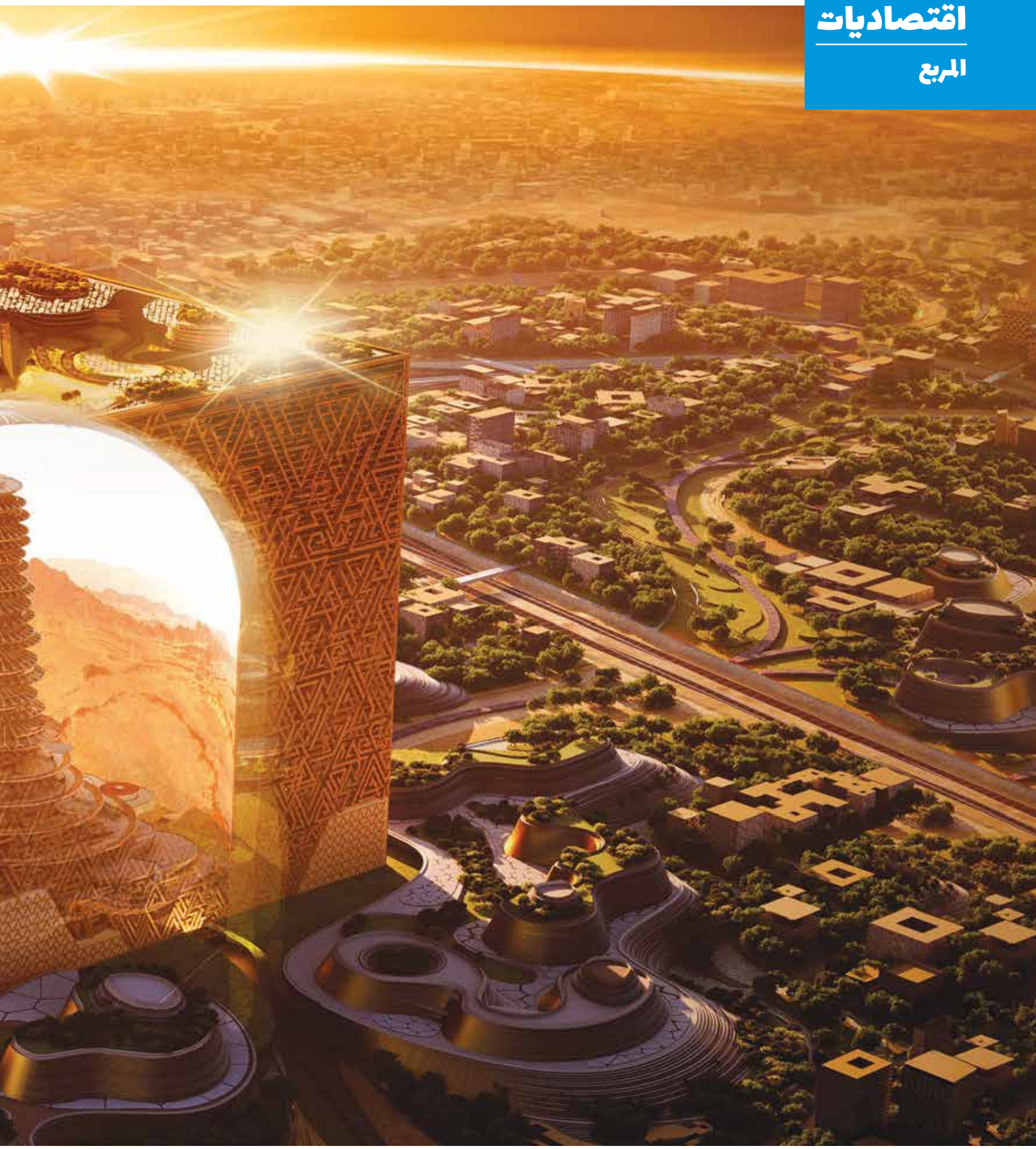

المربع..
بوابة إلى عالم آخر

الاقتصاد: خالد الشايع

بوابة إلى عالم آخر، وواجهة جديدة تُعيد تعريف أُفق العاصمة، تدعم النمو الاقتصادي، وتقدم فرصًا مختلفة ومتنوعة للاستثمار؛ إنه الحي الجديد "المربع" الذي أطلقه صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير "محمد ابن سلمان بن عبدالعزيز"، ويمتد على مساحة 19 كيلومترًا مربعًا، وبرجًا بقواعد حلزونية، ومبنى يضم 2 مليون متر مربع من المساحة الأرضية تنعش المناطق المحيطة، في أكثر من 120 مليون متر مربع، ويوفر أكثر من 334 ألف وظيفة، و100 ألف وحدة سكنية، يعيش فيها قرابة 450 ألف نسمة.

م. علي الزيد

ويُعدُّ "المربع" أعجوبة معمارية يزينها برج المكعّب الذي يعكس الخيال إلى حقيقة مع أحدث التقنيات والتصميمات البصرية، وبحسب القائمين على المشروع الضخم التابع لصندوق الاستثمارات العامة، سيكون المكعّب أكثر من مجرد مبنى، لأنه سيكون بوابة إلى عالم آخر باستخدام التكنولوجيا المستقبلية، تحيط به 11 منطقة ترفيهية رئيسة، تصنع كل منها تجارب متعددة فريدة، المربع الجديد ليس مجرد مساحة للسكن والعمل، بل هو القلب النابض للرياض، يسعى إلى خلق بيئة مؤسسية حيوية تكون مركزًا للتقدم والإبداع وريادة الأعمال، تنسجم مع جمال الطبيعة والثقافة الأصيلة للعاصمة.

مشروح ضخم

مع بداية العام الماضي أزاحت شركة تطوير المربع الجديد، الستار عن المشروع العملاق الذي يستهدف دعم الناتج المحلي غير النفطي للمملكة بما يصل إلى 180 مليار ريال (نحو 48 مليار دولار)، ويأتي إطلاق الشركة تماشيًا مع استراتيجية صندوق الاستثمارات العامة الهادفة لإطلاق إمكانات القطاعات الواعدة، وتمكين القطاع الخاص وزيادة حجم المحتوى المحلي، والإسهام في تطوير المشاريع العقارية ومشاريع البنية التحتية المحلية، وتنويع مصادر الاقتصاد المحلي، كما سيسهم المشروع الذي سيكون أكبر "داون تاون" حديث عالمي.

ويمتد المشروع على مساحة تتجاوز 19 مليون متر مربع على مساحة طابقية تتجاوز 25 مليون متر، ويعتمد المشروع في تصاميمه على تطبيق معايير الاستدامة ورفع مستوى جودة الحياة، وزيادة المساحات الخضراء، وتوفير مسارات المشي، وركوب الدراجات، وتعزيز المفاهيم الصحية والرياضية والأنشطة المجتمعية

ويصف الرئيس السابق للجنة العقارية في غرفة الرياض، المهندس علي الزيد، المشروع بأنه مدينة جديدة مستقلة خدميًا ووظيفًا، وإنها من المشاريع العملاقة والنوعية التي تتوالى بشكل كبير ومنتظم وموزع، ويلفت إلى أن ميزة المربع أنه يمثل مدينة داخل مدينة، جاذبة ومتميزة وتخطيطها رائع، وموقعها متميز في قلب شمال الرياض".

ويضيف إنها ستوفر ضاحية ومدينة متكاملة الخدمات يغني من يسكن بها عن المركز والتنقل لأي منطقة أخرى في العاصمة، قائلاً إنه كلما أصبح لدينا مناطق ذات استقلالية خدمية واقتصادية وفيها فرص وظيفة كافية وخدمات متكاملة، كلما خف الزحام في مركز المدينة، إذ لا يحتاج قاطنوها للانتقال منها إلى منطقة أُخرى للحصول على الخدمات، كونها توفر العمل والترفيه، وبرامج والتعليم والمستشفيات غيرهم مما يحتاجه قاطنيها.

وأكد الزيد أن المشروع سوف ينعكس بالانتعاش على المناطق المحيطة التي سوف تستفيد من الحراك التنموي وتتأثر به إيجابًا، وسيرفع من مستوى التخطيط والبناء في المناطق المحيطة.

منطقة جديدة

يقع المشروع على تقاطعي طريقي الملك سلمان والملك خالد شمال غرب مدينة الرياض، ويقدم تجربة فريدة للعيش والعمل والترفيه في محيط لا يتجاوز 15 دقيقة سيرًا على الأقدام، وهو يضم وسائل تنقل داخلية، فيما يبعد عن المطار مسافة 20 دقيقة تقريبًا بالسيارة.

ويتضمن المشروع 1.8 مليون متر مربع من المرافق المجتمعية، ونحو 620 ألف متر مربع لمرافق الترفيه، ويشمل نحو 80 منطقة للعروض الترفيهية الحية، ويهدف إلى تقديم تجربة فريدة تمزج بين السكن والتجارية والثقافة، إذ تبلغ المساحات المكتبية 1.4 مليون متر مربع، وتقدر المساحات التجارية بـ 980 ألف متر مربع، وهو يتضمن تسع آلاف وحدة ضيافة، أما للمكعب، أيقونة المشروع، فمن المخطط له أن يكون أحد أكبر المعالم عالميًا.

ويبلغ ارتفاع "المكعب" 400 متر وعرض 400 متر وطول 400 متر، وسيقدم من الداخل تجربة استثنائية عبر تقنيات رقمية وافتراضية، ويسهم الشكل الهندسي

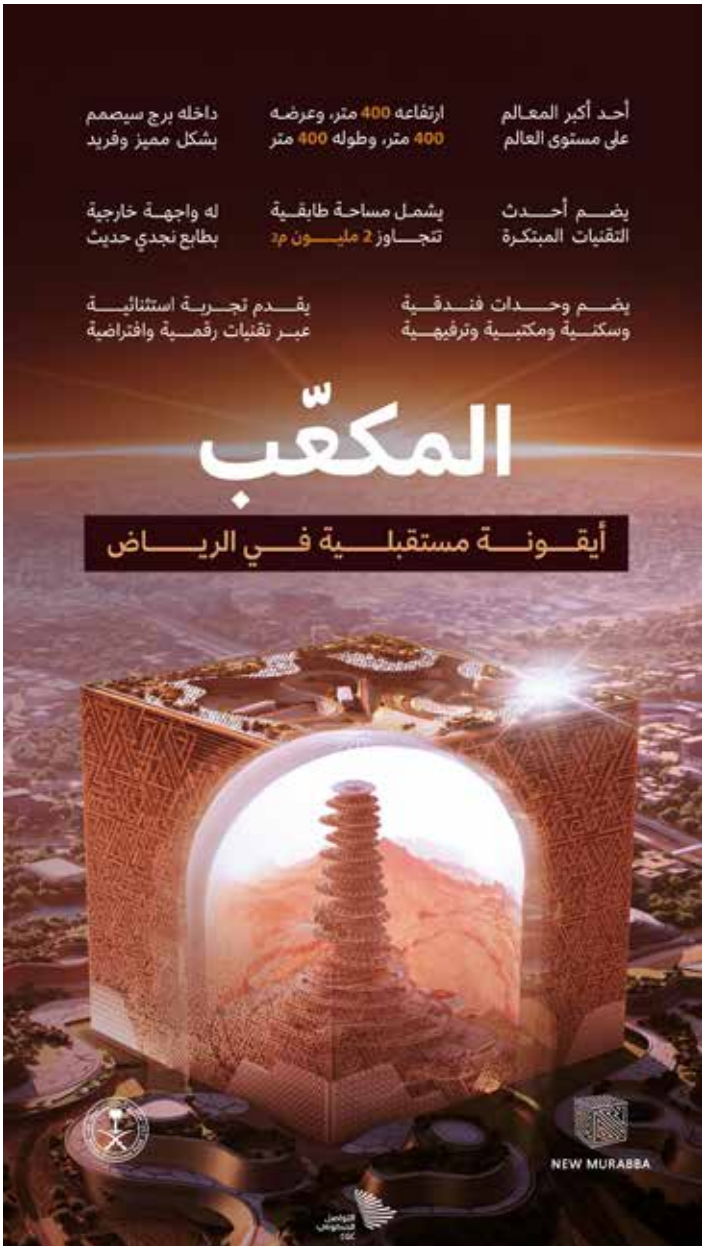

المميز للمكعب في توفير المساحة اللازمة لاستيعاب تفاصيل المشروع والتقنيات الخاصة فيه.

وتستوحي الواجهة الخارجية للمكعب الطابع النجدي الحديث في تصميمها، وعدا ذلك يضم وحدات فندقية وسكنية ومساحات مكتبية للأعمال ومرافق للترفيه، أيضًا يقدم المكعب من الداخل تجربة استثنائية عبر تقنيات رقمية وافتراضية وأحدث تقنيات التصوير الهولوغرافي.

ويضم المكعب من الداخل برجًا سيتم تصميمه بشكل مميز وفريد، وسيكون البرج وجهة للضيافة تحتي على عديد من العلامات التجارية والمعالم الثقافية، عدا ذلك يضم وحدات فندقية وسكنية ومساحات مكتبية للأعمال.

ويؤكد الرئيس التنفيذي لشركة منصات العقارية، خالد المبيض، على أن المشروع سيكون عظيمًا، قائلاً: إنه مهم جدًا على المستوى النوعي، يزيد من معدلات التنمية والاستثمار ونسب التوظيف، كونها منطقة جديدة تُعدُّ أرضًا خامًا، أشبه بالضاحية الجديدة، التي تنعكس أثارها على الجميع، مشيرًا إلى أنها سوف تنعش الحركة العقارية في المنطقة المحيطة، والتي زاد الطلب عليها بنسبة 200% كما انتعشت الأسعار بنسبة 150%، متوقعًا بألا ترتفع أسعار الأراضي والوحدات السكنية كثيرًا عن ذلك، نظرًا للمساحات الكبيرة المحيطة بالمشروع والموقوفة بشكل مؤقت، والتي في حال تم رفع الإيقاف عنها بعد تغيير كود البناء منذ أربع سنوات ستنعكس على العرض بشكل مهول، بمجرد انتهاء الحاجة من الإيقاف سيكون لدينا حراك ضخم، يقابله بأسعار غير مرتفعة بشكل كبير.

ويتابع: "نحن هنا لا نتحدث عن ارتفاع في الأسعار أو حركة البيع، بقدر ما نتحدث عن تنمية أوسع، وحراك اقتصادي ضخم وقوة بشرية ضخمة، فالمشروع ذو حجم عملاق، ونوعي بشكل خاص، فالمشروع أعلن عن 150 ألف وظيفة، ويتوقع أن يتضاعف العدد باحتساب المشاريع غير المباشرة".

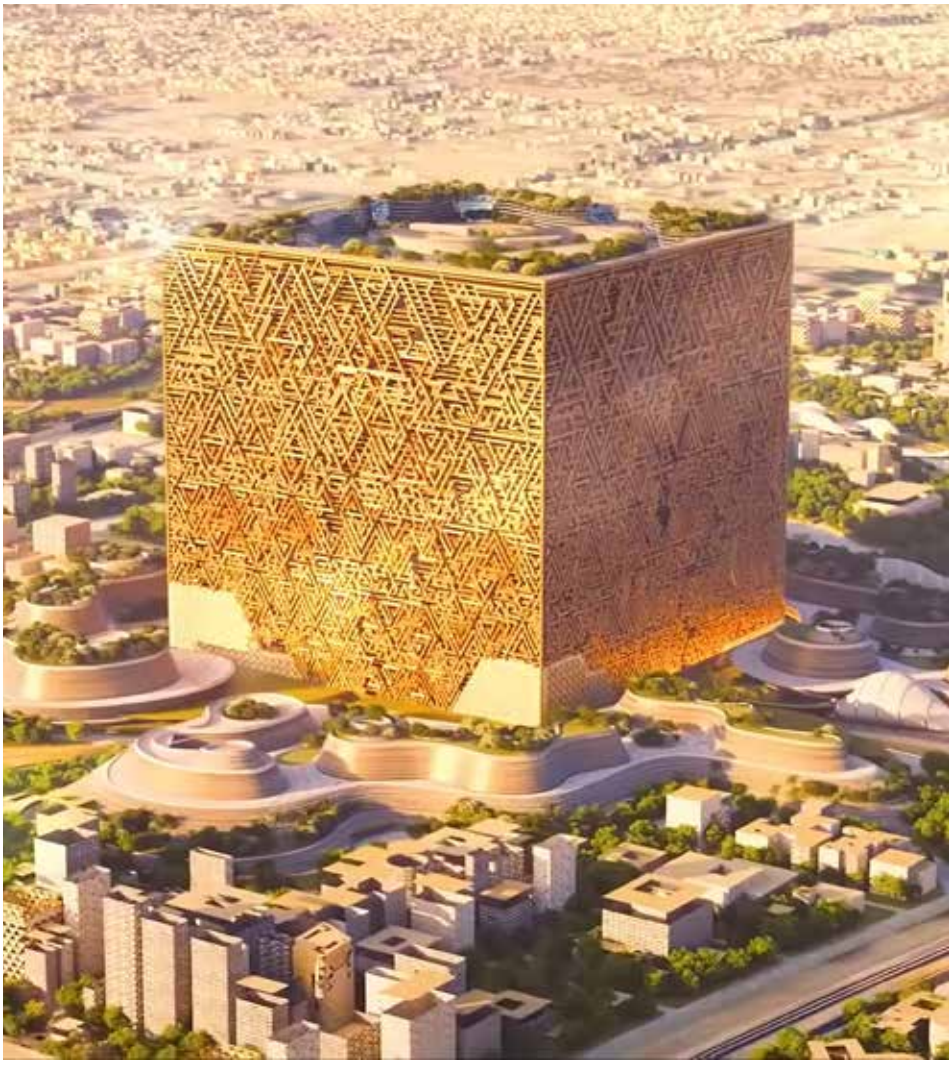

خالد المبيض

د عبدالله باعشن

نهضة اقتصادية

ويتماشى المشروع الذي بدأت شركة تطوير المربع الجديد في خطوتها التنفيذية الأولى له، مع تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030م عبر إطلاق عديد من القطاعات الواعدة، والتي يمتد أثرها الإيجابي على دعم جهود التنوع والتطور الاقتصادي في البلاد ودعم وتمكين القطاع الخاص، إلى جانب تعزيز الفرص الاستثمارية في عديد من القطاعات.

ويؤكد الخبير والمستشار المالي، والرئيس التنفيذي لتيم ون للاستشارات المالية الدكتور عبدالله باعشن، على أن الرياض باتت تتوسع بشكل يفوق التوقعات، معتبرًا أنه نتاج طبيعي للرؤية، التي تهدف إلى جعل الرياض وجهة سياحية عالمية، فهي الأكثر توسعًا تليها جدة والدمام، وهذا التوسع جزء من الرؤية، فهي المدينة الأكثر كثافة سكانية في البلاد"، ويتابع: "أدى توجه صندوق الاستثمارات إلى الاستثمار في الداخل، لحراك الكثير من الشركات المحلية، فعملية الاستثمار في هذه المشاريع العملاقة يحرك كثيرًا من القطاعات بخاصة المدرجة في سوق الأسهم، لافتًا إلى أن استعداد المملكة لاستضافة كأس العالم وكأس آسيا، وأكسبوا 2030م بما تتطلبه هذه المشروعات من بنية تحتية كبيرة، كان إطلاق المربع الجديد الذي يمثل امتدادًا طبيعيًا وعملاً متوقعًا ضمن الاستعدادات للمشروعات آنفة الذكر.

وأشار إلى أن المملكة إضافة إلى مشروع المربع الجديد، تشهد إطلاق سلسلة من المبادرات والمشاريع الضخمة كمشروع نيوم، والقدية، أضافة للبحر الأحمر، والدرعية التاريخية، وروشن، تستهدف تحفيز الاقتصاد، وتعزيز الاستثمارات في القطاعات المختلفة، وإنه بفضل الاستثمارات في المشاريع الكبرى التابعة لصندوق الاستثمارات العامة، حققت أصوله قفزة في 2022م إلى نحو 2.23 تريليون ريال، بزيادة 15% مقارنة بعام 2021م، واللافت أن نحو 68% من هذه الأصول تعود إلى استثمارات محلية شملت تأسيس 25 شركة، وأضافت نحو 181 ألف وظيفة جديدة. ■

"يتوقع الخبراء انتعاش أكثر من 120 مليون متر مربع من الأراضي المحجوزة المجاورة للمشروع."

"يوفر المشروع الذي يتوقع الانتهاء منه في 2030، أكثر 334 ألف فرصة عمل."

عبدالعزيز المقبل
twitter: @AzizSapphire

حرب التضخم توقظ النمور الأسيوية

تصدرت بيانات مؤشرات المستهلك الأمريكية المفاجئات الاقتصادية على الساحة العالمية بواقع استمرار البيانات في عكس صورة معاكسة لما يتمناه صناع القرارات المالية في الخزانة الأمريكية والفيدرالي الأمريكي وهو ما يضغط على أي مقترح لخفض نسب الفوائد، وبالتالي استمرار تكاليف الاقتراض المرتفعة.

لم تطمئن الأسواق بعد بيانات مؤشرات المستهلك، حيث ارتفعت أسعار الذهب إلى مستويات قياسية في إشارة واضحة بأن الأسواق تمر بحالة خوف من فقدان القدرة على إدارة مهمة خفض التضخم.

المشهد لم يتوقف داخل الاقتصاد الأمريكي، بل أصبحت خارج الحدود عندما شهدت الأسواق تراجعًا حادًا في قيمة الين الياباني أمام معظم العملات وتحديدًا أمام الدولار الأمريكي.

العنوان الأبرز للاقتصاد العالمي أصبح واضحًا وهو أن مؤشرات الاقتصاد الكلي أصبحت ضعيفة ومحركات النمو الاقتصادي تمر بتحديات كبرى في إدارة السياسات النقدية وتمكن القطاعات المالية من تحمل العبء المرتبط بالسياسات والتدفقات النقدية في ظل المتاح من السيولة في الأسواق.

الشرح الأقرب لما يمر به الاقتصاد الأمريكي حاليًا، هو حالة ما يسمى اقتصاديًا بـ"التأثير الكانتلوني"، وهو حالة خاصة مرتبطة بضخ أموال جديدة في الاقتصاد وتأثير ذلك على حالة الاقتصاد.

فالتأثير الكانتلوني يحصل عند دخول الأموال الجديدة إلى الاقتصاد عند وقت محدد كما حصل خلال الجائحة ويستغرق الأمر وقتًا طويلاً لاختراق الاقتصاد ككل.

بالتالي يتغير الاقتصاد من فترة إلى أُخرى بعد ضخ الأموال الجديدة حتى يجد منطقة استقرار اقتصادي، ويمكن أن يؤدي ضخ الأموال إلى إحداث تغييرات متذبذبة في العوامل الاقتصادية لفترة طويلة جدًا من الزمن قبل أن تتقارب مرة أخرى إلى الحالة المستقرة الأولية.

التأثير الكانتلوني يجد أيضًا أن حقن الأموال يفيد المستفيدين الأوائل من الأموال الجديدة ومن هم في واجهة النظام المالي هنا نعني البنوك والشركات الكبرى الحاصلة على تمويلات مباشرة من النظام المالي، ولكنه يضر المتلقين اللاحقين، وهنا نعني المستهلك النهائي والمدخرين للأموال.

الظروف المحيطة بالنمو الاقتصادي العالمي يراهن بشكل كبير على الاقتصادات الأسيوية وتحديدًا الصين والهند، إلا أن انهيار الين الياباني يدق أجراس الإنذار تجاه استمراريه المنطقة الأسيوية ويعيد إلى الذاكرة أزمة النمور الأسيوية التي صاحبها تهاوي قيمة الين الياباني ونفاذ كميات الدولار الأمريكي في الدول الأسيوية مع ارتفاع عالمي في أسعار السلع وتحديدًا أسعار النفط، بينما توجد وفرة من الدولارات في النظام المالي الغربي. فالتحوط الذي يدفع تجاه شراء الذهب لن ينعش التعافي الأسيوي، بل قد يدفع بتزايد وتيرة التراجع في قيم عدد من العملات الأسيوية. ■

أسواق

الأسهم

أسواق المال 2024م .. التفاؤل الحذر!

الاقتصاد - هيئة التحرير

برغم ما شهده العالم من تحديات اقتصادية عام 2023م، التي أثرت على مختلف الاقتصادات، فإنه كان أفضل من العام الذي سبقه، إذ كان عام 2022م عامًا صعبًا، خاصةً بالنسبة لبورصات وأسواق المال العالمية، ويمكن القول إن عام 2023م كان أفضل عام للأسهم العالمية لما قبل الجائحة.

فقد أنهت معظم أسواق الأسهم العالمية تداولات العام الماضي بتسجيل مكاسب كبيرة، بعد أن تجاوز المستثمرون الصعوبات الناجمة عن ارتفاع معدلات التضخم، وتشديد السياسات النقدية للبنوك المركزية، وتقلبات أسواق النفط واحتمالية الركود.

انتعاش الأسواق

وقد انتعشت أسواق الأسهم خلال العام الماضي، وشهدت أسواق المال في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان والهند، ارتفاعات قوية، بتسجيل مؤشر "مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال" ارتفاعًا بلغ 21% على مدار السنة، بعد خسائر في حدود الـ 20% عام 2022م، وبشكلٍ عام ارتفعت المؤشرات الرئيسة الثلاثة في الولايات المتحدة إلى ذروة 2021م، وجاءت المؤشرات الأمريكية في مركز الصدارة، بتسجيلها أعلى مكاسب على مستوى الأسهم العالمية عام 2023م في ظل معنويات متفائلة تجاه قدرة الاقتصاد على تجاوز سياسات التشديد النقدي واحتمالات الركود، وفي ظل ارتفاع أسهم التكنولوجيا بدرجات متسارعة، وفي حين سجلت بورصات فرانكفورت وباريس ارتفاعًا، فإن بورصة ميلانو سجلت أعلى مستوياتها منذ 2008م وسجلت بورصة مدريد أعلى مستوياتها منذ 2018م، أما في آسيا، فقد وصلت طوكيو إلى أعلى مستوياتها منذ 30 عامًا.

وكان انخفاض التضخم هو أحد أسباب انتعاش الأسهم، وكذلك التوقعات الإيجابية بخفض البنوك المركزية على مستوى العالم لأسعار الفائدة قريبًا، فضلاً عن العوائد الكبيرة المتوقعة لإمكانية تحقيق الذكاء الاصطناعي عوائد كبيرة للشركات.

خسائر في الصين

وعلى خلاف العديد من الأسواق العالمية، التي حققت نتائج إيجابية عام 2023م فقد عانت أسواق الأسهم بالصين، واستمرت هجرة المستثمرين، وخسر مؤشر مورجان ستانلي للصين أكثر من 10% للسنة الثالثة على التوالي.

> **أسواق الأسهم بدأت دورة اقتصادية جديدة قد تستمر 10 سنوات بفضل نمو الإنتاجية ودعم الذكاء الاصطناعي.**

وعلى الرغم من أن الصين تخلت عن سياسة الإغلاق التي انتهجتها في إطار السعي لاحتواء تداعيات جائحة كورونا، إلا أن اقتصاد الصين لم يسجل الانتعاش المأمول من قبل المستثمرين، وأدى تباطؤ الطلب إلى كبح أسعار المستهلكين، وهو ما هدد الاقتصاد الصيني بالانكماش، وجعل الشركات الأجنبية أكثر حذرًا.

ويرجع ما أصاب أسواق الأسهم الصينية، إلى عديد من الأسباب، كهشاشة سوق العقارات، وعدم قيام الحكومة الصينية بالتدخل بخطة لإنعاش السوق، وضعف الإنفاق الاستهلاكي، إذ شهدت الصين أكبر أزمة كبيرة في القطاع العقاري، نتج عنها خسائر ضخمة في القيمة السوقية للشركات الكبرى بالقطاع، وعلى رأسها، كانتري جاردن وإيفرجراند، بعد أن تجاوز المعروض معدلات الطلب، وزادت الأمور صعوبة، مع تراجع قدرة المشترين على السداد، الأمر الذي أثار المخاوف من حدوث ركود اقتصادي واسع، ودخول قطاع العقارات الصيني في فقاعة عقارية على غرار ماحدث في اليابان في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، وهي الأزمة، التي تلقي بتأثيراتها، ليس فقط على المجالات الاقتصادية، ولكن أيضًا على الاستقرار الاجتماعي بالبلاد.

بورصات الشرق الأوسط

وبرغم البيئة العالمية الصعبة للاكتتابات العامة الأولية في عام 2023م، فقد برزت منطقة الشرق الأوسط كمركز حيوي لإدراجات البورصات فيه، ففيما اتجه سوق الاكتتابات العامة العالمية نحو أسوأ أداء سنوي منذ 2009م؛ إذ ارتفعت الأسهم في الشرق الأوسط ارتفاعًا متوسطًا بنحو 40% بعد الاكتتابات العامة.

ففي عام 2023م، أدت الاكتتابات الناجحة إلى رفع مستوى السيولة في أسواق دول الخليج، وخاصةً أسواق الرياض وأبو ظبي ودبي، إذ جمعت عمليات الإدراج في أسواق المنطقة خلال العام نحو 10.5 مليار دولار، وعلى الرغم من أن ذلك كان أقل من نصف ما تحقق عام 2022م، فإن ما حققته المنطقة كانت ثالث أفضل أداء سنوي منذ عام 2007م، واستحوذت منطقة الخليج على مايقرب من 45% من إجمالي حجم الطروحات العامة الأولية في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا لعام 2023م مقارنة بـ 51% في 2022م.

وتحديدًا شهدت المملكة عديدًا من التطورات خلال 2023م على رأسها الطروحات الجديدة، بدخول 7 شركات للسوق الرئيسة، بقيمة بلغت حوالي 11 مليار ريال، كما قامت 27 شركة مدرجة وصناديق برفع رأس أموالهم بقيمة تجاوزت الـ 54 مليار ريال، علاوة على ذلك شهدت السوق مجموعة من الإجراءات التنظيمية الجديدة، وتوقعت "بلومبيرج" في تقرير لها أن يستمر هذا النشاط بمنطقة الشرق الأوسط العام الجاري، بعد أن أصبحت تلك المنطقة الغنية بالنفط نقطة محورية لنشاط الاكتتابات العامة الأولية.

وفي السياق نفسه، يقول المسؤول البارز ببنك أوف أمريكا والمتخصص في أسواق المال بالشرق الأوسط وأفريقيا، "كريستيان كابان"، إن ثمَّة توقعات قوية لأداء الاكتتابات العامة الأولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2024م، وأنها ستشهد دخول مزيد من الشركات الخاصة إلى الأسواق.

كما يتوقع عديد من المحللين أن يكون عام 2024م إيجابيًا لبورصات الخليج وللمنطقة، إذ من الملاحظ أن أحد أسباب هذا النشاط في منطقة الشرق الأوسط هو توجهات الحكومات إلى تنويع اقتصاداتها وعدم الاعتماد على النفط، وبيع حصصها في الشركات المملوكة للدولة، كما يرتبط ذلك ببعض الأحداث الجيوسياسية واستبعاد روسيا من مؤشر MSCI للأسواق الناشئة وتباطؤ النمو الاقتصادي في الصين، وزيادة توجه المستثمرين إلى منطقة الخليج العربي تحديدًا، كما أن الترجيحات بعودة زيادة الطلب الصيني لها آثارها الإيجابية.

وثمَّة أيضًا عديد من المؤشرات الدولية المطمئنة للأسواق، ويشمل ذلك، اتجاهات تخفيف السياسات النقدية، والتوقعات بقيام الفيدرالي الأمريكي بتخفيض أسعار الفائدة، فضلاً عن التوقعات المرتبطة بأسعار النفط، وانتقاء الاكتتابات واستمرار الطروحات الأولية والعامة، وهو ما يسهم في إنعاش الأسواق وجذب السيولة.

وفي تعليقه على العوامل المؤثرة على أداء أسواق الخليج في العام 2023م يرى الخبير المالي والاقتصادي، وضاح الطه، أن هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، التي ألقت بتأثيراها على أسواق الخليج، مثل معدلات النمو الاقتصادي، والعوامل المرتبطة بأسعار الفائدة، ونتائج الشركات المدرجة، والعوامل القطاعية المختلفة المرتبطة بكل قطاع على حدة، أما العوامل الخارجية فتمثلت في حركة الأسواق العالمية، وفي مقدمتها الأسواق الأمريكية، وأسعار النفط، وأسعار الفائدة، فضلاً عن العوامل الجيوسياسية.

مؤشرات التكنولوجيا

ومن الملاحظ فيما يتعلق بمؤشرات سوق الأوراق المالية، أن الشركات الأفضل أداءً في عام 2023 هي المؤشرات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، إذ ارتفعت قيمة شركة إنفيديا الأمريكية، التي تركز جهودها على تطوير الذكاء الاصطناعي، إلى أكثر من 3 أضعاف في سوق الأسهم لتصل إلى 1.2

تريليون دولار، لتصبح سادس أكبر شركة على مستوى العالم، ولتكون في مركز متميز وسط عمالقة التقنية والشركات العظمى ذات رؤوس الأموال الضخمة، مثل: جوجل وأمازون وفيسبوك وأبل ومايكروسوفت، فضلاً عن شركة تيسلا.

ويؤكد عديد من المؤسسات الاقتصادية أن السوق العالمي سيشهد تحولاً، بفضل الالتزام المتزايد بالممارسات المستدامة والاستفادة من الفرص الناشئة، والتقدم التقني، بعد أن سيطر الذكاء الاصطناعي على الخطط الإستراتيجية لكبريات شركات التقنية، وهو ما اعتبره "جيمس ديميرت" رئيس قسم الاستثمار في شركة "ماين ستريت ريسيرتش" لأبحاث السوق، دليلاً على بداية دورة جديدة وحقيقية مدعومة بالذكاء الاصطناعي، ودورة اقتصادية يمكن أن تستمر لعقد بفضل نمو الإنتاجية والرياح الداعمة للذكاء الاصطناعي.

وقبل التطرق للتوقعات المستقبلية لأسواق المال والأسهم، من المهم إلقاء الضوء على أبرز العوامل المؤثرة، إذ تتأثر أسواق المال بعديد من العوامل الداخلية والخارجية، الاقتصادية والجيوسياسية، ومن أبرز هذه العوامل، التغيرات في السياسات الاقتصادية والنقدية، وسياسات أسعار الفائدة من جانب البنوك المركزية الرئيسة، وعلى رأسها الفيدرالي الأمريكي، وكذلك التطورات الاقتصادية، المرتبطة بتلك السياسات، مثل النمو الاقتصادي والبطالة ومعدلات التضخم والتدابير الاقتصادية الحكومية، مثل الضرائب والإنفاق الحكومي، فضلاً عن تأثيرات أسعار النفط.

ومن العوامل المهمة أيضًا، التغيرات البيئية والطبيعية: ويشمل ذلك الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية، فضلاً عن التطورات التكنولوجية والابتكارات الجديدة في أداء الشركات، خاصةً تلك التي تعمل في الصناعات الرائدة والتكنولوجية.

كما تبرز العوامل الجيوسياسية، وعلى رأسها الحروب والصراعات، إذ تؤدي التداعيات السلبية إلى تخارج بعض الاستثمارات نتيجة العامل النفسي بالنسبة للمستثمرين، خاصةً الأجانب.

توقعات وتحديات

وعلى الرغم من المخاوف المستمرة بشأن التضخم وأسعار الفائدة ومستويات الديون المرتفعة وعدم الاستقرار في واشنطن بسبب قرب الانتخابات، فإن المستثمرين متفائلون باستمرار الاتجاهات الإيجابية للأسواق العالمية، إذ تشير "ناسداك" إلى أن انخفاض أسعار الفائدة وتحقيق النمو في الأرباح قد يخلقان أرضية إيجابية للأسهم في عام 2024م، كما أن الأسواق قد تشهد ارتفاعًا جديدًا هذا العام في ظل رهان المستثمرين على اتخاذ مجلس الاحتياطي الفيدرالي سياسات التيسير الكمي، وهو ما يعزز الاتجاه الصعودي لسوق الأسهم.

ووفقًا لبعض التوقعات، فإن أسهم الأسواق الناشئة، رغم أنها تتسم بأداء

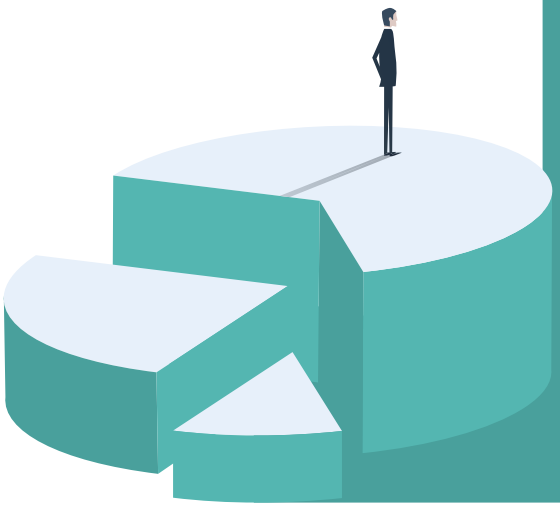

محطات محورية

- **عام 1929م، انهيار وول ستريت:** بسبب فقاعة المضاربة في الأسهم، واستمر ذلك لمدة أربع سنوات.
- **عام 1987م، الاثنين الأسود:** خسر السوق في يوم واحد 22.6%، وهو أكبر انخفاض مسجل في يوم تداول واحد.
- **عام 2000م، فقاعة دوت كوم:** بعد ارتفاع أسعار أسهم التكنولوجيا بصورة كبيرة ابتداءً من عام 1995م، انفجرت فقاعة المضاربة عام 2000م.
- **عام 2008م، الركود الكبير أو الأزمة المالية العالمية:** إذ دخل النظام المالي والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى في الولايات المتحدة تحديدًا في عدد من المشكلات بسبب الديون المعدومة داخل سوق الإسكان، وتضخم الأمر بسبب تجارة المشتقات المالية.
- **عام 2020م، جائحة كورونا:** حيث شهدت الأسواق العالمية المختلفة وخصوصاً الأسهم والنفط انخفاضات تاريخية.
- **عام 2022م، الأزمة الروسية الأوكرانية:** إذ أدت مشكلات التضخم المرتفع في عام 2022م إلى انعكاس اتجاه الأسواق هبوطًا.

"انخفاض أسعار الفائدة واستمرار مرونة الاقتصاد والتطورات التكنولوجية المتصاعدة، كلها عوامل تعزز نمو الأسهم في 2024م."

"بلومبيرج: منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط أصبحت نقطة محورية لنشاط الاكتتابات العامة الأولية."

ضعيف إلا أنها قد تتخذ اتجاهات تصاعدية في عام 2024م خاصةً إذا ظهرت مؤشرات لتعافي الاقتصاد الصيني، فعلى الرغم من أن سوق الأسهم الصيني عانى عام 2023م، إلا أنه وفقًا، لصندوق النقد الدولي، فإن معدل النمو في الصين سيسير بمعدلات نمو معقولة.

وفي هذا الإطار، يقول الزميل البارز في معهد أميركان إنتربرايز، ديريك سكيسورس: "إن الناتج المحلي الإجمالي للصين، من المرجح أن يتجاوز 4.5% عام 2024م، وأن التحدي، الذي يواجه الاقتصاد الصيني، هو أن هذا النمو سيبدأ في الانخفاض"، إذ تشير التقديرات، إلى أنه سينخفض تدريجيًا من حوالي 5% عام 2023م، إلى 3.5% في عام 2028م، ومع أن هناك عديدًا من التوقعات الإيجابية والمتفائلة، فإن هناك بعض التحديات والصعوبات، التي تواجه الاقتصاد العالمي، وأسواق المال والأسهم، وهو ما يتطلب ضرورة اتباع استراتيجيات حذرة للمستثمرين في مواجهة ذلك.

وترى شركة "ستاندرد آند بورز ماركت إنتلجنس" المتخصصة في أبحاث السوق، والتي أصدرت مؤخرًا تقريرًا بعنوان "توقعات السوق الأوروبية لعام 2024م"، أن المشهد مليء بالتحديات مع عدم اليقين الاقتصادي، ووفقًا للتقرير، فإن نظرة أسواق رأس المال لعام 2024م، ستكون "ضبابية"، مع تزايد مضطرد في حالات الإفلاس، وتباطؤ حاد في نمو الائتمان عبر معظم قطاعات البنوك، ومع أن "تشديد الظروف الائتمانية المستمر سيساعد في خفض التضخم في 2024م، إلا أن ذلك سيتم بوتيرة متواضعة"، ومع أنه سيكون هناك تطور ملحوظ في إدارة الذكاء الاصطناعي، فإن هناك مخاوف في الاستدامة، والتحولات في ديناميكيات سلسلة التوريد وسياسات الطاقة.

وفي المنطقة العربية، ورغم التوقعات الإيجابية باستمرار الأداء النشط، قد يكون عاملاً إيجابياً لمؤشرات الأسهم الخليجية إلا أن حدوث أي خسائر في أسعار النفط والأسواق الأمريكية نتيجة أية أحداث طارئة، قد يؤدي إلى هبوط الأسواق الخليجية، التي تعتمد في أغلب مؤشراتها على أسهم البتروكيماويات، أما البورصات العربية الأخرى، وعلى رأسها البورصة المصرية، فسيكون التأثير الأكبر على أدائها مرتبطًا بمبيعات الأجانب المتوقعة.

كذلك، فإن هناك تحديات تتعلق بالتوترات الجيوسياسية، إذ شهد مؤشر "إم إس سي آي" لدول مجلس التعاون الخليجي تراجعًا بنسبة 3.2% مع اندلاع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في أكتوبر 2023م.

وعلى الرغم من أن هذا المؤشر عاود الارتفاع مرة أخرى، إلا أن استمرار الأوضاع في الأراضي الفلسطينية واحتمالية تصاعد الأحداث قد يؤدي إلى آثار سلبية وإحجام المستثمرين عن المنطقة.

وبشكلٍ عام، فإنه إذ كانت هناك بعض العقبات والصعوبات، مثل توقعات النمو غير الواضحة وتزايد عدم اليقين الجيوسياسي، إلا أن التعافي الاقتصادي وانحسار الرياح المعاكسة للتقدم الاقتصادي، وانخفاض أسعار الفائدة، واستمرار مرونة الاقتصاد والتطورات التكنولوجية المتصاعدة، كلها عوامل تعزز نمو الأسهم في 2024م. ■

أسواق
السلع

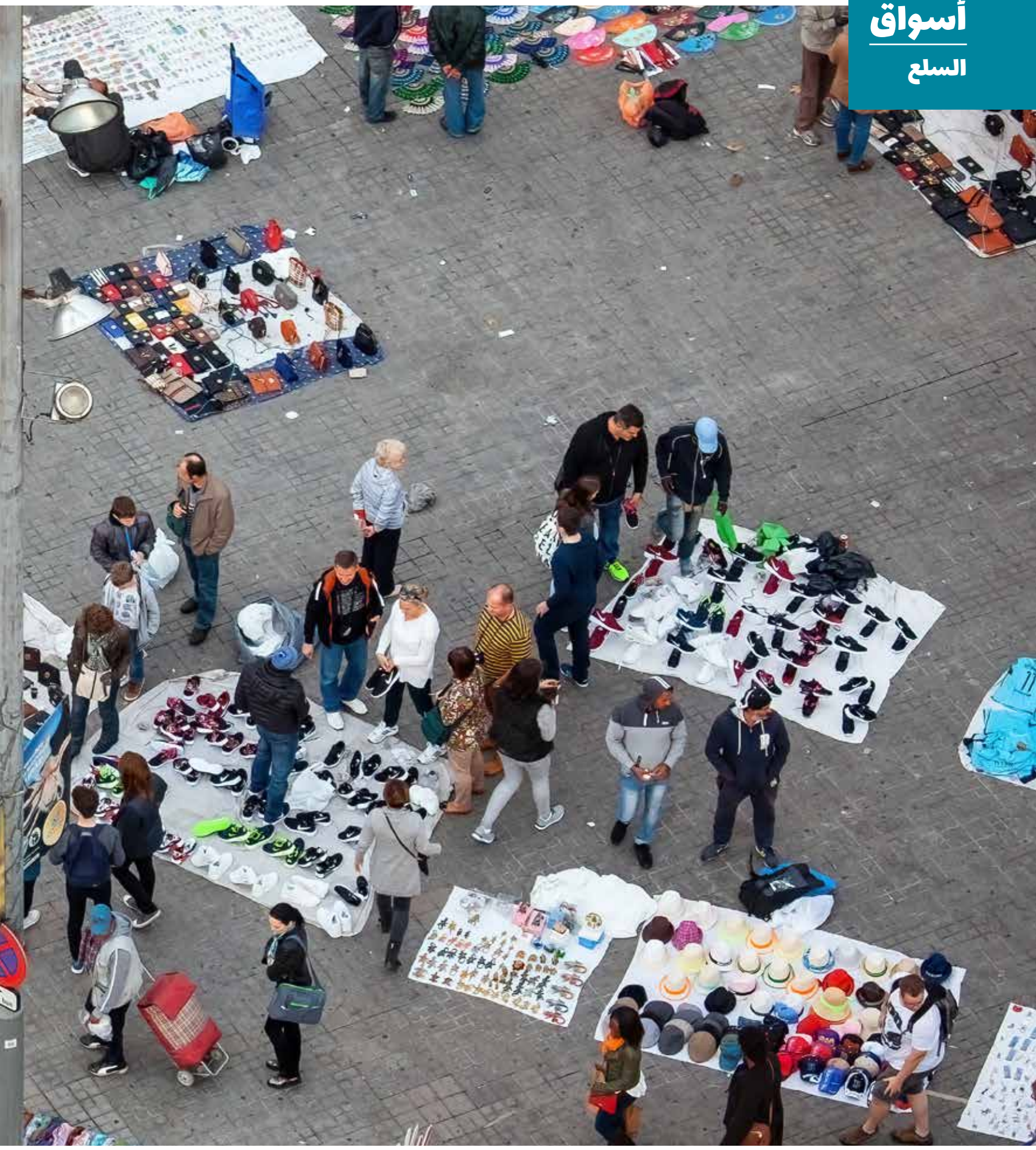

السلع المُقلَّدة.. هاجسٌ يتنامى!

الاقتصاد - هيئة التحرير

أصبحت المنتجات والسلع المُقلدة قضية مثيرة للقلق في السوق العالمية، لاسيما مع تزايد المشكلات المرتبطة بالتزييف بشكل مخيف، فمع الانكماش الاقتصادي الذي تعاني منه معظم الدول، فضلاً عن نمو الأسواق والتجارة عبر الإنترنت والمبيعات المباشرة للمستهلكين، باتت تدابير مكافحة التزييف غير كافية، حيث أصبحت التجارة في هذه السلع تشهد نموًا يومًا بعد يوم، بشكلٍ يدق ناقوس الخطر، نظرًا لما تمثله من خسائر للمستهلكين والمستثمرين على حد سواء، بل والأكثر من ذلك المخاطر المتعلقة بتمويل العمليات المشبوهة حول العالم، وتعريض حياة المستخدمين لها للمخاطر التي قد تصل إلى حد الوفاة.

"المنتجات المزيفة تهدد قطاع التوظيف الأوروبي و200 ألف شخص مهددون بالبطالة سنويًا.

"استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي يقلل فرص تسلل المنتجات المزيفة إلى الأسواق.

خسائر فادحة

وثمة تقديرات تشير إلى أن حصة السلع المُقلدة بلغت 5.5% من التجارة العالمية العام الماضي، مقارنةً مع 3.3% عام 2019م، وهو ما يعكس الزيادة المضطردة في هذه التجارة التي أصبحت أكثر رواجًا من أي وقت مضى في شتى دول العالم.

وكشفت دراسة أجراها مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية عن الخسائر الاقتصادية التي وصفتها بـ"العميقة" للمنتجات المُقلدة على قطاعات تجارية بعينها، حيث عانت ثلاثة قطاعات من خسائر كبيرة، وهي الملابس (بما في ذلك الأحذية)، ومستحضرات التجميل والألعاب، مشيرةً إلى أن الأخيرة تعرضت لخسائر في المبيعات بنسبة 8.7%، وهي نسبة أعلى من الملابس (5.2%)، أو مستحضرات التجميل (4.8%)، لافتةً إلى أن التكلفة الحقيقية لهذه السلع، لا تقتصر فقط على إيرادات المبيعات المفقودة، بل على الخسائر التي تتكبدها الشركات المصنعة والتي تقدر بأكثر من مليارى يورو سنويًا.

ليس هذا فحسب، بل باتت السلع والمنتجات المُقلدة تشكِّل خطرًا كبيرًا على قطاع التوظيف، حيث أدت إلى انخفاض عدد الأشخاص الذين يحتفظون بوظائفهم بنحو 200 ألف شخص، وجاء فقدان الوظائف الأكبر في قطاع الملابس بنحو 160 ألف وظيفة سنويًا، وأوضحت الدراسة أن نسبة كبيرة من سوق مستحضرات التجميل المُقلدة تتركز بشكل كبير في فرنسا، في حين تهيمن إيطاليا على قطاع الملابس.

وأكدت الدراسة أن تزييف السلع لا يؤثر بالسلب على جيوب المستهلكين والمصنعين فحسب، لكنه دخل في قطاعات اقتصادية حيوية، مثل الأدوية، مما يشكل خطرًا على الصحة العامة، علاوةً على ذلك، فإن الأرباح المتدفقة من المنتجات المُزيفة "تغذي الجريمة المنظمة، وتقوض الثقة في سيادة القانون، وتؤثر سلبًا على البيئة".

أجهزة إلكترونية مُزيفة

وفي الولايات المتحدة، ربما الأمر تعدى مسألة الأضرار الاقتصادية، إلى سقوط ضحايا وحدوث إصابات بسبب شراء الأجهزة والمنتجات المُزيفة، فعلى سبيل المثال، تسببت الإلكترونيات المُزيفة، في وفاة أكثر من 70 شخصًا، و350 ألف إصابة خطيرة سنويًا، وفقًا لتقرير المجلس الوطني لمنع الجريمة، الذي يسلط الضوء على العواقب الوخيمة لما يطلق عليه "السلع الاحتيالية".

وأضاف تقرير المجلس الوطني بقوله: "إنها صناعة مزدهرة، وتُعدُّ أكبر تجارة غير مشروعة في العالم، حيث يتم بيع منتجات مُقلدة بقيمة 2 تريليون دولار للمستهلكين سنويًا"، وفي السياق نفسه، حذرت هيئة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية من أن التسوق عبر الإنترنت قد حول تجارة المنتجات المُقلدة إلى أرض خصبة للمجرمين الذين يروجون لهذه المنتجات التي من المحتمل أن تكون خطيرة.

وأوضح التقرير أنه بعد حريق في منزل بمقاطعة كوينز بنيويورك، أبريل 2023م، ونتج عنه مقتل شقيقين اكتشفت إدارة الإطفاء في الولاية وجود سكوتر كهربائي متفحم وشاحن في المنزل يحمل ملصق شهادة سلامة مزيفة، ويشتبه المحققون في أن الحريق قد اندلع بواسطة شاحن آخر ربما كان يحمل النوع نفسه من الملصقات المُزيفة، وقال مدير ميناء مطار جون كينيدي، سالفاتوري إنجراسيا، (إن لدينا مئات التقارير عن حرق المنازل بسبب هذا النوع من الأجهزة الإلكترونية المُزيفة).

كما كشفت دراسة حديثة النقاب عن أن 7 من كل 10 أشخاص قالوا إنهم تعرضوا للخداع لشراء منتجات مقلدة عبر الإنترنت مرة واحدة على الأقل خلال العام الماضي

وغالبًا ما تحتوي مستحضرات التجميل المُزيفة على مواد ضارة، بينما قد تؤدي الأجهزة الإلكترونية المُقلدة إلى خطر الإصابة بالحرائق والصدمات الكهربائية، وتشمل قطع غيار المركبات المُزيفة الأكثر شيوعًا في جميع أنحاء العالم، والتي تشمل الإطارات ووسادات الفرامل والوسائد الهوائية، والتي يؤدي استخدامها إلى حوادث خطيرة.

وتؤدي السلع المُقلدة إلى مزيد من التلوث على كوكب الأرض، سواء في مرحلة إنتاجها أو توزيعها والتخلص منها، ولا تقدم أيًا من أشكال الحماية ضد التأثير البيئي التي توفرها الشركات التي تصنع منتجات مشروعة، وعلاوةً على ذلك، فإن التزييف له روابط وثيقة بالجريمة المنظمة، وفقًا للجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، إذ تعد السلع المُقلدة ثاني أكبر مصدر للدخل الإجرامي في جميع أنحاء العالم بعد المخدرات.

الذكاء الاصطناعي

ولمواجهة هذه المخاطر ولمنع تسلل هذه السلع إلى الأسواق، تعتمد بعض الدول تقنيات متطورة، بما في ذلك أجهزة الأشعة السينية التي تستخدم الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لاستهداف الطرود الصغيرة التي تأتي من الخارج، إذ تسمح التكنولوجيا الجديدة بجمع وتحليل ميزات المنتجات الأصلية، واستخدام تلك البيانات لمعالجة واستهداف المنتجات المُزيفة بسرعة وحجم أكبر بكثير مما يمكن أن يفعله الأشخاص بمفردهم.

وفي السياق نفسه، يستخدم "أمازون"، موقع التجارة الإلكترونية الأشهر في العالم، الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي للتصدي للبائعين الذين يحاولون بيع المنتجات المُقلدة على منصته، فقبل ثلاث سنوات، قام بإنشاء وحدة داخلية لمكافحة جرائم التزييف، تقوم بمسح أكثر من 8 مليارات قائمة من البائعين يوميًا.

خبير دولي: جمارك المملكة تُعدُّ واحدة من أكثر السلطات نشاطًا في مكافحة المنتجات المُقلدة عالميًا.

د. عبدالله أحمد المغلوث

الشرق الأوسط

ويعرف الشرق الأوسط بأنه مركز رئيس لإعادة شحن المنتجات المُقلدة بكميات كبيرة في حاويات ويتم إرسالها إلى بلدان أخرى في أفريقيا والاتحاد الأوروبي، كما تنتشر هذه السلع في الأسواق المحلية، نظرًا لرخص سعرها، وإقبال المستهلكين عليها رغم معرفتهم بأنها غير أصلية.

وبالرغم من عدم توافر إحصاءات رسمية دقيقة عن سوق السلع المغشوشة، إلا أن بعض التقديرات تشير إلى أنها تصل إلى 50 مليار دولار في الدول العربية سنويًا، وتستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على نسبة 14% منها، حيث تسعى الدول بشتى الوسائل مكافحة الغش التجاري وتزييف السلع، سواء عن طريق اللوائح والقوانين الرادعة، أو حملات نشر الوعي بين المواطنين بمخاطرها الهائلة.

جمارك المملكة

وحول جهود المملكة في مكافحة السلع المقلدة، ذكر الخبير والناشط الدولي في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، ستيوارت آدمز، أن الجمارك السعودية أتلفت أكثر من مليوني سلعة مقلدة عام 2020م، شملت الأحذية والملابس وإكسسوارات الهواتف المحمولة والأدوات الصحية وفلاتر السيارات والمواد الغذائية، وجميعها كانت تعرض علامات تجارية مشهورة من كبرى الشركات العالمية.

وأضاف آدمز، أن المملكة تعد اقتصادًا رئيسًا في مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط، وتشهد طفرة تنموية في تطوير مرافق الموانئ والبنية التحتية لتصبح واحدة من الدول الرئيسة للتجارة ونقل البضائع في المنطقة، وتتصدى بكل قوة للسلع المُزيفة، مشيرًا إلى أنه فيما يتعلق بإنفاذ القوانين الجمركية، تشهد جمارك المملكة تقدمًا هائلاً وتُعدُّ واحدة من أكثر السلطات نشاطًا في مكافحة المنتجات المُقلدة في البلاد، لاسيما وأنها من أكبر الأسواق للعلامات التجارية في العالم.

من جانبه، يرى عضو الجمعية السعودية للاقتصاد، الدكتور عبدالله أحمد المغلوث، أن السلع المُقلدة تؤثر بالسلب على خطط واستراتيجيات الصناعة المحلية، وبالتالي تُضيق فرص العمل أمام المواطنين، فضلاً عن إضرارها بالاقتصاد والاستثمار المحلي والقدرة على جذب رؤوس الأموال العالمية، مشددًا على أن الجمارك تقوم بدور فعال في رصد ومنع التقليد، إذ تشير إحصائية إلى منع دخول 87 مليون وحدة مقلدة في عام واحد، وفي آخر إحصائية، تم تقليص البضائع المُقلدة الواردة للسوق السعودية بنسبة 45% خلال السنوات الثلاث الماضية، موضحًا أن وزارة التجارة والاستثمار وقّعت اتفاقية مع اليابان لمكافحة هذه السلع، ومثلها مع الصين، فضلاً عن حملات التفتيش التي تضبط عشرات الآلاف من المنتجات المخالفة في السوق، مشددًا على أن مكافحة هذه السلع تتطلب تعاون أكثر من المستهلكين، ونشر الوعي بخطورتها الحقيقية عليهم وعلى الاقتصاد بشكل عام. ■

محمد اليامي
twitter: @mohamdalyami

البحث عن استثمارك المستقبلي؟

"صاحب القرش صياد"، مقولة أو مثل في الثقافة الشعبية، وهي مقولة صحيحة إلى حد كبير أثبتتها تجارب الشعوب، وخبرات التجار، فكم من مرة جاءت الفرصة للأفراد في بضاعة أو عقار أو سيارة لكنهم لم يكونوا يمتلكون المال الكافي، ولا الوقت للاقتراض إن كانوا مؤهلين له، وكم من مصنع أو مجمع عقاري أو حصة في شركة ضاعت على رجل أعمال لأن السيولة لم تكن كافية، وحد الائتمان لا يسمح بتدبيرها.

من لديه المال اليوم من أصحاب الأعمال عن ماذا سيبحث؟ لو سألته عن فرصته أو صفقته القادمة فكيف سيجيب؟

الباحثون عن الأمان وتقليل المخاطر وبالطبع الأرباح المعقولة سيتجهون غالبًا إلى مناطق الأمان الاستثماري بالنسبة لهم، أي إلى المناطق التي لديهم خبرة فيها، هم غالبًا سيوسعون مصانعهم بإضافة منتجات جديدة، أو يزيدون أصولهم العقارية، أو حصصهم في الشركات المساهمة.

الباحثون عما هو أكبر وربما أخطر من ذلك لا يذهبون إلى هذه الاتجاهات رغم أنها جيدة ومعقولة، أنهم يذهبون إلى عوالم جديدة، يبحثون في أروقة "الهاكاثون"، أي هاكاثون تقيمه أي جهة لعلهم "يصطادون" مبدعًا مبتكرًا بفكرة مجنونة يمدونه بالمال لكي تظهر على السطح، أو يزورون الأجنحة الصغيرة في معارض التقنية مثل "ليب" وغيرها يتحينون فرصة هنا أو هناك لتبني الاستثمار في تقنية جديدة واحتكارها ومن ثم بيعها أو تصديرها أو إخراجها للعالم.

هناك قناعة تتزايد بأن تحويل المعرفة العلمية إلى منتج هو أساس قوة وهيمنة بعض الدول والتكتلات، أو الشركات العملاقة العابرة للقارات، ومؤخرًا يمكن عبور القارات بضغطة زر دون الحاجة إلى البواخر وجيوش محامي "الامتياز التجاري"، نعم فتحويل المعرفة إلى منتج هو سيد الموقف الاقتصادي والاستثماري اليوم.

اليوم بعض الأفكار والتطبيقات والحلول العلمية للمعضلات الإنسانية أو المعيشية عبرت القارات وصاحبها في بيته أو مكتبه، وفي الاتجاه المقابل عبرت الملايين وربما المليارات من الدولارات إلى حسابه المصرفي وحسابات شركائه أو فريق عمله من المبدعين أو أصحاب المعرفة.

تحويل المعرفة إلى منتج لا يتم إلا بالبحث العلمي، أي أن المستثمر الحصيف اليوم، أو فلنسمه مستثمر المستقبل هو من يبحث عن العقول لأن التجربة أثبتت أن البحث العلمي هو الطريق الأفضل لتنمية البلاد ورفاه المجتمع وهو قاعدة مهمة تنطلق منها كل مشاريع التنمية بكافة قطاعاتها المختلفة لتحقيق النتيجة المرجوة، النتائج التي تتم اليوم عبر شركات خلاقة ومستثمرون يتميزون بالجرأة، وبعد النظر الذي يأخذهم للإبحار في العقول المبتكرة.

في المملكة اليوم ثمَّة تركيز واضح على البحث والتطوير والابتكار، تركيز جاء في كثير من مقررات الرؤية وبرامج التحول، وهناك قرارات بجعلها أهداف استراتيجية تضع نصب عينيها أولويات ثابتة هي صحة الإنسان، واستدامة البيئة، والطاقة المتجددة، واقتصاديات المستقبل، وربما يمكن اعتبار ذلك خارطة طريق لاختيار أين يكون استثمار أصحاب المال والأعمال، يكون في المعرفة والابتكار والبحث عن العقول النيرة التي يمكن أن تحقق إنجازات في تنفيذ هذه الأولويات.

يقود هذا التفكير أو هذا الطرح إلى حقيقة أساسية هي أن بناء العنصر البشري عبر بناء وتبني العقليات العلمية المعملية يظل هو الداعم الأساسي لأي شركة أو صاحب عمل يروم المستقبل ويريد أن يكون له دور في تحقيق التحول في ثقافة العمل والإنتاج، التحول المرتكز على قراءة وفهم التكامل بين البحث العلمي والمعرفة وربما "الأفكار المجنونة" ، وبين استدامة التنمية والفرص الاستثمارية الكامنة في المستقبل. ■

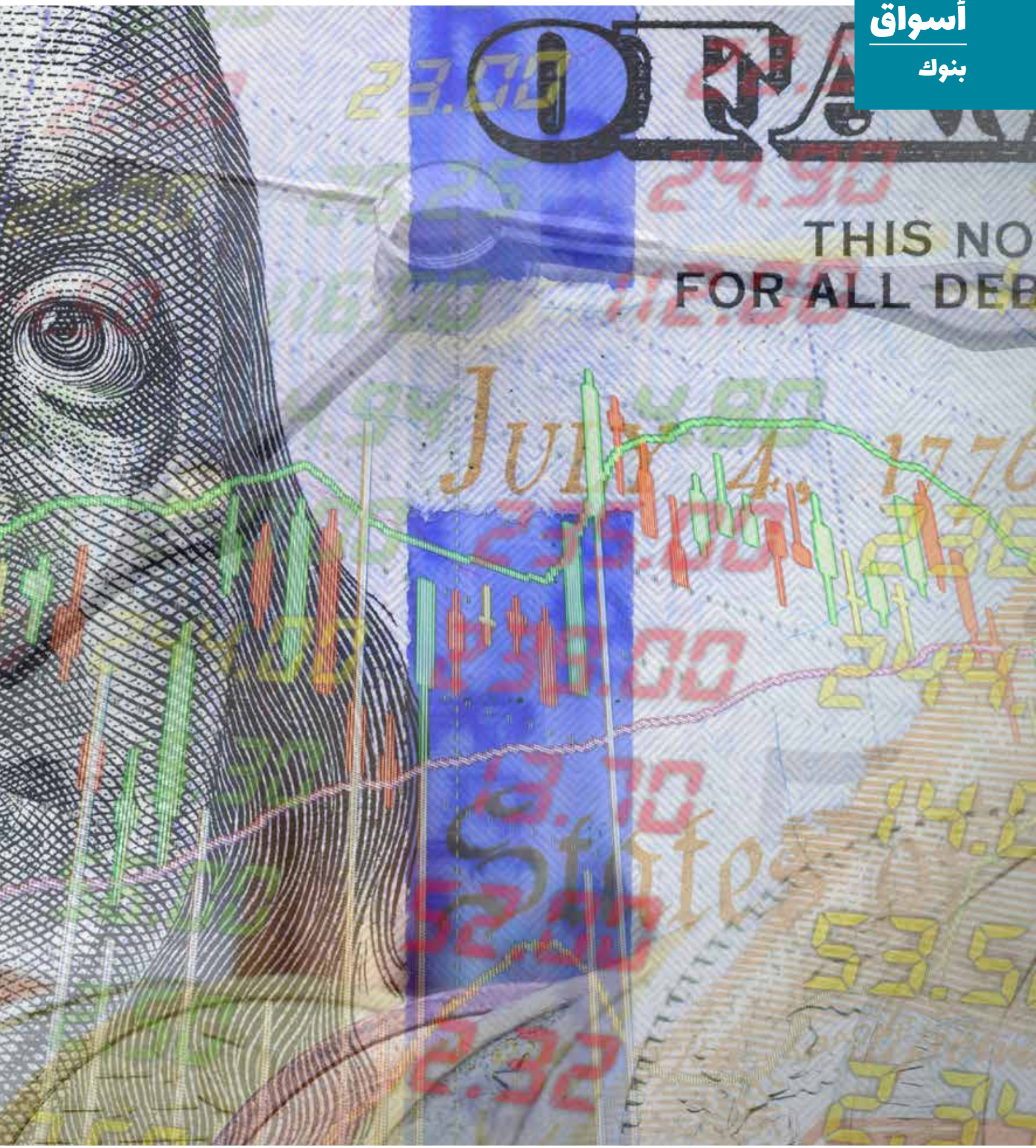
THIS NO
FOR ALL DEB

الفائدة..
كل العيون تترقب!

الاقتصاد - خالد الشايع

للمرة الخامسة على التوالي يُبقي الفيدرالي الأمريكي الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير، لتظل عند مستوى يتراوح بين (5.25 و5.5%)، ما أثار التكهنات بمدى قرب قرار البدء بتخفيض معدلات الفائدة التي تسارعت بشكل كبير خلال العامين الماضيين، لتصل للمستوى الأعلى منذ 23 عامًا.

فبعد سلسلة من الارتفاعات بهدف الحد من التضخم قرر الاحتياطي الفيدرالي في سبتمبر عام 2023م الإبقاء على المعدلات دون تغيير، بعد زيادتها 11 مرة منذ مارس 2022م وعلى نهجه سار البنك المركزي السعودي وكثير من البنوك المركزية في المنطقة.

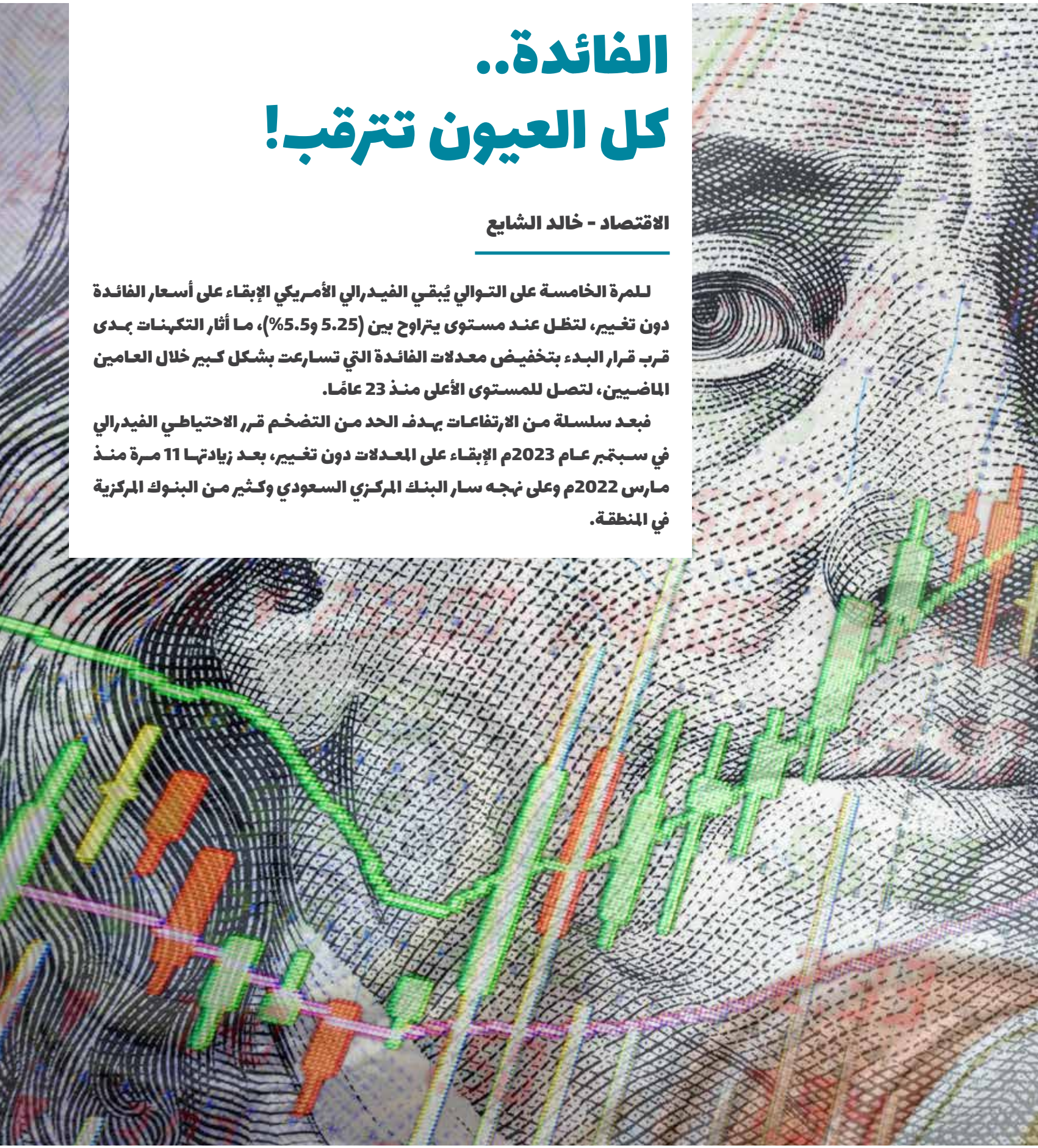

وبسبب ربط الريال بالدولار الأمريكي، بات البنك المركزي ملزمًا بمسايره الفيدرالي الأمريكي في معدلات الفائدة لتجنب الدخول في صراع عملات، ومع قرب انتهاء أزمة الارتفاع، ستنعكس قرارات الخفض المرتقبة في النصف الثاني من العام 2024م على اقتصاد المملكة بشكل إيجابي.

ويكتسب سعر الفائدة الطبيعي أهمية لكل من السياسة النقدية وسياسة المالية العامة نظرًا لدوره كمستوى مرجعي يقُاس على أساسه موقف السياسة النقدية وكعنصر أساسي في تحديد مدى استدامة القدرة على تحمل الدين العام.

وبحسب تقرير لصندوق النقد الدولي "آفاق الاقتصاد العالمي"، فإن الآفاق محفوفة مجددًا بعدم اليقين، والسيناريو الأساسي لا يُرجح عودة التضخم إلى مستواه المستهدف قبل عام 2025م في معظم الحالات، وذلك وسط اضطراب القطاع المالي وارتفاع التضخم والآثار المستمرة من الغزو الروسي لأوكرانيا وجائحة كوفيد التي امتدت لثلاث سنوات.

سعر الفائدة المحايد

ويشير الموقف الحالي لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى أن سعر الفائدة المحايد على الأموال الفيدرالية يبلغ 2.5%، ما يؤشر بوجود مجال لخفض سعر الفائدة بمقدار 300 نقطة أساسية لتحقيق سعر فائدة "محايد"، بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يرتفع سعر الفائدة "الحقيقي"، المعدل حسب التضخم، مع اعتدال التضخم.

ويتوقع محللو بنك ING أن يختار بنك الاحتياطي الفيدرالي تأجيل خطوته الأولى حتى مايو 2024م، بالاعتماد على مؤشرات التضخم الأساسية المنخفضة باستمرار لتوفير الثقة لخفض سعر الفائدة إلى 4% بحلول نهاية العام، على عكس التوقعات المتفق عليها البالغة 4.5%، وإلى 3% بحلول منتصف عام 2025م، وهذا من شأنه أن يجعل الأسعار قريبة من المنطقة المحايدة، مما يترك مجالاً لمزيد من التخفيضات الكبيرة إذا واجه الاقتصاد مزيدًا من التحديات ويستلزمه التحول إلى المنطقة "التحفيزية".

ويقول الخبير المالي، على الجعفري، إن البحث عن القوى المحركة التاريخية لأسعار الفائدة الطبيعية من الأسئلة المهمة في سياق تحليل الانخفاضات المتزامنة السابقة في أسعار الفائدة الحقيقية، ويضيف: "لا تزال حالة عدم اليقين تخيم على الأسواق، حتى مع نبرة جيروم باول المتفائلة حول إمكانية تخفيض أسعار الفائدة، إلا أن أعضاء الفيدرالي لايزالون منقسمون حول عدد تخفيضات الفائدة في عام 2024م بين مرة إلى ثلاث مرات، كما أن بعض أعضاء الفيدرالي ينظرون إلى أن تخفيض الفائدة

علي الجعفري

فيصل الشماس

"تأخير قرار تخفيض الفائدة غير منطقي وغير واقعي، ويضر بالاقتصاد العالمي.

"الفيدرالي الأمريكي غير مستعجل على الخفض، كما كان عليه قبل ثلاثة أشهر.

"لا يزال أغلبية صناع السياسات في بنك الاحتياطي الفيدرالي يتوقعون ثلاثة تخفيضات في أسعار الفائدة هذا العام.

قد يكون مبكرًا وسيكون له ضرر وآلم كبير على الاقتصاد".

يشدد الجعفري على أن من أحد أسباب الاعتقاد بأن تحول بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى سياسة أكثر تشددًا قد يؤدي إلى الركود هو أنه تسبب بالفعل في انفجار فقاعات سوق الائتمان والأصول التي أنشأها العام الماضي، تراجعت أسعار الأسهم بنسبة 25% تقريبًا منذ بداية العام، وانخفضت أسعار السندات بنحو 11%، وانهيار سوق العملات المشفرة، بحيث فقدت بيتكوين ربع قيمتها خلال أيام وخسرت عملة إيثريوم حوالي ثلث قيمتها.

توقعات بالتصحيح

وكان بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، قد أبقى في منتصف مارس 2024م على سعر الفائدة الرئيسي ثابتًا، للاجتماع الخامس على التوالي، حيث ينتظر البنك المركزي مزيدًا من البيانات لتحديد موعد خفض أسعار الفائدة، بعد أن رفع أسعار الفائدة بقوة خلال العامين الماضيين في محاولة لمحاربة أعلى معدل تضخم منذ عقود.

ويتوقع تقرير لوول ستريت على أن التخفيض الأول لسعر الفائدة سيأتي هذا الصيف، في الوقت الذي يواجه فيه مسؤولو بنك الاحتياطي الفيدرالي مهمة صعبة تتمثل في الموازنة بين خطر التخفيض في وقت مبكر للغاية وخطر التخفيض في وقت متأخر للغاية - وكلاهما له عواقب، ويؤكد الخبير المالي والرئيس التنفيذي لشركة ريادة المالية، فيصل الشماس علي أن توقيت الخفض بالغ الأهمية، ويقول: "إما أن يؤدي إلى التراجع عن التقدم الذي شهده بنك الاحتياطي الفيدرالي، إذا خفض المسؤولون في وقت مبكر جدًا، أو قد يفشل في منع الاقتصاد من التدهور الحاد، إذا خفض المسؤولون سعر الفائدة في وقت متأخر جدًا"، ويقول إنه بسبب ربط الريال بالدولار فإن معدل الفائدة في البنك المركزي مرتبط هو الآخر بمعدلات الفائدة الأمريكية، ولكن يبدو أن الأمريكي غير مستعجل حاليًا، وما تُشير إليه تقارير توقعات الخفض حاليًا أقل مما كانت عليه قبل ثلاث أشهر.

وأشار الشماس إلى أنه بعد أن سجل مؤشر أسعار المستهلك الأمريكي في مارس الماضي نموًا بواقع 3.5% على أساس سنوي، حيث جاء أعلى من التوقعات عند 3.4% مما يجعل الفيدرالي الأمريكي يتروى قليلاً قبل البداء بعملية تخفيض أسعار الفائدة والتي كان متوقع أن تكون خلال شهر يونيو القادم، ويشدد على أن حركة التنمية و الاتساع في الإنفاق لا تأتي إلا بانخفاض معدلات الفائدة فمعدلاتها المرتفعة حاليًا ترفع تكلفة الاستثمار وتكلفة النقود، وهذا أصاب الأسواق بشح في السيولة، ولن نبدأ نلمس الحركة

الاقتصادية النشطة وتنامي تدفق السيولة واتساع الإنفاق إلا مع بداية الخفض الفعلي والذي يتوقع أن نشهده خلال النصف الثاني من العام الحالي أو الربع الأول من العام القادم كحد أقصى.

وتتفق توقعات الشماس، مع تصريحات أطلقها رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، جيروم باول، في أواخر مارس الماضي، كشف فيها أن البنك ليس في عجلة من أمره للبدء في خفض أسعار الفائدة، ونقلت وكالة "بلومبرغ" عن باول قوله: "لسنا بحاجة إلى أن نكون في عجلة من أمرنا لإجراء الخفض"، مضيفًا أن "بيانات التضخم الجديدة الصادرة في وقت سابق تتماشى إلى حد كبير مع توقعاتنا".

مؤشرات بالخفض

في العام الماضي، شعر بنك الاحتياطي الفيدرالي بالذعر من التضخم المرتفع الذي ساعد على تأجيجه بأفعاله، وهو الآن يضغط بقوة على مكابح السياسة النقدية بالطريقة نفسها التي أبقى بها قدمه على دواسة البنزين لفترة طويلة جدًا في العام الماضي

غير أنه وعلى الرغم من بعض التقارير السلبية، لا يزال أغلبية صناع السياسات في بنك الاحتياطي الفيدرالي يتوقعون ثلاث تخفيضات في أسعار الفائدة هذا العام، لكنهم يتوقعون الآن خفضًا أقل في عامي (2025م و2026م)، وأن تكون أسعار الفائدة على المدى الطويل أعلى قليلاً مما توقعوه في ديسمبر الماضي، ولكن في المقابل يتوقعون أيضًا أن يكون النمو الاقتصادي أعلى بكثير هذا العام مما توقعه المسؤولون.

وسيكون سوق السندات، أكبر المستفيدين في حال عدم تخفيض الفائدة ما قد يعطي الأسواق إمكانية إيجاد اتساع في انقلاب منحنى العوائد بين عامين وعشرة أعوام، إضافة لذلك ستتحسن سوق الرهون العقارية، وبطاقات الائتمان، والسيارات، وفي المقابل قد ينخفض الطلب على أصول المخاطرة كالعملات

الرقمية والأسهم ما قد يواجهان بعض التصحيحات السعرية.

انعكاسات إيجابية

وقد أشار مجلس الاحتياطي الفيدرالي مع بداية العام الجاري إلى إمكانية خفض أسعار الفائدة، بعد وصول معدل التضخم إلى مستويات قريبة من النسب المستهدفة، نزولاً من أعلى مستويات سجلها لأكثر من 40 عامًا عند 9.1% في يونيو 2022م.

ولكن الخوف من عودة "الرياح التضخمية" عكرت صفو هذه المداولات في ظل ارتفاع تكلفة المعيشة والبنزين وارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين إلى 3.2% على أساس سنوي في فبراير 2024م، بعكس توقعات بأن يظل دون تغيير عن مستواه في يناير عند 3.1%.

والسؤال الأهم الآن، هل تعكس هذه المكاسب القياسية الثقة بأداء الاقتصادات أو مجرد شراء للوقت؟، يجيب الجعفري ويقول: "هذه المكاسب تعكس فرضيتين مهمتين، الأولى: أن تخفيض الفائدة سيحصل في النصف الثاني من العام الجاري في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والخليج العربي، وهذا بدوره سيكون لصالح الاقتصاد بشكل عام وخاصة أسواق الأسهم، أما الثانية: فتتجلى في أن الاقتصاد الأمريكي لايزال يظهر أداءً ممتازًا ومرونة فاجأت الجميع، وهذا يبرر بعض الارتفاعات وليس جميعها وخاصةً الارتفاعات القياسية غير المبررة في قطاع التكنولوجيا، ويشدد على أن تأخير قرار تخفيض الفائدة غير منطقي وغير واقعي لأن التضخم فعلاً تراجع ووصل إلى 3% في الولايات المتحدة، متراجعًا من مستويات قياسية في منتصف عام 2022م، ما يعني أن بعضًا من تصريحات الفيدرالي الأمريكي بشأن التضخم المؤقت كان صحيحًا إلى حد ما، ولكنه في الوقت نفسه لن يغامر بإرسال الاقتصاد البلاد إلى الركود في حال الإبقاء على أسعار فائدة مرتفعة، إذ لا يحتاج الاقتصاد الأمريكي لفائدة مرتفعة أعلى من 5% في وقت يستمر فيه الدين الأمريكي بالارتفاع لمستويات قياسية جديدة (34 تريليون دولار وخدمة هذا الدين من فوائد تتجاوز تريليون دولار سنويًا، وهو ما يعني مزيدًا من الصعوبات مستقبلاً). ■

لماذا تهرب الصين من الدولار وتذهب إلى الذهب؟

تحليل جو الهوا

الصين القوة الاقتصادية رقم (2) عالميًا، وتلقّب بـ "مصنع العالم" ورغم التباطؤ الذي حصل في السنوات الأخيرة، لا تزال تشكّل الرقم الصعب بالنسبة لنمو الطلب العالمي.

ومنذ أن بدأت رحلتها الاقتصادية في عام 2000م بطريقة أذهلت المراقبين، مع توسع اقتصادها على مدار كل هذه الفترة واستطاعت فيها أن تتفوق على اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة مثل اليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا، واحتلالها في النهاية المركز ثاني كأكبر اقتصاد في العالم، لا بل أيضًا كل التقديرات تقول بأنها بعد سنوات قليلة ستزيح أيضًا الولايات المتحدة عن المركز الأول.

نستعرض هنا التطورات المتسارعة التي تحدث مع الصين بالنسبة لحيازتها لسندات الخزانة الأمريكية، وأيضًا بداية ابتعادها عن الدولار وعمليات الشراء الكثيفة التي تحصل على الذهب لتنويع احتياطاتها.

لطالما كانت الصين على رأس الدول التي تمتلك سندات الخزانة الأمريكية وكانت قيمة ما تحوز عليه لا تقل دائمًا عن 1 تريليون دولار، وكان هناك تنافس شديد مع اليابان على المركز الأول، ووصلت ما تملكه الدولتان إلى حوالي 2.5 تريليون دولار، إلا أن تطورات كبيرة حصلت في السنوات الأخيرة منذ فترة جائحة كورونا، شهدنا فيها موجات بيع متواصلة على هذه السندات من قبل الصين وصلت إلى حوالي 400 مليار دولار أي حوالي 40%.

وكانت الصين في وقت من الأوقات تملك 1.3 تريليون دولار من هذه السندات وهذا كان أكثر مستوى سجلته في تاريخها ومع عمليات البيع المتواصلة وصل الرقم إلى 782 مليار دولار، وكان أقل مستوى في 15 عامًا، بالإضافة إلى أن حصتها لم تعد تتجاوز أكثر من 3% من المجموع العام، وهو الأقل في الـ 22 عامًا بعدما كان وصل إلى 14% في عام 2011م.

معروف عن السندات هو نوع من الاستثمار القائم على الديون مقابل معدل فائدة، وبما أن الولايات المتحدة تتبوأ مركزًا اقتصاديًا كبيرًا في العالم، ومع التصنيف

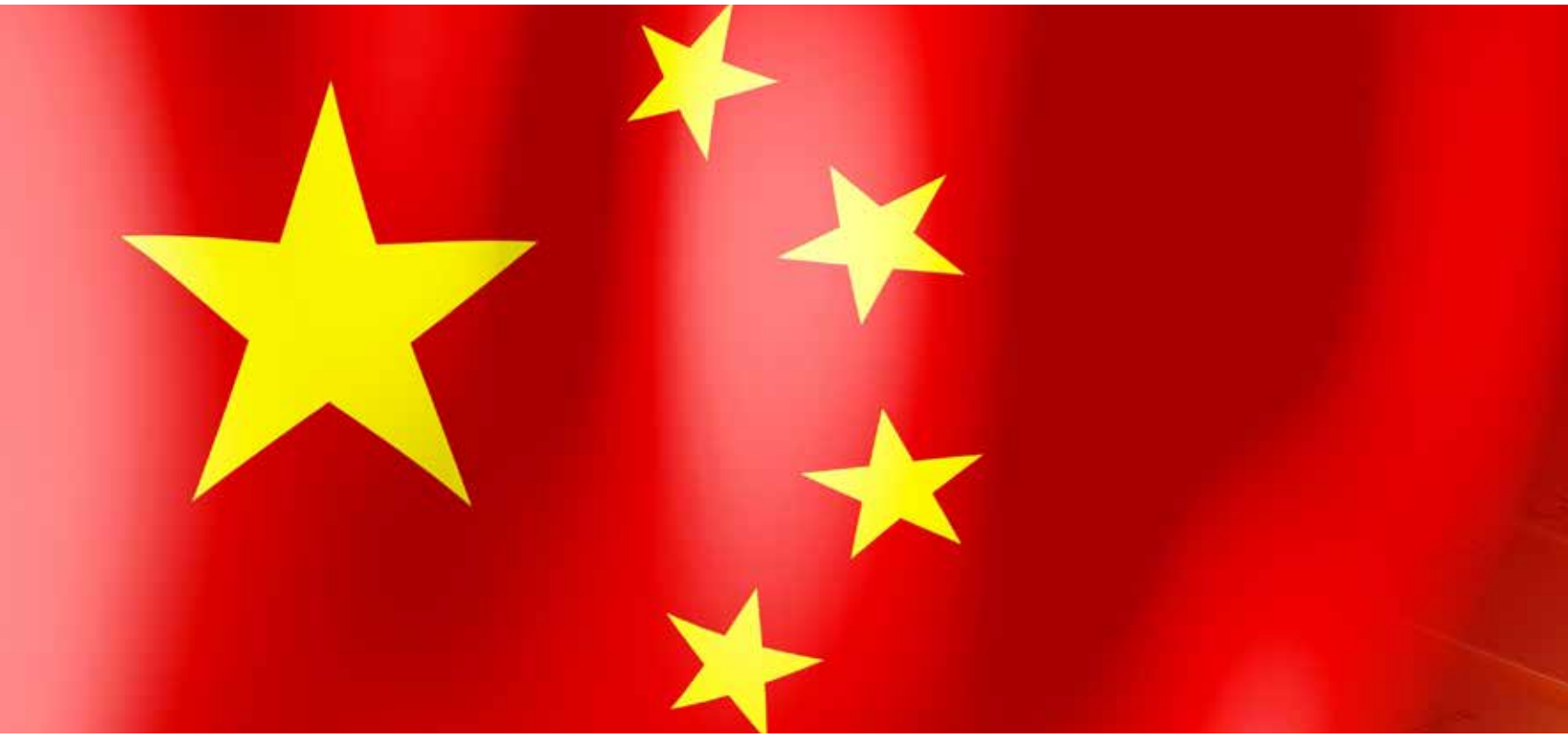

المعتمد من قبل كبرى شركات التصنيف الائتماني لذلك تُعدُّ هذه السندات من أكثر أدوات الاستثمار أمانًا في العالم، ويبقى السؤال المهم هنا، لماذا قامت الصين بتقليص مئات المليارات من هذه السندات من محفظتها؟

ومع نشوء الحرب التجارية بين البلدين، ومرحلة كورونا، والتباين الكبير في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخروج عشرات المليارات من الدولارات من السوق والاقتصاد الصيني من قبل المستثمرين الأمريكيين اتخذت الصين بعض الخطوات، واتجهت أيضًا أكثر وأكثر إلى الاستثمار في القطاع الخاص وتقليص استثماراتها في القطاعات الحكومية للدول.

الجدير بالذكر هنا أن الصين كانت على الجبهة المقابلة تزيد من احتياطاتها من الذهب، ففي عام 2023م مثلاً اشترت 225 طنًا متريًا، وهو ما يمثل ربع مشتريات البنوك المركزية في العالم، الذي كان أكثر بقليل من 1000 طن متري حسب مجلس الذهب العالمي، ووصلت حيازات الصين من الذهب إلى 2257 طنًا ورغم هذه الزيادات، إلا أنها لا تشكّل سوى 4% فقط من إجمالي احتياطاتها، وبالتالي لديها مجال واسع في المستقبل لمزيد من عمليات الشراء ويبدو أنها لن تتوقف عن ذلك، إذ إن المعطيات تُشير إلى استمرارها على هذا النهج.

ولم يقتصر شراء الذهب في الصين على الحكومة فقط، بل ارتفعت شهية الأفراد الصينيين أيضًا فتم شراء أكثر من 600 طن من المجوهرات في عام 2023م بارتفاع 10% عن العام السابق، هذه الشهية الكبيرة لدى المواطنين كانت بسبب عامل التحوط من المشكلة الكبرى التي تواجه الصين حاليًا، وهي أزمة القطاع العقاري هناك، وتعثر كبرى شركات التطوير مع حجم الديون الكبيرة عليها، وخصوصًا أن القطاع العقاري وبما يمثل في الاقتصاد الصيني، يُعدُّ قنبلة موقوتة إذا لم يتم التعامل بحزم مع هذه الشركات ومعالجة الوضع دون أن يحصل امتدادات إلى القطاعات الأخرى وخصوصًا القطاع المالي وتجنب أي هزة للمصارف الصينية الكبيرة.

عدا التعثر في القطاع العقاري هناك التراجع الذي سجله سوق الأسهم الصيني مخالفًا الارتفاعات القياسية للأسواق العالمية، بالإضافة أيضًا إلى تراجع العملة الصينية في آخر سنتين، باعتباره عاملاً مهمًا يدخل أيضًا في قرارات الصين الكبيرة وهو بداية الهروب من الدولار قدر المستطاع بعدما ظهر تأثير ذلك على روسيا، خصوصًا أن الدولار يُعدُّ من أهم الأسلحة في الصراعات، وقد رأينا فعالية ذلك من خلال استعماله في مجال العقوبات الاقتصادية والمالية والتي أثرت بقوة خصوصًا أن الدولار هو عملة العالم، وبالتالي تأثيره بدون شك سيكون قاسيًا على الدول الأخرى.

هذا أيضًا تريد الصين أن تقوم بدعم مجموعة بريكس التي تضم الصين الهند روسيا البرازيل وجنوب أفريقيا وبداية الابتعاد تدريجيًا عن الولايات المتحدة من خلال رفع التجارة البينية بين دول المجموعة وزيادة حجم التبادل التجاري من خلال التبادل بين عملات هذه الدول عن طريقة الدفع من دون المرور بالدولار وبالتالي طبيعي أن تزيد حيازات الدول من عملات هذه الدول وشاهدنا ذلك مع التبادل التجاري الحاصل بين الصين وروسيا بعملاتهم المحلية وارتفاع نسبة العملتين في احتياطات البلدين.

ختامًا يمكن القول إن الطلب على المعدن الأصفر في العالم وصل إلى مستويات قياسية في العام الماضي مدعومًا بالحروب العسكرية والتباطؤ في الاقتصاد الصيني، وأدى ذلك إلى تحليق الأسعار وتسجيلها أرقامًا تاريخية جديدة. ■

كريتيف

الزراعة

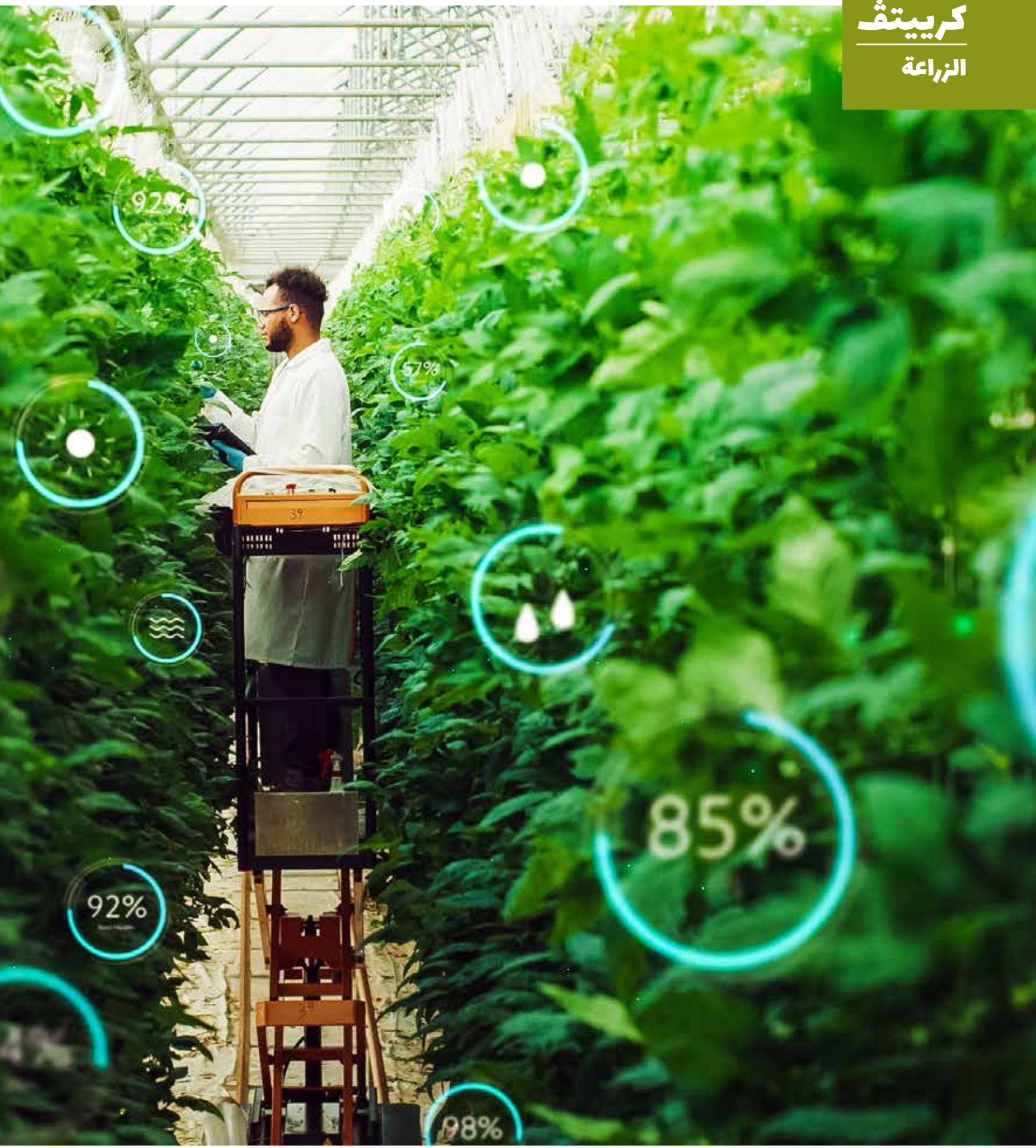

حقول زراعية طائرة!

الاقتصاد - هيئة التحرير

تقنيةٌ جديدة بمثابة ثورة في قطاع الاستثمار الزراعي، خاصةً مع الطلب المتزايد على الغذاء في مختلف دول العالم، إذ يبحث العلماء والباحثون باستمرار عن وسائل مبتكرة لتعويض النقص الهائل في المعروض من السلع والمنتجات الغذائية المتنوعة، وتوفر هذه الطريقة الحديثة ما يقرب من 95% من المياه المطلوبة مقارنةً بنظيرتها في الزراعة التقليدية، كما أنها وسيلة ناجحة لحل مشكلة توافر الأراضي الصالحة للزراعة التي تعاني منها معظم الدول، إنها الحقول الزراعية الطائرة (يُطلق عليها أيضًا العمودية)، ويمكن اعتبارها "هدية" العلم الحديث للبشرية وللمستثمرين المعنيين بمجالات الأمن الغذائي خاصة في الدول العربية.

ديفيد روزنبرغ

مميزات فريدة

ويمكن القول إن فكرة الحقول الزراعية الطائرة هي عبارة عن قطع قماش مُبللة يتم وضع البذور فيها، ومصدر كهرباء (غالبًا لمبات ليد موفرة)، لزيادة كفاءة التمثيل الضوئي للنباتات، وتعد "إيروفارمس" الأمريكية من الشركات الرائدة في هذا المجال، حيث حصلت عام 2019م على جائزة أفضل براءة اختراع في العالم من مجلة "تايم" البريطانية.

وفي عام 2017م، تحدث ديفيد روزنبرغ، الرئيس التنفيذي للشركة حينها، بلغة يملؤها الفخر، حين قال: " نحن متفوقون حتى الآن على أي شخص آخر في هذه التكنولوجيا، وسوف يستغرق الأمر سنوات حتى يتمكن بقية العالم من اللحاق بالركب"، معتبراً أن شركته من الشركات الرائدة في مجال الزراعة العمودية، وأن منتجاتها تباع في أسواق كثيرة في أنحاء الولايات المتحدة، ورغم أن الشركة تعثرت واستقال "روزنبرغ" من منصبه بعد ذلك، إلا أن الشركة تعافت من عثرتها، وحصلت على ملايين الدولارات من المستثمرين لمعاودة نشاطها بقوة في السنوات الماضية.

ويؤكد مختصون، أن الحقول الطائرة تمثل البديل الأمثل للدول والمناطق التي تعاني من ضعف في الموارد المتعلقة بالزراعة التقليدية، أو تلك التي تشهد فجوة حادة في تلبية متطلبات الأمن الغذائي، أو ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، وكذلك التكلفة الباهظة لاستيرادها من الخارج.

وثمَّة تقديرات تشير إلى وصول سوق الزراعة الطائرة إلى 19.6 مليار دولار عام 2023م، ومن المتوقع أن تصل إلى 59 مليار دولار بحلول 2031م، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 24%، حيث تشهد نمواً مطرداً مدفوعاً بالتفضيلات المتزايدة للخيارات الغذائية المستدامة والمحلية المصدر، والتقدم التكنولوجي المستمر في ممارسات هذا النوع المبتكر من الزراعة، والاعتماد على نطاق واسع لأنظمة التشغيل الآلي، بما في ذلك الأذرع والأدوات الناقلة الآلية، لافتة إلى أن أمريكا الشمالية تستحوذ على الحصة الأكبر من هذه السوق عالمياً، مع نمو متوقع يبلغ حوالي 29% خلال الفترة (2023-2031م)، ومن المتوقع أيضاً أن تشهد أوروبا توسعاً سريعاً في صناعة الزراعة العمودية، مع معدل نمو سنوي مركب متوقع يبلغ 26.7% خلال الفترة نفسها.

نمو متزايد لسوق الزراعة الطائرة في العالم وتوقعات بأن تصل إلى 59 مليار دولار في 2031م.

ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على الغذاء بنسبة 50% بحلول عام 2050م، وبما أن الممارسات الزراعية التقليدية معرضة لخطر استنزاف التربة والمياه وإزالة الغابات، فإن الزراعة الطائرة ستحافظ على صدارتها في توفير الأغذية الطازجة للمناطق الحضرية في العالم.

ولا شك في أن المميزات الفريدة للحقول الطائرة هي كلمة السر في الانتشار الكبير لمنتجاتها وإقبال عديد من الشركات والمستثمرين على الدخول إلى هذه السوق الواعدة، ومن هذه المميزات، أنها تقلل بشكل كبير من البصمة البيئية لإنتاج الغذاء، فغالباً ما تتطلب الزراعة التقليدية نقل المنتجات لمسافات طويلة، والاستهلاك الكبير لمياه الري والارتباط بالدورة الزراعية المناسبة للطقس، واستخدام المبيدات الحشرية، لكن الزراعة الطائرة تتيح إنتاج المحاصيل على مدار العام في الظروف الجوية القاسية.

فرص استثمارية

وتلعب الاستثمارات المتزايدة وجهود الشركات المتواصلة دوراً هائلاً للدفع باتجاه التوسع في استخدام الحقول الزراعية الطائرة، بما في ذلك الشركات الناشئة والشركات الزراعية القائمة والحكومات، بما يسهم في تعزيز نمو السوق العالمية، إذ تعد الشركات الناشئة مراكز للابتكار تقود عملية تطوير تقنيات الزراعة المتطورة، حيث تقوم بإنشاء المزارع الطائرة الخاصة بها في المناطق الحضرية لتوفير المنتجات الطازجة للأسواق المحلية، ومن ثم زيادة الاعتماد على هذه الطريقة المبتكرة، كما

مورق (مورق التخصصية الزراعية المحدودة)، ومجموعة يس هيلث (شركة يس هيلث للتكنولوجيا الحيوية الزراعية المحدودة)

"إشادة دولية بالسياسات والمبادرات التي تنفذها المملكة لتعزيز الزراعة المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي.

"توقعات بتحقيق سوق الزراعة العمودية الداخلية في المملكة نمو سنوي 13.2% بحلول 2028م.

تقوم الحكومات في بعض الدول بتقديم حوافز مالية وإعفاءات ضريبية، لتشجيع الزراعة الطائرة وتعزيز إنتاج الغذاء المحلي، وخلق فرص العمل، وتحقيق الاستدامة، كما تطلق المبادرات الهادفة إلى تحسين التقنيات الزراعية، علاوةً على إصدار اللوائح والأطر التنظيمية لضمان سلامة وجودة المنتجات الزراعية.

وإذا كانت المزارع الطائرة قد واجهت مشكلات تتعلق بارتفاع تكلفة الطاقة في بعض الدول خاصة الأوروبية، إلا أنها باتت البديل الأكثر تناسباً مع عديد من الدول الأخرى، وإن كانت، بحسب خبراء، غير مناسبة لبعض المحاصيل، ومن ثم فإنها لن تستطيع القضاء على الزراعة التقليدية، ومن الأمثلة على ذلك الذرة، التي تعد من أهم المحاصيل على مستوى العالم، حيث يبلغ إنتاجها السنوي حوالي 400 مليون طن في الولايات المتحدة وحدها، ويصل طولها إلى حوالي مترين إلى ثلاثة أمتار، مما يعني أنه من غير الممكن زراعة محاصيل متعددة فوق بعضها البعض، وإذا تمت زراعته في المزارع العمودية، فإن سيكون غير اقتصادي.

المملكة مركز إقليمي

ويشدد خبراء على أن الزراعة الطائرة تعد من أفضل الحلول للدول التي تعاني من المناخ القاسي أو قلة الأراضي الصالحة للزراعة المحدودة، ومنها الدول العربية، التي تبلغ فاتورة استيرادها للسلع والمنتجات الزراعية حوالي 60 مليار دولار سنوياً، ومن ثم فإنها تقدم خياراً استثمارياً جذاباً للشركات الناشئة والعاملة في المجال الزراعي، بشكل يقلل من الاعتماد على الواردات الغذائية ويشجع في الوقت نفسه الاستثمار في هذه الزراعة المبتكرة.

جاسبر هانسن

ففي المملكة، أعلنت شركة مورق التخصصية الزراعية المحدودة، أواخر العام الماضي، عن بدء أعمال بناء أول مزرعة طائرة، بالتعاون مع شركة "يس هيلث" التايوانية المتخصصة في هذا النوع من المزارع، على مساحة 20 ألف متر مربع، وبارتفاع 15 مترًا، بطاقة إنتاجية تصل إلى 2200 كيلو جرام من الخضراوات يومياً، ومن المتوقع أن يبدأ إنتاجها في النصف الأخير من العام الجاري، وستكون مزودة بمساحات واسعة للعرض وتناول الطعام للزوار.

وقال مدير العمليات في "يس هيلث"، جاسبر هانسن: "تم تنسيق هذا المشروع بعناية من قبل فرقنا في المملكة العربية السعودية وتايوان، ويسعدني أن أرى مدى فعالية تعاوننا، ويجب أن أشيد بشركائنا السعوديين على تنفيذهم القوي"، مضيفاً: "نحتاج إلى ثلاثة أشهر لتركيب المعدات وشهرين لاختبارها، إذا سارت الأمور كما هو مخطط لها، فسنحصد محاصيلنا الأولى في الخريف القادم".

وفي هذا السياق، ذكرت "باتريشيا كارتر"، الخبيرة الأمريكية في حلول الزراعة الحديثة، أن هناك عدة عوامل تدفع نمو قطاع الزراعة الطائرة في المملكة، بما في ذلك التقدم التكنولوجي، وزيادة طلب المستهلكين على المنتجات المزروعة محلياً، والحاجة إلى حلول زراعية موفرة للمياه، بالإضافة إلى ذلك، فإن الدعم الحكومي من خلال الحوافز والإعانات والمبادرات البحثية يزيد من تحفيز نمو السوق، مشيدة بالسياسات والمبادرات التي تنفذتها المملكة لتعزيز الزراعة المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي، وأهمها رؤية 2030، التي تولي اهتماماً كبيراً بتشجيع الاستثمار في الممارسات الزراعية المبتكرة، وتعزيز الإنتاج المحلي.

وأضافت أن سوق الزراعة الطائرة في المملكة تستعد لتحقيق نمو كبير في السنوات المقبلة، مدفوعة بالنمو السكاني المتزايد وتحديات تغير المناخ، مشيرةً إلى أنها تمثل فرصاً واعدة للشركات والمستثمرين في سلاسل القيمة المضافة الزراعية.

وتوقع تقرير غربي بأن تحقّق سوق الزراعة العمودية الداخلية في المملكة معدل نمو سنويًا مركبًا في حدود 13.2% حتى 2028م، لتصل قيمتها إلى 245 مليون دولار، مقارنةً مع 103 ملايين دولار عام 2021م، مع تزايد عدد المزارع الطائرة خلال الفترة المقبلة، مشيداً بحرص المملكة على استخدام المعرفة والابتكار والتقنيات الحديثة في تعزيز الإنتاجية، ودعم القطاع الزراعي وترشيد استهلاك المياه، بشكلٍ يتواكب مع التطورات المذهلة التي تشهدها المملكة على كافة الأصعدة خلال السنوات الماضية، منوهاً إلى إبرام صندوق الاستثمارات العامة شراكة مع شركة "إيرو فارمس"، لبناء أكبر مزرعة داخلية من نوعها في المنطقة، بطاقة إنتاجية مستهدفة تصل إلى 1.1 مليون كيلو جرام من المحاصيل الزراعية.

ويمكن القول إن المملكة مؤهلة بشكل كبير لقيادة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الزراعة العمودية، وأن تتحول إلى مركز إقليمي لتصدير منتجات هذه المزارع إلى مختلف دول العالم، فللمرة الأولى يتم الإعلان عن توقيع أول اتفاق بين شركة "دافا" الزراعية وشركة "ليهمان آند تراس" الهولندية لتصدير المنتجات الزراعية السعودية إلى هولندا والسوق الأوروبي. ■

كرييتف

البلاستيك

بلاستيك.. صديق للبيئة!

الاقتصاد - هيئة التحرير

لم يكن بمخيلة الفريق البحثي الياباني الذي حصل على جائزة "بيج نوبل" عام 2014م، (وهي محاكاة ساخرة لجائزة نوبل الشهيرة، وتمنح للأبحاث والدراسات غير المألوفة، لتفسيره أسباب الانزلاق حين تطأ أقدامنا قشور الموز)، أن تكتسب الأخيرة أهمية اقتصادية واستثمارية وبيئية متزايدة، وذلك بعد الإعلان عن تجربة مثيرة أجراها مجموعة من العلماء في جامعة ولاية داكوتا الجنوبية، لاستخدام قشور الموز في تصنيع بلاستيك حيوي قابل للتحلل بسرعة، وبالتالي صديق للبيئة.

د. سرينيفاس جاناسوامي

بلاستيك قشر الموز

وذكر المؤلف الرئيس للدراسة، الدكتور سرينيفاس جاناسوامي، أنه عادةً ما ينتهي الأمر بقشر الموز في سلة المهملات، إذ يعد قشر الموز المتوفر بسهولة مثاليًا لإنشاء عبوات مستدامة بفضل تركيبته الفريدة، ففي كل عام، يتم إنتاج ما يقرب من 36 مليون طن من قشور الموز، ويتم التخلص من معظمها كنفايات، وأضاف أن العثور على استخدام عملي أكثر لقشور الموز أمر مهم لتوفير فوائد مالية للصناعة الزراعية ومنع التلوث البيئي.

وأكد جاناسوامي، أن الأبحاث تشتمل على استخدام مواد كيمائية خضراء وقابلة لإعادة التدوير، وبالتالي تفتح الطريق أمام الاقتصاد الدائري والمستدام، لإنتاج مواد قابلة للتحلل، لتحل محل المواد البلاستيكية البتروكيماوية.

ونظرًا لأن الموز أحد أكثر الفواكه انتشارًا ونموًا في العالم، فإنه يُنتج كمية هائلة من المنتجات الثانوية، فعلى سبيل المثال، تنتج مزارع الموز حول العالم حوالي 220 طنًا من المخلفات لكل 2.5 فدان، وتتكون بقايا الموز في الغالب من مادة لجينوسليلوزية، وهي العنصر الرئيس في صناعة المواد القابلة للتحلل، حيث إنها تبرز كبديل قابل للتطبيق لصنع البلاستيك الحيوي بسبب بنيتها القوية وقابليتها للتحلل البيولوجي وكثافتها المنخفضة وعدم سميتها.

اهتمام عالمي متزايد

وكما هو معروف فإن النفايات البلاستيكية أصبحت مشكلة دائمة ومتفاقمة في عالمنا، حيث تميل المواد البلاستيكية التقليدية المشتقة من الوقود الأحفوري إلى الاستمرار لفترة طويلة، مما يسهم في أزمة التلوث البلاستيكي التي تعاني منها الدول في جميع أنحاء العالم، لذا يسعى الباحثون بشكلٍ حثيث إلى ابتكار حلول لهذا المشكلة مع تزايد المخاوف بشأن آثارها على الكوكب.

ووفقًا لتقديرات دولية، ينتج العالم في المتوسط 430 مليون طن من البلاستيك سنوياً، يستخدم ثلثاها فقط لفترة قصيرة من الزمن (على سبيل المثال في أغلفة ألواح الشوكولاتة، وأكياس رقائق البطاطس، وأدوات بلاستيكية تستخدم في الصناعات الغذائية)، ومع ذلك، فإنه كل يوم يتم إلقاء ما يعادل أكثر من 2000 شاحنة قمامة مليئة بالبلاستيك في المحيطات

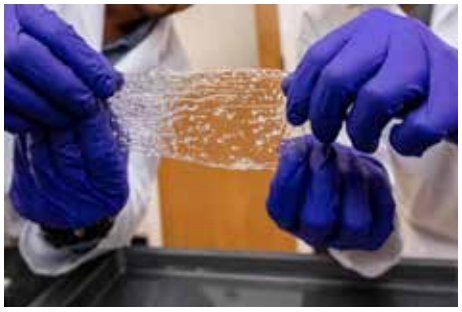

والأنهار والبحيرات، ومن المتوقع أن يتضاعف التلوث البلاستيكي ثلاث مرات بحلول عام 2060م.

ويمكن القول بأن الأبحاث التي تجريها جامعة ولاية داكوتا الجنوبية ليست الوحيدة في مجال الاهتمام بتطوير مواد خضراء تقضي على مشكلة النفايات البلاستيكية، باستخدام المواد والنفايات العضوية المتنوعة، ففي مختبرات جامعة ويسكونسن الأمريكية يتم إجراء اختبارات لتطوير البلاستيك الحيوي من الطحالب الخضراء، وهو ما يعكس الاهتمام العالمي المتزايد بهذا النوع المبتكر من البلاستيك، والذي يمهد الطريق لاستخدامه على نطاق واسع في مختلف القطاعات.

وتعتزم شركة مايكروسوفت، عملاق صناعة البرمجيات في العالم، استخدام البلاستيك الحيوي في مراكز البيانات السحابية الخاصة بها لأشياء مثل حافظات الكمبيوتر ورفوف الخوادم، مشيرةً إلى أن مقاومة المادة للحريق وإمكانية إعادة تدويرها تجعلها مناسبة لهذا النوع من الاستخدام، بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام البلاستيك الحيوي في مجموعة متنوعة من المنتجات، بدءًا من المفروشات المنزلية وحتى حاويات المواد الغذائية، كما أعلنت شركة "ميتا" العملاقة للتكنولوجيا عن تبرعها بمبلغ 150 ألف دولار لمختبر جامعة ويسكونسن لتطوير هذه الأبحاث.

وفي الولايات المتحدة، ومع بدء حكومات الولايات في مراقبة وفحص استهلاكها من البلاستيك ووضع قيود جديدة على عناصر مثل الأكياس والأكواب والأغطية وأدوات التقليب، أصبحت المنتجات الحيوية والقابلة للتحلل بمثابة بديل عملي للمواد البلاستيكية التقليدية للعديد من التطبيقات، اتساقًا مع إعلان إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، العام الماضي، عن خطة طموحة لاستبدال 90% من المواد البلاستيكية التقليدية بمواد حيوية على مدى العقدين المقبلين.

"حوالي 14 مليار دولار قيمة السوق العالمي للبلاستيك الحيوي بحلول 2030م.

"16% نمو متوقع لسوق المواد البلاستيكية الخضراء في المملكة حتى 2028م.

كما نجحت شركة "جيا" السويدية الرائدة في تصنيع البلاستيك الحيوي، في الحصول على تمويل بقيمة 5 ملايين دولار، بدعم من صندوق الاستثمار في مجال التكنولوجيا الخضراء ومستثمرين دوليين ومحليين، لتوسيع نطاق عملها في الولايات المتحدة والهند ودول أخرى.

وثمَّة توقعات بأن تصل قيمة السوق العالمية للبلاستيك الحيوي إلى 13.7 مليار دولار بحلول عام 2030م، مقارنةً مع 7.4 مليار دولار في 2023م، بمعدل نمو سنوي مركب يقترب من 11%، فالبلاستيك الحيوي يتم استخدامه في مجموعة متزايدة من التطبيقات، كالتعبئة والتغليف والمنتجات الاستهلاكية والإلكترونيات والسيارات والمنسوجات، ولا يزال التغليف أكبر قطاع في سوق البلاستيك الحيوي، حيث استحوذ على نسبة 43% (حوالي 934 ألف طن) العام الماضي.

سوق جاذبة للاستثمار

وتتسابق الدول العربية للتوسع في استخدام البلاستيك المصنوع من مخلفات الزراعة (قصب السكر، الذرة، القمح، البطاطس، الدهون النباتية)، في إطار جهودها لتعزيز صناعة البلاستيك الأخضر، وتهيئة البيئة المناسبة لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع الذي يوفر فرصًا واعدة، خاصةً مع انخفاض تكلفة المواد الخام والعوائد الضخمة، وفي الوقت نفسه، التصدي لمشكلة النفايات البلاستيكية ومخاطرها البيئية المتفاقمة.

وتتوقع تقارير دولية بأن ينمو سوق البلاستيك الحيوي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعدل سنوي مركب قدره 11.3%، لتصل قيمتها إلى 485 مليون دولار بحلول 2028م، مقارنةً مع 230 مليون دولار عام 2021م، مدفوعة بارتفاع الطلب على منتجات البلاستيك القابلة للتحلل.

وفي المملكة، تتعاون جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية "كاوست" مع شركتين صينيتين لتطوير البلاستيك الصديق للبيئة، باستخدام التقنية التي طورتها "كاوست" والتي تعتمد على مركبات البولي كربونات الأليفاتية عالية الكتلة، إذ من المستهدف أن يتم استخدام هذا النوع من البلاستيك في تصنيع المنتجات الطبية الحيوية وتغليف المواد الغذائية.

وكعادتها كدولة رائدة في مجال المنتجات الخضراء والممارسات الصديقة للبيئة، كشفت تقديرات دولية عن أن سوق المواد البلاستيكية الخضراء في المملكة من المُرجح أن تنمو بمعدل نمو سنوي مركب قدره 16.2% حتى عام 2028م، وأنها سوق جاذبة للاستثمار ومحفزة للمنافسة، حيث تسعى الشركات إلى تطوير منتجاتها والتوسع والاستحواذ كي تظل قادرة على المنافسة، لافتةً إلى أن التوسع في نشاط التغليف يخلق فرصًا استثمارية هائلة.

وقد بلغت قيمة سوق المنتجات البلاستيكية في المملكة 8.3 مليار دولار عام 2022م، ومن المتوقع أن تنمو بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ حوالي 3.2% حتى 2028م، وتعتمد السوق في المقام الأول على اقتصاد المملكة المزدهر ومستوى المعيشة المرتفع وزيادة الإنفاق الاستهلاكي.

وفيما يتعلق بقيمة سوق التعبئة والتغليف للمواد البلاستيكية بالمملكة من المتوقع أن يصل إلى 8 مليارات دولار العام الجاري، وأن تسجل 9.3 مليار دولار بحلول عام 2029م، بمعدل نمو سنوي متوقع في حدود 3%، إذ تبرز المملكة بسرعة كواحدة من الأسواق الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط في هذا القطاع، حيث تتمتع البلاد بمجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية، كما يتزايد بها طلب المستهلكين على العبوات البلاستيكية الصديقة للبيئة، مما يسهم بدوره في تعزيز النمو خلال السنوات المقبلة.

وفي السياق نفسه، ذكرت الخبيرة في وكالة "إس أند بي جلوبال" الأمريكية، إيريس بول، أن أهداف رؤية المملكة 2030م والتي تتضمن تحويل 100% من النفايات الصلبة البلدية، و60% من نفايات البناء، و85% من النفايات الصناعية من مكبات النفايات، توفر إطارًا مشجعًا للشركات العامة والخاصة لتطوير مشاريع إعادة التدوير في البلاد، فضلاً عن تحفيزها لتوجيه مزيد من الاستثمارات في صناعة البلاستيك الأخضر.

وأضافت أنه يتم توليد ما يقدر بـ 1.5 كجم إلى 1.8 كجم للشخص الواحد يومياً من النفايات البلاستيكية في المملكة، وبالتالي فإن الإجراءات الأكثر واقعية تتمثل في جمع النفايات وإعادة تدويرها والتوجه نحو البلاستيك الحيوي، مع مشاركة الاستثمار العام والخاص، وهي العوامل التي من شأنها دعم خطوات المملكة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام خلال السنوات المقبلة. ■

"الزنك".. بطاريات منخفضة التكلفة

الاقتصاد - هيئة التحرير

يبدو أن عصر بطاريات الليثيوم، الأكثر شهرة في الوقت الحالي، قد أوشك على الأفول، فمع استخداماتها المتعددة في الهواتف المحمولة والسيارات الكهربائية وغيرها من وسائل تخزين الطاقة، برز بديل آخر أقل تكلفة وأطول عمرًا، وفي الوقت نفسه صديق للبيئة، ألا وهو بطاريات الزنك الهوائية، التي من المتوقع أن تحدث ثورة هائلة في أسواق الطاقة المتجددة، بشكلٍ قد يفتح الباب على مصراعيه أمام حلول أكثر استدامة وفرص استثمارية واعدة في صناعة البطاريات منخفضة التكلفة حول العالم.

"جامعة أسترالية تطور بطاريات تعتمد على الزنك لاستخدامها في السيارات الكهربائية.

محمد رضوان أزهر

الزنك والليثيوم

هذا وقد نجح فريق بحثي في جامعة إديث كوان الأسترالية في إدخال تحسينات على أداء بطاريات الزنك الهوائية التي لم تُستغل إمكاناتها حتى الآن في تشغيل السيارات الكهربائية، ويوضح المشرف على الفريق العلمي، محمد رضوان أزهر، أنه على الرغم من أن بطاريات الليثيوم تعد خيارًا شائعًا للسيارات الكهربائية في جميع أنحاء العالم، إلا أنها تواجه قيودًا تتعلق بالتكلفة والموارد المحدودة، فضلاً عن المخاوف المتعلقة بالسلامة، ويُشير إلى أن بطاريات الزنك الهوائية القابلة لإعادة الشحن أصبحت أكثر جاذبية، وذلك بعد الوصول إلى حل لمشكلاتها الرئيسة التي تواجهها في إنتاج طاقة محدودة بسبب الأداء الضعيف لأقطاب الهواء وقصر عمرها الافتراضي، إلا أن الفريق البحثي تمكن من استخدام مجموعة من المواد الجديدة، مثل الكربون والحديد والمعادن القائمة على الكوبالت لإعادة تصميم هذا النوع المبتكر من البطاريات.

وتعد بطاريات الليثيوم الخيار الأول لتخزين الطاقة في الأجهزة المختلفة، ولكنها بسبب تكلفة إنتاجها يتجه المنتجون إلى الخيارات الأرخص كالألواح الشمسية وتوربينات الرياح بشكل متقطع، وللحفاظ على شبكة كهربائية مدعومة بهذه المصادر المتجددة تعمل على مدار الساعة، ما يحتاج من مشغلي الشبكة إلى إيجاد طرق لتخزين تلك الطاقة إلى حين الحاجة إليها، فعلى سبيل المثال، تحتاج شبكة الكهرباء الأمريكية وحدها إلى ما بين 225 إلى 460 جيجاوات

من سعة تخزين الطاقة طويلة الأمد بحلول عام 2050م.

وبسبب أن بطاريات الليثيوم تلحق أضرارًا جسيمة لأنظمتنا البيئية، ليس بسبب تركيبتها فحسب، لكن بسبب أيضًا محدوديتها وندرتها على الكوكب، يمكن أن تكون بطاريات الزنك الملاذ الآمن بسبب وفرة موادها في الطبيعة.

ولم تكن البطاريات المعتمدة على عنصر الزنك اكتشافًا جديدًا، فقد حصل الباحثون في شركة "إكسون" الأمريكية على براءة اختراع لاستخدام الزنك في تخزين الطاقة في سبعينيات القرن الماضي، وقامت شركة "إي أوه إس إنرجي" الأمريكية بتطويرها بشكل أكثر فاعلية وكفاءة على مدار العقد الماضي، وأعلنت مؤخرًا عن الحصول على تمويل بقيمة 400 مليون دولار من وزارة الطاقة الأمريكية، لإجراء أبحاث تتعلق بمجموعة من التقنيات لحل المشكلات التي تواجه هذه البطاريات المبتكرة، وأبرزها كفاءة تخزين الطاقة، حيث تتمتع بطاريات الزنك بكفاءة منخفضة نسبيًا، مما يعني أنه سيتم فقدان قدر أكبر من الطاقة أثناء الشحن والتفريغ مقارنة بما يحدث في خلايا الليثيوم، وهذا بدوره يقلل من عمرها الافتراضي.

ومع ذلك، يبدو أن عنصر الزنك هو من سيحسم المواجهة النارية مع الليثيوم، حيث أعلنت شركة ناشئة في مدينة بوسطن، عاصمة ولاية ماساتشوستس الأمريكية، تدعى "Alsym Energy"، عام 2022م، عن تطوير نوع مبتكر من البطاريات التي تعتمد على الزنك وأكسيد المنجنيز والماء، وذكر "موكيش تشاتر"، الرئيس التنفيذي للشركة أن الدافع الأساسي هو تصنيع بطاريات عالية الأداء وبأسعار معقولة، لتمكين نشر حلول الطاقة المتجددة على نطاق أوسع، خاصة في البلدان النامية.

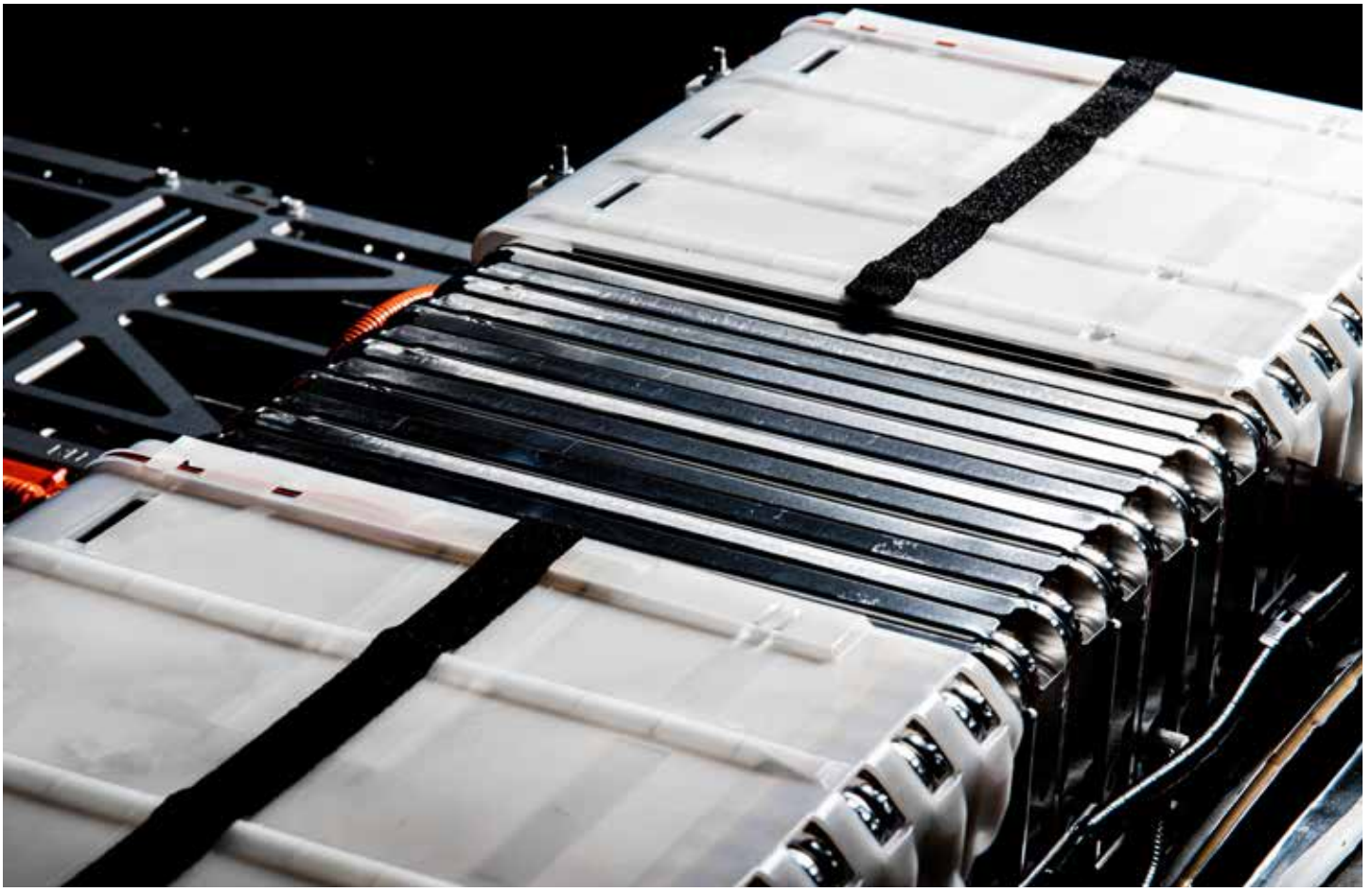

منافس واعد

ويُقدر إجمالي الاحتياطيات العالمية من الزنك بحوالي 220 مليون طن متري عام 2023م، حيث يعد أحد أكثر المعادن إنتاجًا في العالم، وتحتل أستراليا الصدارة في امتلاكها أكبر مخزون منه، باحتياطيات تبلغ 64 مليون طن متري، تليها الصين باحتياطيات 44 مليون طن متري، لكنها تعد أكبر منتج عالمي منه، فعلى مدار العام الماضي، وصل إنتاج مناجم الزنك الصينية إلى حوالي 4 ملايين طن متري، ما يمثل حوالي ثلث إجمالي الإنتاج العالمي، وفي الوقت نفسه، تمتلك الولايات المتحدة احتياطيات من الزنك تقدر بنحو 6.6 مليون طن متري.

وبالنسبة لليثيوم، تحافظ أستراليا أيضاً على صدارة دول العالم في الإنتاج خلال عام 2023م، بقيمة 86 ألف طن متري، ثم دولة تشيلي في المرتبة الثانية بإجمالي إنتاج بلغ 44 ألف طن متري، وفي المركز الثالث حلت الصين بقدرة إنتاجية بلغت 33 ألف طن متري.

وثمَّة تقديرات بأن قيمة سوق بطاريات الزنك الهوائية بلغت 121.2 مليون دولار في عام 2022م، ومن المتوقع أن يصل حجم السوق إلى 221 مليون دولار بحلول 2030م، بمعدل نمو سنوي مركب يصل إلى 7.8%، مبينةً أن سوق بطاريات الزنك الهوائية من المتوقع أن تشهد قفزة كبيرة، مدفوعة بتزايد الطلب العالمي على حلول تخزين الطاقة الفعالة، والجهود الدولية المتواصلة للاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة والتحول إلى الاقتصاد الأخضر وخفض التكلفة، وعليه فإن هذه البطاريات ستتحول إلى منافس واعد لمثيلاتها المصنوعة من الليثيوم، لاسيما مع المخاطر البيئية الهائلة الناجمة عن إنتاجها والتخلص منها بعد انقضاء عمرها الافتراضي.

وسلطت دراسات دولية عدة الضوء على الآثار البيئية لبطاريات الليثيوم، وكشفت النقاب عن أن تعدين وإنتاج بطاريات الليثيوم أسوأ بالنسبة للمناخ من إنتاج بطاريات مركبات الوقود التقليدي، كما يشكل التخلص من البطاريات تهديداً مناخياً حقيقياً، إذ انتهى الأمر بهذه البطاريات إلى مكبات النفايات، حيث تطلق خلاياها انبعاثات بيئية ضارة جداً، فضلاً عن تسرب معادنها الثقيلة إلى التربة والمياه الجوفية، ففي أستراليا على سبيل المثال، يتم التخلص من 98.3% من بطاريات الليثيوم في مدافن النفايات، مما يزيد من احتمالية اندلاع حرائق مدافن النفايات التي قد تستمر لسنوات.

ويسعى عديد من الدول إلى إعادة تدوير بطاريات الليثيوم، لمواجهة التحديات المتعلقة بدفنها، لكن هذه الجهود مازالت

"الأضرار البيئية وارتفاع التكلفة قد يحسمان المعركة المرتقبة بين بطاريات الزنك والليثيوم.

"صناعة البطاريات تقدم فرصًا استثمارية واعدة خاصة مع التطورات المذهلة في سوق الطاقة العالمي.

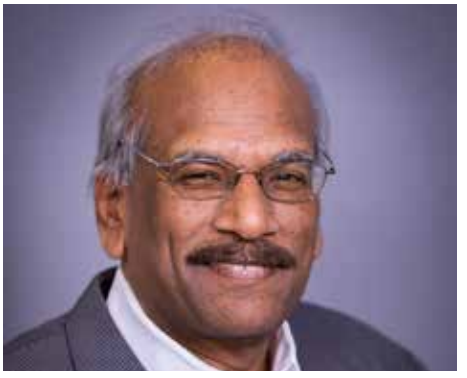

موكيش تشاتر

منخفضة، بالنظر إلى أنه يتم إعادة تدوير 5% منها فقط، مقارنة مع 99% من بطاريات السيارات الرصاصية المعاد تدويرها في الولايات المتحدة، ومع ذلك، فإن إعادة تدوير بطاريات الليثيوم يمكن أن تتسبب في حدوث مخاطر جسيمة، وقد ينتج عنها انبعاث أبخرة سامة، لذا تلجأ الشركات المصنعة إلى استخدام معادن مستخرجة حديثاً بدلاً من استخدام المواد المعاد تدويرها، حتى مع الارتفاعات المستمرة في الأسعار.

بطاريات منخفضة التكلفة

ويعد ارتفاع التكلفة واحدًا من أهم العوامل التي قد تدفع إلى الاعتماد بشكل أسرع على بطاريات الزنك سواء الهوائية أو المائية، حيث أظهرت دراسات عدة، أنه لكي تصبح الطاقة المتجددة مصدرًا لنحو 90 إلى 95% من إنتاج الكهرباء في العالم، يجب أن تكون تكلفة تخزين الطاقة أقل من 150 دولارًا للكيلوواط في الساعة، في الوقت الذي تبلغ فيه تكلفة بطاريات الليثيوم حوالي 350 دولاراً للكيلوواط/ الساعة، كما ترتفع هذه التكلفة للوصول إلى كثافة الطاقة العالية اللازمة لاستخدامها في السيارات الكهربائية الحديثة.

فرص استثمارية

وفي المقابل، يمكن لبطاريات الزنك حل مشكلة التكلفة والوفرة، حيث يتم استخدام مواد وفيرة وغير مكلفة مثل الزنك والمنجنيز، وبالتالي فهي ليست أرخص في تكاليف الإنتاج فحسب، بل تقل معها المخاطر الناجمة عن اضطرابات سلاسل التوريد العالمية أو نقص المواد التي تؤثر على مواد أيون الليثيوم مثل الليثيوم والكوبالت، ومع وضع معايير صارمة للبطاريات المستخدمة في المنازل أو المصانع أو داخل الشبكات الكهربائية، تعد السلامة أمرًا بالغ الأهمية لجعل الجمهور يتقبلها، وبهذه الطريقة، توفر بطاريات الزنك ميزة إضافية.

ويمكن من خلال المكونات الصديقة للبيئة لبطاريات الزنك إعادة استخدامها مرة أخرى في البطاريات الجديدة، وأن الاعتماد المتزايد عليها في المستقبل القريب، يدعم جهود الدول في تسريع دمج طاقة الرياح والطاقة الشمسية، ومع أنها مازالت تقنية جديدة نسبيًا، إلا أنه لا يمكن إغفال قدرتها العالية على تخزين الطاقة داخل شبكات الكهرباء.

فإن استخدام الزنك بشكل أكبر في المستقبل القريب والاعتماد عليه بشكل أساسي سيؤدي إلى ما يمكن وصفه بـ"الثورة" في عالم صناعة البطاريات، حيث من المتوقع زيادة الطلب على البطاريات بمقدار 10 أضعاف بحلول 2030م، مدفوعًا في المقام الأول بسوق السيارات الكهربائية سريعة التوسع، وأن هذا النمو الوشيك في صناعة البطاريات والاستثمار في سلاسل التوريد يقدمان مجموعة من الفرص الاستثمارية الهائلة، خاصة مع التطورات المذهلة في مشهد الطاقة العالمي. ■

الأصل.. الأكثر قيمة وربحية!

الاقتصاد - هيئة التحرير

تعد الموارد البشرية المكون الأساسي والمرتكز الرئيس للشركات، حيث تُعدُّ الموارد البشرية بمثابة الأصول الأكثر قيمة وربحية بالنسبة لها، ومع النمو المتصاعد للتطور التكنولوجي خلال السنوات الأخيرة، تزايد أهمية الموارد البشرية حتى أصبحت عاملًا من عوامل تقييم الشركات والمؤسسات، جنبًا إلى جنب الأوضاع المالية بخاصة مع وضوح الدور المهم الذي تقوم به في تحقيق النجاح، ومع اتساع النشاط التجاري الدولي، فقد أصبح مفهوم الموارد البشرية من المفاهيم المهم التي يتم تداولها على الساحة الاقتصادية المعاصرة، وأصبحت المؤسسات تبحث عن مديري موارد بشرية دوليين قادرين على التعامل مع الموارد البشرية بكفاءة وتميز.

> **ثلاثة عوامل تعزز القدرات التنافسية: امتلاك أفضل التقنيات والموارد البشرية المتميزة والقيادة الإدارية الواعية.**

وتُعدُّ إدارة الموارد البشرية (HRM) والموارد البشرية (HR) مصطلحين مرتبطين بإدارة العمل البشري في المنظمات، وعلى الرغم من أنهما قد يستخدمان بشكل متبادل في بعض الأحيان، إلا أنهما يشيران إلى مفاهيم مختلفة.

فإدارة الموارد البشرية (HRM) تشير إلى المجموعة الشاملة من الممارسات والاستراتيجيات المتعلقة بإدارة الموظفين في المنظمة، وتهدف إلى توظيف وتطوير والاحتفاظ بالموظفين المهرة وتنمية قدراتهم وتحفيزهم لتحقيق أهداف المنظمة، وتشمل هذه الأنشطة توظيف الكوادر البشرية الملائمة، وتدريبهم وتطويرهم، وتقييم أدائهم، وتحسين العلاقات العامة بين الموظفين والإدارة العليا، وإدارة الرواتب والمزايا، وإدارة النزاعات العمالية.

أما الموارد البشرية (HR) فهي بشكل أكثر تحديدًا تشير إلى الإدارة الإدارية لجوانب الموظفين، وتتضمن المسؤوليات اليومية والمهام الملموسة لإدارة الموارد البشرية، كمعالجة استفسارات الموظفين، وإعداد المستندات الإدارية، وتنظيم الأنشطة التدريبية، ومتابعة السياسات والإجراءات المتعلقة بالموظفين.

ولم يعد دور إدارة الموارد البشرية في عصرنا الحالي يقتصر في عالم الأعمال على التوظيف، ولا حتى التدريب وتعزيز القدرات والمهارات وهيكلة الهرم الوظيفي فقط، ولكن تزايد دور هذه الأقسام كثيرًا، فيما يتعلق بإعادة تخصيص الموارد ومتابعة الأداء وتحديد وبناء هوية الشركات ومدى قدرتها على التكيف والتوسع والإسهام في تحقيق أهداف الشركات بشكل عام.

سمات شركات المستقبل

وتشير الدراسات إلى أن هناك ثلاثة عوامل، تعد الأبرز فيما يتعلق ببناء وتفعيل القدرات التنافسية، هي امتلاك أفضل التقنيات والموارد البشرية المتميزة، والقيادة الإدارية الواعية، لذلك فقد اهتمت المؤسسات الواعية، في إطار سعيها للدخول في ساحة التنافسية المحلية والعالمية بالموارد البشرية باعتبارها أهم الأصول، التي تمتلكها أي منظمة، والمصدر الحقيقي للقيمة المضافة.

وتتزايد أهمية الموارد البشرية إذا كانت تمتلك الخصائص المتوافقة مع متطلبات التنافسية، ومنها القدرة على التعامل مع تقلبات السوق والاستعداد لتحمل مخاطر العمل والتكيف السريع مع المستجدات والمرونة والقدرة على التخلص من أساليب العمل التقليدية والرغبة في التدريب وتطوير المهارات واكتساب معارف جديدة والسعي نحو الابتكار والإبداع.

قبل معرفة كيفية مشاركة أقسام الموارد البشرية في تعزيز نمو الشركات وقدراتها التنافسية، من المهم التعرف على سمات الشركات، التي يتطلبها المستقبل، الذي بات يتشكل سريعًا وتتبلور ملامحه في ظل التطورات الضخمة في مجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

ففي بحث أجرته وكالة ماكينزي عن سمات شركات المستقبل، اشتركت تلك الشركات في 3 أمور مهمة، وهي:

- يجب أن تعرف تلك الشركات جيدًا، الغرض من إنشائها وإمكاناتها وأهدافها ومن تمثلهم.
- يجب أن تعمل تلك الشركات بخطى ثابتة وسريعة.
- قدرة تلك الشركات على النمو من خلال التعلم والابتكار.

تعزيز التنافسية

يمكن لإدارة الموارد البشرية الإسهام في تعزيز القدرات التنافسية للشركات، من خلال عديد من الأدوات والآليات والمهام، بعض هذه المهام تقليدي، وبعضها مستحدث وجديد، وظهر لمواكبة التطورات الحديثة.

ففيما يتعلق بالأدوار التقليدية، من المهم أن يكون لدى أقسام الموارد البشرية، القدرة على التوظيف الصحيح واستقطاب الكوادر والعناصر المناسبة والملائمة للدور الوظيفي المطلوب، وكذلك إنشاء وابتكار سبل لتحفيز الموظفين، من خلال المكافآت وأنظمة الحوافز والترقي.

وقد أخذت هذه المهمة بعدًا جديدًا مع تطور أدوات الذكاء الاصطناعي، إذ من خلال تلك الأدوات أصبح بإمكان الموارد البشرية ليس فقط تصنيف المتقدمين للوظائف، ولكن تحليل مهاراتهم وسماتهم الشخصية وسلوكياتهم، ومدى تطابق ذلك مع احتياجات الوظيفة المطلوبة، كما يمكن أن يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا مهمًا في الخطط التدريبية للموظفين وفي تطويع تلك المهارات وتنميتها بما يخدم أهداف المؤسسة.

ومن الأدوار المهمة فيما يتعلق بتعزيز القدرات التنافسية إعادة توجيه المواهب داخليًا، وفقًا للتغيرات في الاستراتيجيات والأحداث العالمية من كوارث بيئية وأمراض وأزمات اقتصادية قد تغير مجرى الشركات، ويرتبط بتلك النقطة، نقل المواهب الأكثر إبداعًا وكفاءة إلى الأدوار الأكثر أهمية في الشركة للمشاركة في عمليات صنع القرار وتطوير المنتجات، حيث ثبت أن الشركات التي تعتمد استراتيجية "إعادة توجيه المواهب" لديها الفرصة للنمو والنجاح والتفوق على منافسيها أكثر من أي شركة أخرى بمعدل 3 مرات.

القيادة والتكيف

من الأدوار المهمة لأقسام الموارد البشرية في إطار تعزيز التنافسية، هو قدرة تلك الشركات على دعم القيادة الفعالة للمؤسسة، من خلال بناء ثقافة داخلية، يتفاعل بها العاملون بالشركة، سواء كانوا مديرين أو موظفين؛ إذ أثبتت الدراسات أن الشركات التي تمتلك ثقافة إيجابية وصحية تحقق نتائج أعلى وأفضل أداءً مقارنة بالشركات ذات الثقافات الضعيفة أو الثقافات السلبية، الأمر، الذي يبرز أهمية دمج استراتيجيات وأهداف الشركات مع ثقافة الشركة.

ويرتبط بذلك تحديد الأولويات وتطوير أساليب وهياكل جديدة لتنظيم وإدارة المؤسسات، بما يحسن من قدرة تلك المؤسسات على التكيف والاستجابة بسرعة للتغييرات والتحديات في البيئة المحيطة

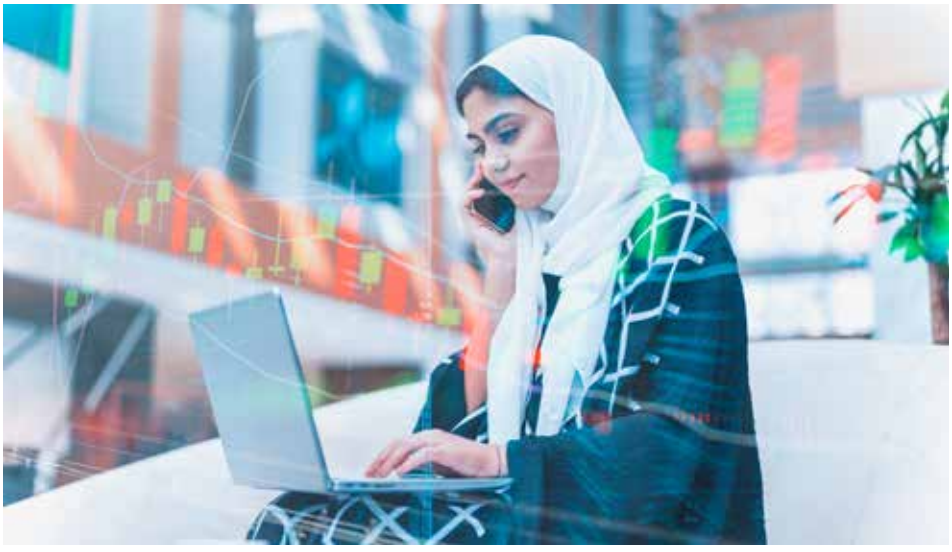

"أقسام الموارد البشرية، سيكون لها دور محوري في إطلاق المبادرات وتحديد الخطط خاصةً في ظل التطورات السريعة والمتلاحقة، اقتصاديًا وتكنولوجيًا وبيئيًا.

بها، وكذلك فيما يتعلق بالمتطلبات التكنولوجية واحتياجات العملاء والموظفين، فالشركات التي تتخذ قرارات أسرع وأكثر فعالية تكون قادرة على تحقيق نتائج أفضل وتتفوق على منافسيها.

وقد ظهر ذلك، خلال جائحة كورونا 2020، فالشركات والمنظمات، التي استطاعت التحرك السريع وتأقلمت مع التغيرات الهائلة، التي فرضتها الجائحة، وتفوقت حتى على ما كان مخططًا لها، هي التي استطاعت مواجهة تلك الأزمة واستمرت في ممارسة أعمالها وأنشطتها.

الأهداف المستقبلية

من أهم الأدوار، التي يجب أن تقوم بها إدارات وأقسام الموارد البشرية، خاصةً في وقتنا الحالي، هو التأكد من أن المؤسسة في الطريق الصحيح لتحقيق أهدافها وغاياتها وقيمها، كما يرتبط بتلك النقطة، الغاية والسبب الأساسي من وجود المؤسسة والشركة نفسها.

ويترتب على ذلك تحديد خصائص ونوعية الموظفين الذين سيشاركون في تحقيق أهداف المنظمة، وعلى سبيل المثال، إذا كان أحد أهداف الشركة هو تعزيز الاستدامة، فإن أي سلوك فردي لأي موظف يدعم الاستدامة، يجب تشجيعه عليه ومكافأته، حتى يقتدي به زملاؤه الآخرون.

وأخيرًا، فإنه إذا كانت أقسام الموارد البشرية تلعب دورًا رئيسًا في الإشراف على الأنشطة والعمليات الداخلية وتحليل البيئة الخارجية وصياغة وبناء الأهداف الإستراتيجية، فإن أقسام الموارد البشرية، سيكون لها أيضًا دور محوري في إطلاق المبادرات وتحديد الخطط، التي تسهم في تحقيق التحول، خاصةً في ظل التطورات السريعة والمتلاحقة، اقتصاديًا وتكنولوجيًا وبيئيًا وجيوسياسيًا. ■

"إحنا ليش ما نجحنا في الصناعة؟"

صباح التركي
twitter: @sabah_alturki

عنوان المقال بداية حديث وسؤال طرحه سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان - حفظه الله-، على معالي الأستاذ بندر الخريف، في لقاء جمعهما قبل تعيين الأخير في منصبه كوزير للصناعة والثروة المعدنية في أغسطس 2019م.

أهمية السؤال تدل دلالة واضحة عن القناعة بوجوب رفع كفاءة قطاع الصناعة وعدم التوقف عند أي مستويات نجاح سابقة، عطفًا على حجم موارد ومكانة المملكة العربية السعودية وما يجب أن تكون عليه وما لهذا القطاع من أهمية محورية في عملية التنمية والناتج المحلي الإجمالي للبلد، وبالتالي حتمية فهم كافة التحديات التي تواجه القطاع والعمل على تذليلها بما يتماشى مع طموح وأهداف رؤية 2030م.

"تقويم" القطاعات الإنتاجية بصورة دورية عن طريق متابعة تحدياتها وجدارة أداء مخرجاتها واتجاهات التغير في توسع أنشطتها محليًا وعالميًا، بما يتلاءم مع أفق الطلب المستجد والمنافسة الدولية هي من الثوابت الأصيلة للاقتصاديات الناجحة، وعلى الرغم من أن المسؤولية مشتركة بين القطاعين العام والخاص في هذا الشأن، إلا أن دور الجهة الرسمية الاقتصادية العليا (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية) في حالة المملكة يبقى القائد المحوري في عملية التوجيه، لما يتمتع فيه من صلاحيات غير محدودة ونظرة معرفية واستشرافية مفترضة لمستقبل المحتوى الاقتصادي.

يذكر مستشار منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي والبنك الآسيوي وأستاذ الاقتصاد في جامعة كامبريدج، ها-جون تشانج: أن من منظور السوق الحرة لا تتمتع "الحكومة" بالكفاءة عندما يتعلق الأمر برعاية تطوير الصناعات الجديدة، (أثبت الواقع ضحالة هذا المنظور!)، إلا أنها في الغالب ما تختار الفائزين، كما يجب على الحكومة أن تصبح أكبر حجمًا وأكثر نشاطًا من أجل تصحيح الأخطاء التي حدثت بسبب الأفكار التقليدية عن السوق الحرة!

ويضرب أمثلة على نجاح الحكومة بالتدخل في توجيه صناعات القطاع الخاص نحو مجالات جديدة من خلال التشجيع وتقديم المساعدات أو من خلال فرض تعريفة جمركية مرتفعة أو التهديد بسحب القروض من البنوك المملوكة للدولة.

كما حصل في كوريا حينما نجحت الحكومة في الفترة ما بين (1970م – 1990م) على إجبار شركة "LG" على اقتحام مجال صناعة الكابلات الكهربائية بدل مجال المنسوجات التي كانت تود الشركة ولوجه، وكان هذا التدخل أساسًا لانبثاق شركة عالمية رائدة في مجال الإلكترونيات.

فضلاً عن تهديد الرئيس السابق لكوريا الجنوبية (بارك تشونغ)، شركة "هونداي" بإعلان إفلاسها إن لم تدخل مجال صناعة السفن، وأصبحت الشركة الآن من أكبر مصنعي السفن في العالم!

يمكن سرد أمثلة أخرى على فاعلية الدور الحكومي في الاقتصاد وتجاوزه أيدلوجية السوق الحرة وأنظمتها التقليدية المعيقة من خلال تعاظم الدور الحكومي الصيني ونجاحه في عمليات الاستثمار المباشرة وغير المباشرة في القطاع الخاص داخليًا وخارجيًا، فضلاً عن نجاح الدول الإسكندنافية ومزجها بين مفهوم الحكومة الكبيرة والرخاء والنمو الاقتصادي.

وقفات:

- الأفراد يستفيدون ويربحون من الملكية الخاصة فقط بسبب الاستثمار العام (نظرية هنري جورج).
- زيادة أعمال صندوق الاستثمارات العامة السعودي (المملوك من قبل الحكومة) في القطاعين العام والخاص تتوافق مع المفهوم المرن(لا للأيدلوجيا الرأسمالية والسوق الحرة).
- لصندوق الاستثمارات العامة أدوار محورية متعددة بعد أن توسع حجمه المالي عن السابق فدوره الاقتصادي لم يعد محصورًا بالاستثمارات المباشرة أو المشاركة بها بل تحول إلى حاضنة للمشاريع والأفكار التنموية المستجدة التي يمكن أن تنتقل ملكيتها أو جزء منها للقطاع الخاص لاحقًا (عملية تبادلية).
- من الضرورة أن تتجه الشركات نحو تطوير وتنويع أنشطتها بما يتوافق مع متطلبات المرحلة، فشركات القطاع الخدمي على سبيل المثال بإمكانها أن تتوسع نحو التصنيع في مجالها، وقس ذلك على مختلف القطاعات الأخرى.

تقرير
مؤتمر "ليب"

روزنامة العالم التقني!

الاقتصاد - هيئة التحرير

منصة مؤثرة للمستثمرين والشركات الناشئة، والخبراء والمهتمين، أصبح محورًا مهمًا في عملية التحول الرقمي محليًا وعالميًا، فقد تقاربت إطلاقاته واستثماراته في المنطقة الـ 13 مليار دولار، وتجاوز حضوره في نسخته الثالثة الـ 172 ألف زائر، وشارك فيه أكثر من 1000 شركة عالمية ومحلية في قطاع التقنية، وأكثر من 350 متحدثًا محليًا ودوليًا، وذلك من خلال 380 جلسة حوارية تم عقدها على مدار 4 أيام، لمناقشة مستقبل التقنية، والذكاء الاصطناعي، واستعراض أحدث الابتكارات.

ويَنظر الخبراء والمستثمرون من رواد التقنية حول العالم إلى مؤتمر "ليب" العالمي، باعتباره روزنامة العالم التقني والجمع السنوي الأضخم لمجتمع التكنولوجيا العالمي تحت سقف واحد، الذي أظهر مكانة المملكة في الريادة الرقمية والتوجهات المستقبلية في القطاعات الواعدة المرتبطة بالحلول الابتكارية الرامية إلى خلق بيئة تقنية بمقاييس ومواصفات عالمية.

وكانت المملكة قد نظَّمت نسختها الثالثة من المؤتمر التقني الأكثر حضورًا في العالم "ليب"، تحت شعار "آفاق جديدة"، خلال الفترة من 4 إلى 7 مارس عام 2024م، بتنظيم من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، والاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز، وشركة "تحالف".

استثمارات بأكثر من 13 مليار دولار

وتقاربت إطلاقاته واستثماراته في المنطقة الـ 13 مليار دولار؛ إذ شهدت النسخة الجديدة إعلان شركة "Amazon Web Services" عن استثمار نحو 5.3 مليار دولار لإنشاء منطقة سحابية فائقة السعة في المملكة، وإعلان شركة Datavolt المتخصصة في تطوير وبناء مراكز البيانات الحديثة، عن خطتها استثمار 5 مليارات دولار لبناء مراكز بيانات مستدامة ومبتكرة في المملكة بقدرة تزيد على 300 ميغاوات، كما أعلنت شركة "DELL" عزمها افتتاح مركز تصنيع وتوزيع وإيفاء الطلبات في السعودية، والذي يعد الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا.

كما قامت شركة "IBM"بالإعلان عن استثمار بقيمة 250 مليون دولار لإقامة أول مركز عالمي لتطوير البرمجيات في المملكة، للإسهام في تعزيز مهارات التكنولوجيا والابتكار، وأيضًا أعلنت "ServiceNow" عن استثمار بقيمة 500 مليون دولار لإطلاق أول مركز بيانات لها في المنطقة، ما يمثل إضافة كبيرة للبنية التحتية الرقمية في المملكة.

ومن بين أبرز الإطلاقات التي شهدها كذلك نسخة العام، إعلان صندوق التنمية الوطني بالتعاون مع بنك التنمية الاجتماعية؛ إطلاق صندوقين للاستثمار الجريء في قطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية، بقيمة إجمالية تبلغ 450 مليون ريال، كما أطلق البرنامج الوطني لتنمية تقنية المعلومات NTDP لخمس مبادرات داعمة لريادة الأعمال الرقمية، إضافة إلى 7 إعلانات لإطلاق صناديق استثمارية وجولات تمويلية لشركات ناشئة تقنية بقيمة تجاوزت 888 مليون دولار.

إعلان صندوق التنمية الوطني بالتعاون مع بنك التنمية الاجتماعية؛ إطلاق صندوقين للاستثمار الجريء في قطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية، بقيمة إجمالية 450 مليون ريال.

كما أعلنت أرامكو، إطلاق أول نموذج ذكاء اصطناعي توليدي بالعالم في القطاع الصناعي "aramcoMETABRAIN"، إضافة إلى إنشاء المختبر السعودي للابتكار SAIL كمركز وطني متكامل للابتكار ومعزز لمستقبل المملكة الرقمي، وإعلان شركة "Uipath Academy" عن إطلاق أول أكاديمية للأتمتة في المنطقة، لتدريب المواهب الوطنية.

وفي مجال الاستثمارات الخاصة، أعلنت شركة "أوسيس" إطلاق صندوقها الثاني "الصندوق الثاني" بإجمالي قدره 100 مليون دولار لتمكين مؤسسي الشركات في مراحل نموهم الأولية في الشرق الأوسط، فيما أعلنت شركة "بلوق أند بلاي" إطلاقها أول صندوق لها في المنطقة للاستثمار في الشركات التقنية الناشئة في السعودية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقيمة 50 مليون دولار.

وجهة تفاعلية عالمية

واستهدف "ليب" هذا العام تعزيز مكانة المملكة على المستوى الدولي، كي تتحول إلى مُلتقى الابتكار التقني والتكنولوجي، مما يُسهم في تحقيق رؤية 2030م؛ إذ يسعى القائمون على المؤتمر إلى توفير فرص عمل للشباب المبدعين في مجالات التقنية والتكنولوجية داخل المملكة، ويعد وجهة تفاعلية عالمية، حيث ضم ورش عمل، وحوارات حول أحدث التطورات التقنية في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والأمان السيبراني، مما جعله مناسبة رائعة للتواصل مع خبراء التكنولوجيا، وفرصة ذهبية لتكوين شراكات جديدة.

وشارك في معرض "ليب" في هذه

تقاربت إطلاقاته واستثماراته الـ 13 مليار دولار، وتجاوز حضوره الـ 172 ألف زائر، وشارك فيه أكثر من 1000 شركة وأكثر من 350 متحدثًا محليًا ودوليًا من خلال 380 جلسة حوارية.

النسخة أكثر من 350 متحدثًا محليًا ودوليًا وذلك من خلال 380 جلسة حوارية تم عقدها على مدار 4 أيام، ومن أبرز المتحدثين والخبراء، نائب رئيس الأمم المتحدة والممثلة السابقة العليا لشؤون نزع السلاح، أنجيلا كين، والمستشارة السابقة لأخلاقيات وثقافة الذكاء الاصطناعي لمعهد ستانفورد للذكاء الاصطناعي، إليزابيث آدامز، والشريك المؤسس لشركة بايجوس، ديفيا جوكولناث، والشريك المؤسس لشركة بولت، ومارتن فيليج، والرئيس والمدير التنفيذي لشركة نوكيا، بيكا لوندمارك، والرئيس التنفيذي ورئيس شركة إريكسون، بورجي إيكهولم، ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة آي بي إم، أرفيند كريشنا، والرئيس العالمي لابتكار البيع بالتجزئة في مجموعة ليغو، مارتن أوروتيا إيسلاس، والرئيس التنفيذي للذكاء الاصطناعي في شنايدر إلكتريك، فيليب رامباخ، ورئيس أكاديمية نيويورك للعلوم، نيكولاس ديركس، وكبير مسؤولي البيانات الحكوميين في جمهورية إستونيا، أوت فيلسبيرج، ونائب الرئيس والمستشار العام المساعد للخصوصية والبيانات والذكاء الاصطناعي في إيباي، الدكتورة آنا زعيتر.

وسلَّط المتحدثون الضوء على التقنية، والاستدامة، والألعاب، والفضاء، والأمن السيبراني، والتوائم الرقمية، والذكاء الاصطناعي من الفكرة إلى التطبيق إلى التطور، وتأثير الرقمنة والذكاء الاصطناعي على القوى العاملة، والحوسبة الخضراء، ومستقبل الابتكار، والتحول الاستراتيجي، والاستثمار في مستقبل البشرية، واستعرضوا إنجازات الذكاء الاصطناعي واسهاماته في جميع المجالات، وتناولوا دور الابتكارات والتقنيات الناشئة في الذكاء الاصطناعي، وأيضًا تطرقوا حول مستقبل الذكاء الاصطناعي وعما سيترتب عليه خلال السنوات القادمة.

الرياض عاصمة اللامستحيل

وضم المؤتمر عددًا من المنصات والمسارح المتخصصة التي تقدم الدورات التدريبية، وجلسات الابتكار، بمشاركة مجموعة من الشركات الناشئة وأبرز الشركات التقنية الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي من مختلف أنحاء العالم، كمنصة "ديب فيست" التي تعود مجددًا بالشراكة مع الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا".

ونُظِّمت خلال المؤتمر مسابقة "روكت فيول" المخصصة للشركات الناشئة، كجائزة ليب بقيمة 250 ألف دولار، التي تمنح لأقوى وأبرز شركة ناشئة في المسابقة، وجائزة النجم الصاعد بقيمة 150 ألف دولار، التي تمنح للشركة الناشئة ذات البداية الأقوى، وجائزة أفياتريكس بقيمة 150 ألف دولار، التي تمنح للشركة الناشئة المبدعة بقيادة النساء المؤسسات، وجائزة التقنية

من أجل الإنسانية بقيمة 150 ألف دولار، التي تمنح لأفضل شركة ناشئة تخدم الإنسانية، وجائزة آفاق جديدة بقيمة 150 ألف دولار، التي تمنح لأفضل شركة ناشئة تعمل في الميتافيرس وويب 3، وجائزة الذكاء الاصطناعي بقيمة 1150 ألف دولار، التي تمنح لأفضل شركة ناشئة تقدم حلول واستخدامات رائدة للذكاء الاصطناعي.

ونوّه رئيس مجلس إدارة الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز، فيصل الخميسي، خلال الجلسة الختامية للمؤتمر، بالدعم والتمكين الذي يحظى به المؤتمر من لدن سمو ولي العهد، قائلاً: إن المؤتمر يسعى عامًا بعد عام لمواكبة رؤية وتطلعات سموه لتحتل المملكة مكانتها الرائدة والطبيعية كأهم مركز تقني ورقمي في المنطقة والعالم، وأضاف "كنا نفكر بمؤتمر يغير روزنامة العالم التقني إلى الأبد، ببساطة لأننا في الرياض عاصمة اللامستحيل، وفي ظل رؤية 2030م بقيادة سمو ولي العهد".

وقال: "استقبلنا 50 ألف ضيف من خارج المملكة هذا العام"، وقارن فيه حديثه بمؤتمرات عالمية لها عشرات السنين وكان "ليب" أصغرها عمرًا وأكثرها حضورًا، حيث قال في حديثه: "رسميًا أصبح ليب المؤتمر التقني الأكثر حضورًا في العالم، بحضور 215 ألف زائر مما كان له أثر واضح في ارتفاع نسبة إشغال فنادق الرياض إلى 99%".

وذكر أنه وخلال المؤتمر تم إعلان إطلاقات واستثمارات تتجاوز قيمتها 1.5 مليار دولار إضافة إلى ما أعلن في أول يوم ليصبح مجموع الإطلاقات والاستثمارات في ليب بنسخته الثالثة 13.4 مليار دولار

فيما أشار الرئيس التنفيذي لشركة تحالف، مايكل تشامبيون، إلى ارتفاع الحضور في مؤتمر ليب هذا العام إلى 25%، كما نوه إلى أن مساحة المؤتمر تعادل 37 ملعبًا لكرة القدم، وأضاف إلى أن عدد المستثمرين قد ارتفع بنسبة 60% عن العام الماضي.

ولعب "ليب 24" دورًا بارزًا حيث أصبح أعظم حراك تقني على 3 سنوات من 6 مليارات دولار إلى 12 مليار دولار معلنة باتفاقيات ملزمة من الرؤساء التنفيذيين، وأعظم تجمع تقني للرياديين من خلال 215 ألف زائر تقني بأكثر من 50 ألفًا من خارج المملكة وهو الأعلى في العالم في المجال التقني، وأعظم حراك تقني في رأس المال الجرئ والرياديين بحصة 52 من المنطقة و40% من السوق، ومقر لتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يدعم النمو الاقتصادي والمنظومة الرقمية سريعة التطور في المملكة.

يُشار إلى أن نسخ المؤتمر الأكبر من نوعه "ليب" أظهرته كمحفل حيوي للابتكار والاستثمار التقني والبحث عن أفاق جديدة من خلال اغتنام الفرص الوافرة التي أتاحتها الثورة الصناعية الرابعة، حيث تعزز المملكة مكانتها كمركز إقليمي للتكنولوجيا والابتكار والاستثمار، وتسهم في تعزيز الاقتصاد الرقمي وتسارع نمو الشركات الرائدة.

"التكامل اللوجستي 2024م" يُسلِّط الضوء على دور القطاع في الاقتصاد الوطني

افتتح صاحب السمو الملكي، الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود، أمير المنطقة الشرقية، بحضور معالي وزير النقل والخدمات اللوجستية المهندس صالح بن ناصر الجاسر؛ فعاليات منتدى التكامل اللوجستي 2024م، يوم أمس الاثنين 29 أبريل 2024م، الذي نظّمته غرفة الشرقية لأجل تسليط الضوء على حاضر ومستقبل القطاع اللوجستي ودوره في الاقتصاد الوطني، وما يمكن أن يقوم به في منظومة النهضة الشاملة التي تشهدها المملكة، ومدى إمكانية الاستفادة من المنطقة الشرقية ومقوماتها ومزاياها النسبية باعتبارها نقطة الانطلاق إلى الدول الخليجية وإلى كافة بلدان آسيا.

وعبَّر من ناحيته، أمير المنطقة الشرقية خلال جولته بالمعرض المصاحب للمنتدى، عن سعادته بالحراك الاقتصادي الذي تشهده المنطقة الشرقية، لافتًا إلى أن المنطقة الشرقية من المناطق المؤهلة لأن تصبح إحدى أهم المناطق اللوجستية في المملكة بحكم موقعها الجغرافي المميز وما يتوافر بها من مزايا نسبية للنشاط الاستثماري في مختلف القطاعات.

وحضر المنتدى معالي وزير النقل والخدمات اللوجستية، المهندس صالح بن ناصر الجاسر، وعددًا كبيرًا من المسؤولين الحكوميين، ونُخبة من رجال الأعمال والأكاديميين المحليين والدوليين، وأصحاب الخبرات من المتخصصين والمهتمين في مجال الخدمات اللوجستية، الذين اتفقوا على ضرورة تعزيز مبادئ الشراكة والتوطين والأتمتة في القطاع وصولاً لمستهدفات التكامل اللوجستي، وأكدوا بأن هذا هو التوقيت المناسب لتضافر الجهود نحو الاستفادة من مزايا المنطقة الشرقية، واعتبروا أن القطاع اللوجستي واحدًا من أهم القطاعات الاقتصادية المُساندة لكافة القطاعات الأُخرى، وأنه يحظى لاسيما في المنطقة الشرقية بآفاق استثمارية وتشغيلية واعدة.

معالجة 200 تحديًا

ومن جانبه نوه معالي وزير النقل والخدمات اللوجستية، بالدعم الكبير الذي تجده منظومة النقل والخدمات اللوجستية من لدى خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الامين؛ لدعم المبادرات التنموية والخدمية في القطاع، موضحا أن التكامل اللوجستي والشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ محور رئيس في الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية؛ وبين معالي الجاسر النمو الكبير في انشطة القطاع اللوجستي؛ والقفزة الكبيرة التي حققتها المملكة حيث قفزت 17 مرتبة في المؤشر العالمي للأداء اللوجستي(LPI).

وقال معاليه إن منظومة النقل والخدمات اللوجستية تعمل على تعزيز التكامل بين أنماط النقل البحري والسككي والجوي، مشيرًا إلى نقل أول شحنة حاويات من ميناء الجبيل التجاري للرياض، وأيضًا الربط اللوجستي الجاري لميناء جدة الإسلامي بين المنافذ البحرية والجوية، والربط السككي للشبكة الداخلية للقطارات في الجبيل، مؤكدًا بأن التطور الجاري في ميناء الملك عبد العزيز بالدمام لجهة خطوط الملاحة الجديدة وارتفاع معدلات المناولة يشكل دفعة إضافية لدعم العمل اللوجستي وسلاسل الإمداد أعلى مناولة شهرية وأكد معاليه على أهمية دور الموانئ في تعزيز العمل اللوجستي، كميناء الملك عبد العزيز الدولي بالدمام الذي يسهم في تعزيز العمل اللوجستي واقتصاديات الموانئ بشكل عام، وحقق مؤخرًا أعلى مناولة شهرية في تاريخ الميناء بمعدل 215 ألف مناولة لدعم حركة الصادرات والواردات وتعزيز ريادة المملكة في القطاع البحري.

وفيما يتعلق بالمخطط العام للمراكز اللوجستية، قال معاليه إن الوزارة ستعمل مع القطاع الخاص لتطوير الربط المحلي والإقليمي والدولي عبر هذه المراكز- التي

ستدعم شبكات التجارة الدولية وتسهم في تعزيز النمو وتوليد الوظائف، وأشار إلى أن المخطط العام للمراكز اللوجستية حيث ستمكن المراكز الصناعات المحلية من تصدير المنتجات الوطنية بكفاءة عالية، وكذلك دعم التجارة الإلكترونية لتسهيل الربط بين المراكز اللوجستية ومراكز التوزيع داخل مناطق ومدن ومحافظات المملكة بسرعة كبيرة.

وتحدث معاليه عن العلاقة بين منظومة النقل والخدمات اللوجستية والقطاع الخاص، وقال إنها عنصر رئيس في تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، مؤكدًا أن القطاع الخاص شريك رئيس ومحور أساس في الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية ركيزة أساسية للاستدامة.

ومن جهته ثمن رئيس غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، اهتمام ودعم أمير المنطقة الشرقية للقطاع الخاص، وما يقدمه دومًا من رعاية له، وقال إن الدولة تعمل اليوم على تنفيذ رؤية اقتصادية قائمة على تنويع مصادر الدخل الوطني بما يكفل عوامل الاستدامة على المدى الطويل، ما دَفَعَ إلى مواصلة الجهود نحو تطوير هياكل الاقتصاد الوطني بما يحتويه من قطاعات تأتي الخدمات اللوجستية على رأسها، باعتبارها ركيزة أساسية في استدامة النمو، مؤكدًا بأن الارتقاء بمستوى الخدمات اللوجستية، هو أحد مؤشرات التنمية والتطور في البلدان، وذلك بموجب دوره التكاملي مع كافة القطاعات الأُخرى، قائلاً: (لا يمكن تصور تحقيق نمو متوازن لأي بلد من البلدان دون استغلالها لمكامن مقوماتها الجغرافية).

وأشار إلى أن الدولة انطلقت نحو التوسع في المشروعات اللوجستية بشكل كبير، ما كان له أكبر الأثر في تيسير حركة تنقل البضائع والمنتجات وزيادة الفرص الاستثمارية والوظيفية بين قوى العمل الوطنية، قائلاً: (إن ما تم طرحه منتصف عام 2021م من استراتيجية وطنية للنقل والخدمات اللوجستية، وما تضمنته هذه الاستراتيجية من مشروعات تطويرية عدة، سرَّعت ببلوغ أهدافنا اللوجستية قبل موعدها المحدد، وفتحت آفاقًا واسعة أمام القطاع الخاص للشراكة في هذه المشروعات)، مؤكدًا أن الاستراتيجية وما تبعها من إطلاق المخطط العام للمراكز اللوجستية أغسطس العام الماضي، مثلت نقلة نوعية للنهوض بالقطاع اللوجستي في المملكة الذي – بلا شك- سوف ينعكس على تحسين جودة الحياة في كافة مناطق ومدن المملكة.

معادلة القوة الاقتصادية

فيما قال رئيس اللجنة اللوجستية بغرفة الشرقية راكان بن عبد الرحمن العطيشان، إن القطاع اللوجستي يمثل ركنًا مهمًا للاقتصاد الوطني، وهو المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، حيث تعمل الدول على تطوير واتساع دائرة النشاط اللوجستي بكافة الوسائل التي تساهم في دعم حركتها اللوجستية وتنمية مشاريعها واستدامتها، وحث جميع الجهات العامة والخاصة على التكامل فيما بينها للوصول إلى مستهدفات القطاع اللوجستي.

وأكد أن الصناعة اللوجستية، هي الركيزة التي ترتكز عليها كافة برامجنا التنموية الجاري تنفيذها، نظرًا لما لها من أهميةٍ ودورٍ كبير وتأثير واضح على المجالات كافة، قائلاً: (إن الصناعة اللوجستية أصبحت بانطلاق رؤية 2030م أحد عناصر معادلة القوة الاقتصادية المستقبلية للمملكة على الخريطة العالمية).

وأشار إلى أن الدولة قد عزّزت مستهدفاتها اللوجستية خلال السنوات القليلة الماضية بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، التي جسدت مدى اهتمام قيادتنا الرشيدة – حفظها الله- بالصناعة اللوجستية بوضعها في إطار المشاريع الوطنية الضخمة التي ترفع من تنافسية المملكة وتجعلها في مصاف الدول الأكثر فاعلية، بما تتضمنه وتوفره من مشروعات وحلول للمستثمرين استنادًا إلى موقع استراتيجي مُميّز في وسط العالم.

وقال إن منتدى العام، يأتي داعمًا للمرحلة التطويرية التي يشهدها القطاع اللوجستي في كافة مجالاته، ويهدف إلى تحقيق التكامل، وتعزيز رفع كفاءة البنية التحتية بما يواكب تطورات ونمو القطاع اللوجستي، ويأتي استعراضًا للجوانب الاستثمارية المتاحة في القطاع لاسيما في المنطقة الشرقية التي تُمثل عاصمة الصناعة وتقف على أرضها العديد من المجمعات الصناعية. ■

"التطبيقات الإلكترونية 2024م" يوفر بيئة محفزة لروّاد الأعمال

برعاية صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبد العزيز أمير المنطقة الشرقية، تنظم غرفة الشرقية في يونيو 2024م معرض التطبيقات الإلكترونية 2024م.

وقال رئيس مجلس إدارة غرفة الشرقية، بدر بن سليمان الرزيزاء، إن المعرض يستهدف توفير بيئة محفزة لرواد الأعمال في مجال التطبيقات الإلكترونية، وثمة استعدادات كبيرة لأن يشهد المعرض مشاركة عدد من المتخصصين والمهنيين والفنيين في مجال التطبيقات الإلكترونية، مثمنًا رعاية سمو أمير المنطقة الشرقية للمعرض في نسخته الثانية، مؤكدًا أنها تعكس الدعم المستمر لسموه لأنشطة وبرامج الغرفة ما يمكنها من مواصلة العمل في دعم قطاع الأعمال في المنطقة.

وأشار إلى أن المعرض يهدف إلى إيجاد بيئة محفزة للرواد والراغبين في الاستثمار بالتطبيقات الإلكترونية، من خلال إتاحة الفرصة لأصحاب هذه التطبيقات ومصمميها ومبرمجيها لعرض أعمالهم أمام الجمهور، لافتًا إلى أن المعرض سيتضمن التطبيقات الحديثة والمبتكرة في مجال التكنولوجيا والبرمجيات، وذلك بهدف عرض التطبيقات الجديدة وتبادل الأفكار والابتكارات، مؤكدًا إنه فرصة للقاء المطورين والشركات والمهتمين بالتكنولوجيا، ويتيح للشركات والمطورين فرصة لعرض منتجاتهم والتفاعل مع المستخدمين وجمع الملاحظات والاستفسارات حولها، إضافة إلى تبادل المعرفة بين المبرمجين والمبتكرين والمهتمين بالتكنولوجيا، واكتشاف التطورات الجديدة في عالم التكنولوجيا والتطبيقات، ويساهم في تعزيز التواصل والابتكار في هذا المجال المتنامي.

وأكد الرزيزاء أن التطور الإلكتروني في العالم أحدث تغيرات في السوق المحلية والإقليمية، لافتًا إلى أن الأسواق تتغير حسب المعطيات الجديدة واهتمامات الجمهور، في ظل توجه الشركات الكبرى لتقديم خدماتها عبر التطبيقات الإلكترونية وتقنيات الذكاء الاصطناعي، مشيرًا إلى أن سوق التطبيقات الالكترونية أصبحت تُغطي مجموعة واسعة من المجالات مثل الترفيه، والتجارة، والتواصل الاجتماعي، والصحة واللياقة البدنية، والتعليم، والأعمال، والسفر، وغيرها الكثير، وهو الأمر الذي يُمكنها من أن تلعب دورًا هامًا في توفير تجربة مستخدم مريحة ومتنوعة تعزز الابتكار والتطور. ■

المُمكنات الاستثمارية لقطاع السياحة تدعم المستثمر

استعرضت وزارة السياحة خلال ورشة عمل نظمتها غرفة الشرقية تحت عنوان "برنامج الممكنات الاستثمارية في قطاع السياحة"، يوم 22 أبريل 2024م، وبحضور كل من وكيل وزارة السياحة لتمكين الوجهات السياحية، المهندس محمود بن سمير عبد الهادي، ووكيل وزارة الاستثمار للعمليات الاستثمارية، المهندس صالح بن علي الخبتي، وعدد كبير من رجال الأعمال والمهتمين والمستثمرين في القطاع السياحي بالمنطقة الشرقية، برنامج المُمكنات الاستثمارية لقطاع السياحة، وما يتضمنه من أدوات وآليات تدعم مسيرة الاستثمار السياحي في المنطقة.

ويعد "برنامج الممكنات الاستثمارية في قطاع السياحة" الأول من نوعه على مستوى المملكة، ويأتي داعمًا لـ 10 وجهات سياحية مستهدفة: "الرياض، الباحة، الطائف، الأحساء، جدة، القصيم، حائل، عسير، الدمام، الجوف".

وأوضح عبد الهادي أن برنامج الممكنات الاستثمارية الذي أطلقته الوزارة يدعم المستثمر السعودي والأجنبي، إضافة إلى أن البرنامج يهدف إلى خلق استثمارات جديدة بقيمة تتجاوز 42 مليار ريال، والإسهام في الناتج المحلي بأكثر من 16مليار ريال، وإتاحة أكثر من 120 ألف فرصة وظيفية.

وأشار إلى انخفاض تكلفة الرسوم الحكومية في قطاع الضيافة بنسبة 22% في العام الحالي، لافتًا إلى دعم البرنامج للمشاريع الفندقية بكافّة فئاتها بالحد الأدنى 15 مليون ريال، شريطة ألّا يشمل قيمة الأرض، كما سيدعم المشاريع الجديدة أو المشاريع قيد الإنشاء.

ومن جهته قال الخبتي إن الوزارة دأبت ومازالت تعمل على ربط المستثمرين ببعضهم وتمكينهم من خلال العديد من الحزم والبرامج التي تساعدهم للعمل في بيئة استثمارية جيدة، وخلق العديد من الفرص النوعية المحفزة للاستثمارات بعائد استثماري جيد للمساهمة في الناتج المحلي بفاعلية وكفاءة.

غرفة الشرقية تستعرض عقود العمل وكيفية صياغتها

نظَّمت غرفة الشرقية مُمثلة بمركز تمكين المرأة يوم 23 أبريل 2024 بفرعها بمحافظة الخفجي ورشة عمل تحت عنوان "عقود العمل وكيفية صياغتها"، قدمتها المحامية نوير السبيعي، بحضور عدد من المهتمين ورواد الأعمال بالمحافظة.

وتناولت السبيعي أثناء ورشة العمل التعريف بمسمى العقود، وأساسيات صياغة العقود، وأهمية كتابة العقد، ونماذج وأنواع العقود بما فيها عقد العمل.

ونوهت أثناء الورشة على أهمية كتابة العقد لما فيه من حفظ للحقوق والالتزامات وتوثيقها لطرفي التعاقد، ومنع حدوث أي نزاع بينهم، وضبط العلاقة بين الطرفين.

وأشارت إلى عملية التوثيق لأي اتفاق يحصل يكفل للمُستثمر والتاجر ورائد الأعمال حفظ حقه وبيان ما عليه من حقوق وواجبات له وعلى الطرف الآخر، يُمكِّن العملية التجارية بشكل احترافي وسليم قانونيًا ودرءًا للمخاطر.

وتحدثت حول أساسيات صياغة العُقود بإظهار هوية الطرفين المُتعاقدين، وأن يُحدد نطاق العمل وموضوعه، وكذلك حقوق الطرفين والتزاماتهما بما فيها أحكام الدفع، وأن يحدد مُدة العقد وشروط إنهائه وتجديده، مع تضمينه آثار إنهاء العقد وطرق التقاضي والتسوية أثناء المنازعات، وأن يُبين سُبل الانتصاف، في حال الإخلال بالعقد، وحالات الإعفاء من المسؤولية.

غرفة الشرقية تنظم لقاء "أثر المحاسبة على نجاح مشروعك"

نظَّمت غرفة الشرقية ممثلة بحاضنة الغرفة لريادة الأعمال وبالتعاون مع هيئة المراجعين والمحاسبين، مارس 2024م، لقاءً تناول أثر المحاسبة على نجاح المشروع التجاري.

وأوضح زميل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وليد بن يوسف الخالدي، أن المحاسبة تلعب دورًا حاسمًا في نجاح المشروع، حيث تساهم في إدارة الموارد المالية وتوفير معلومات دقيقة ومفيدة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية.

وأشار إلى أهمية المحاسبة في المشروع من حيث التخطيط المالي الفعال، ورصد التكاليف والأداء وتقييم الأداء المالي والامتثال للمعايير المحاسبية بالإضافة إلى تخفيض المخاطر المالية.

وحول القوائم المالية قال إنها مرآة تعكس الأداء المالي وتترجمه بلغة رقمية وقراءة الأعمال التي تقوم بها يوميًا وتقوم بقياس دوري لدخل المنشأة وتقسم حياتها إلى فترات دورية، كما تقدم المعلومات اللازمة لاحتياجات المستفيدين وتساعد على توليد التدفقات النقدية والتنبؤ باستمرارها وتحقيقها لنتائج إيجابية، لافتًا إلى أن أهمية القوائم المالية تكمن في استخدامها لاتخاذ القرارات المالية للمستثمرين في الشركات، ومتابعة تحديات ومخاطر السوق على الشركات، وتقديم الطمأنينة لرواد الأعمال من خلال تسجيل وإثبات البيانات المالية بشكل صحيح، وأيضًا متابعة المعلومات التي تساعد على تقدير حجم المخاطر المؤثرة على التدفقات النقدية للشركة، وطمأنة رواد الأعمال بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

وعن أنواع القوائم المالية استعرض الخالدي، قائمة المركز المالي والتي تمثل العناصر المرتبطة بشكل مباشر بقياس المركز المالي في الأصول، والالتزامات وحقوق الملكية، وقائمة الدخل الشامل وهي تستخدم قائمة الدخل في عرض صافي دخل الشركة وذلك عن فترة مالية معينة، وقائمة التدفقات النقدية والتي تحتوي على قائمة التدفقات النقدية على عرض التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية للنشاط، وأخيرًا قائمة التغيرات في حقوق الملكية والتي تحتوي على العناصر الخاصة بحقوق المساهمين مثل: رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

وفد تجاري ألماني يستعرض أنظمة التعدين بغرفة الشرقية

استقبلت غرفة الشرقية بمقرها الرئيس يوم 25 أبريل 2024م وفدًا تجاريًا ألمانيًا يرأسه نائب مندوب الصناعة والتجارة الألمانية في المملكة استرد كروكس، وعددًا من المستثمرين في مجالات الآلات وأدوات التعدين، وأنظمة التعدين، والحلول الصناعية، وحلول الذكاء الاصطناعي.

وأكدت عضو مجلس إدارة غرفة الشرقية نوف بنت عبد العزيز التركي، خلال اللقاء على متانة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين المملكة وألمانيا، قالةً إنها تخطوا بخطوات متسارعة في ظل مرحلة جديدة من العلاقات والشراكات على كافة الأصعدة بآفاق واسعة من التعاون بين القطاع الخاص في البلدين، وأوضحت بأن اللقاء جاء في إطار جهود الغرفة لتعزيز العلاقات الاقتصادية المشتركة، التي تربط البلدين الصديقين لأكثر من 90 عامًا.

وقالت التركي إنه أمام ما تشهده المملكة اليوم من تحولات كُبرى في كافة القطاعات وعلى رأسها قطاع التعدين الذي يشهد نقلة نوعية في تطوير وتكامل سلاسل القيمة له، وأيضًا أمام ما تشهده العلاقات بين البلدين من نمو متسارع، نتطلع كقطاع أعمال، البناء على هذه العلاقات الآخذة في النمو لتأسيس شراكات طموحة بين القطاع الخاص في البلدين واستكشاف المزيد من الفرص الجديدة لنمو وازدهار الأعمال.

ويذكر أن معدل حجم التبادل التجاري بين المملكة وألمانيا شهد ارتفاعا بنسبة 25.4% عام 2022م، مقارنة بالعام 2021م، بينما ارتفع بنسبة 22.6% مقارنة بالعام 2018م كما جاءت ألمانيا في المرتبة الـ (32) من حيث ترتيب الدول التي تصدر لها المملكة العربية السعودية عام 2022م. ■

غرفة الشرقية تعتمد تقريرها السنوي وقوائمها المالية

اعتمدت غرفة الشرقية برئاسة رئيس مجلس الإدارة بدر بن سليمان الرزيزاء، ووسط حضور عديد من مشتركيها وممثل اتحاد الغرف التجارية، شهر مارس 2024م أعمال الجمعية العمومية للعام، وكذلك تقرير النشاط السنوي للغرفة والقوائم المالية والرأسمالية للعام الماضي.

وقال الرزيزاء إن حالة التطورات والإنجازات التي يشهدها اقتصادنا الوطني، والتي تنطلق وفقًا لما رسمته رؤية 2030م وما رسخته من مفاهيم التنوع والاستدامة، دائمًا ما تدفعنا في مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي بالغرفة، إلى تكثيف الأعمال نحو إعادة صياغة الخطوات بما يتماشى ومتطلبات المرحلة التي منحت مساحة أكبر للقطاع الخاص في بنية الاقتصاد الوطني، والعمل المستمر على تقديم مبادرات وبرامج وأنشطة مبتكرة تواكب الرؤية وتطوراتها.

وأشار الرزيزاء إلى ما حققته الغرفة العام الماضي، من نجاحات متميزة وما أنجزته ونفذته من مبادرات ونشاطات عدة؛ بقوله إن الغرفة استطاعت خلال عام 2023م أن تواكب التطورات، وتحقق النجاحات، وأن تُحافظ على تميزها في أداء دورها المنوط وفقًا لرؤيتها ورسالتها بتحقيق الريادة والتميز في رعاية مصالح قطاع الأعمال، فأطلقت المبادرات، وأقامت المنتديات، واستطلعت الآراء، وفتحت أبوابًا من الحوار حول العديد من الموضوعات الاقتصادية، لافتًا إلى أنه كان عامًا شاغرًا بالإنجازات.

وأكد الرزيزاء، أن الغرفة تتحرك وفقًا لخطة طموحة تتماشى مع الرؤية الوطنية للتنويع الاقتصادي، مضيفًا أن العام الماضي شهد ارتفاعًا في عدد مشتركي الغرفة ليصل إلى 128,118 مشترك، وتزامن ذلك مع السعي المستمر لتيسير وتجويد تقديم الخدمات لرجال وسيدات الأعمال وضمان تحقيق أقصى معايير الكفاءة والاحترافية في تقديم الخدمات.

وكشف بأن الغرفة استطاعت أن تُقدم خلال عام 2023م نحو (55) بحثًا ودراسةً وتقريرًا متخصصًا، وأصدرت (9) أوراق عمل لخصت حالة العلاقات التجارية بين المملكة والدول الأخرى، إضافة إلى تقديمها (20) مرئية حول التطورات الاقتصادية في المملكة.

وفي إطار تعزيز وتطوير العلاقات الدولية والاستثمار الأجنبي، قال الرزيزاء إن عدد الزيارات للوفود الدبلوماسية والرسمية للغرفة بلغ نحو (11) زيارة كما شارك رجال وسيدات الأعمال في (9) وفود ومناسبات خارجية.

وفي مجال دعم مبادرات التدريب والتوطين، قال الرزيزاء إن مركز التدريب وإعداد القادة بالغرفة نفَّذ (44) برنامجًا تدريبيًا، وبلغ عدد المستفيدين من خدمات المركز (1104) متدربًا ومتدربة، بعدد أيام تدريبية بلغت (151) يومًا، بواقع (623) ساعةً تدريبية.

وتعزيزًا لهذه الجهود نظم مركز التوظيف خلال عام 2023م، (8) لقاءات توظيف بالتعاون مع عدد من منشآت قطاع الأعمال، حيث بلغ عدد طالبي العمل (2376) طالب عمل، تقدموا إلى (1828) وظيفة بمشاركة (51) شركة، كما نظَّم المركز الحدث الأبرز في مجال التوظيف وهو "معرض وظائف 2023م" الذي شهد زيارة أكثر من 20 ألف طالب وطالبة عمل تنافسوا على 8 آلاف فرصة وظيفية عرضتها نحو 167 شركة.

وضمن برامج الغرفة الرامية لتمكين المرأة في قطاع الأعمال، قال الرزيزاء إن مركز تمكين المرأة بالغرفة تمكن من تنفيذ (58) برنامجًا وفعالية استفاد منها (2844) سيدة، كما قدَّم (199) خدمة معلوماتية حول كافة النشاطات الاقتصادية، إضافة إلى تقديم (31) برنامجًا تدريبيًا هدفت إلى دعم صاحبات الأفكار والمشاريع.

وفي ختام أعمال الجمعية، ثمن الرزيزاء الدعم الكبير، من صاحب السمو الملكي، الأمير، سعود بن نايف بن عبد العزيز، أمير المنطقة الشرقية، لكافة الأنشطة والمبادرات التي تُطلقها الغرفة، ليؤكد بذلك حرص سموه على رعاية القطاع الخاص والوقوف بجواره، وفتح المزيد من آفاق العمل والاستثمار أمامه، كما قدم شكره وامتنانه لصاحب السمو الملكي، الأمير سعود بن بندر بن عبد العزيز ، نائب أمير المنطقة الشرقية، وأشاد بالدور الحيوي الداعم لمعالي وزير التجارة الدكتور ماجد القصبي، كما توجه بالشكر لكافة الجهات والدوائر الحكومية وغيرها، التي كانت لها إسهامات بارزة وبصمات واضحة في العديد من المشروعات التي أطلقتها الغرفة خلال العام الماضي.

غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

الخدمات الخاصة
Private Services

خدماتنا

- تقديم خدمات مباشرة في مقر منشأتكم – خدمة مكانك
- أولوية تقديم الخدمات الكترونيًا ومن خلال المراكز والفروع
- خصم على برامج التدريب وقاعات الاجتماعات والمحاضرات
- تخصيص ممثل علاقات المشتركين للمنشأة

والعديد من المزايا والخدمات...

لمزيد من التفاصيل

T. +966 13 859 8090
F. +966 13 859 8199

private@chamber.org.sa
www.chamber.org.sa/private

قاعات الغرفة

المكان الأمثل لتوفر الخدمات المساندة ومنتدى رجال الأعمال.

- الترويج عن منتجاتكم وخدماتكم.
- عقد اجتماعاتكم ومحاضراتكم وندواتكم.

غـــرفـــة الشرقيـــة
ASHARQIA CHAMBER

قاعة الجزيرة

- تتسع لعدد ٩٤ مقعداً.
- امكانية ربط القاعة بقاعة الشيخ سعد المعجل.
- الموقع الدور الأرضي.

قاعة الشيخ حمد القصيبي

- قاعة استقبال واجتماعات منفردة جانبية.
- تتسع لأكثر من ١١٠ شخصاً.
- الموقع في الدور الأول.

قاعة الشيخ سعد المعجل

- مجهزة بكل إمكانات النقل والترجمة والاتصال.
- تتسع لأكثر من ٤٤٦ مقعداً.
- القاعة مجهزة بأحدث نظام مايكروفونات (مايكروفون لكل مقعد).
- الموقع في الدور الأرضي.

صالة الطعام مجاناً

الخدمات التي يتم تقديمها في هذه القاعات :-

- تسجيل المناسبة بالفيديو .
- الترجمة الفورية .
- أجهزة ترجمة فورية.
- العرض من خلال جهاز الكمبيوتر .
- جهاز عرض شرائح .
- جهاز عرض رأسي .

لمزيد من المعلومات والحجز يمكنكم الاتصال:
إدارة التسويق: غرفة الشرقية. الدمام . هاتف :٨٥٩٨١٦٨ - ٨٥٩٨١٨٦ - ٨٥٩٨١٦٩

حاضنة غرفة الشرقية
لريادة الأعمال
ASHARQIA CHAMBER
BUSINESS INCUBATOR
حَلِّق بِحُلمِك
مكاتب عمل خاصة ومشتركة | بيئة عمل نموذجية | توجيه وارشاد مستمرين
لقاءات مع المستثمرين | تنمية مشروعك الواعد
غرفة الشرقية
ASHARQIA CHAMBER
@acbincubator
www.chamber.org.sa/incubator
للتسجيل